



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الأولى - السنة الثانية - الدورة الخريفية 1999م - العدد: 04

الجلسات العلنية العامة

المنعقدة أيام الأحد 4، الإثنين 5 والثلاثاء 6 رمضان 1420 هـ
الموافق 12، 13 و 14 ديسمبر 1999م

فهرس

- 1- محضر الجلسة العلنية الثامنة: ص 03
* عرض ومناقشة نص قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2000م.
- 2- محضر الجلسة العلنية التاسعة: ص 42
* مواصلة مناقشة نص قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2000م.
- 3- محضر الجلسة العلنية العاشرة: ص 81
* رد السيد وزير المالية على تدخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس حول نص
قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2000م.

محضر الجلسة العلنية الثامنة
المنعقدة يوم الأحد 04 رمضان 1420 هـ
الموافق 12 ديسمبر 1999 م.

التحكم في النفقات العمومية للحفاظ على الاستقرار المالي الذي يعتبر عاملاً أساسياً لتشجيع الاستثمار ودعم النمو الاقتصادي، لذا فإن الأحكام المسطرة ترمي إلى تدعيم فعالية النظام الجبائي وتحصيل الضريبة وإلى ضمان تخصيص أمثل لموارد الميزانية وفق سلم للأولويات يخصص مكانة لائقة للسكن والفلاحة والري والتربية والتكوين والحماية الاجتماعية.

على مستوى الأداء الاقتصادي والتوازنات الكبرى فمن المهم أن نشير إلى أنه رغم ملاءمة الأسعار الحالية للبترول في الأسواق الدولية يجب أن يبقى الحذر في توقعات إيراداتنا من الجباية البترولية وتكثيف الجهود لترقية النشاطات الاقتصادية خارج المحروقات. إن الأمر يتعلق بتفادي تعريض اقتصادنا لمخاطر عدم الاستقرار. سيدي الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، قبل عرض الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية على مجلسكم الموقر، يبدو أنه من المفيد أن أقدم لكم لمحة موجزة عن اقتصادنا وآفاقه لسنة 2000م.

إن المحيط الدولي - كما تعلمون - قد تميز خلال السنتين الأخيرتين بأزمة مالية حادة مست العديد من البلدان البارزة. إن آثار هذه الأزمة التي أثرت أيضاً على نمو الاقتصاد العالمي قد انعكست سلباً على التجارة الدولية، مما أدى إلى انهيار شديد لأسعار أهم المواد الأساسية ومنها البترول لاسيما في سنة 1998م وخلال السداسي الأول من سنة 1999م، وقد سمحت اليوم مجهودات المجموعة الدولية والبلدان المتضررة من الأزمة بالتحكم في الوضعية وبإعادة انطلاق الاقتصاد العالمي، غير أنه يجب الإشارة إلى أن الأخطار لازالت قائمة وأنه

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد وزير المالية، السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية والسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين من منتصف النهار.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

أرحب في البداية بالسادة الوزراء والوفد المرافق لهم.

يقتضي جدول أعمالنا اليوم عرض ومناقشة نص قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2000 م، وبدون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد وزير المالية لعرض نص القانون فليفضل مشكوراً.

السيد الوزير: شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، إنه لشرف لي أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر لأعرض عليكم باسم الحكومة مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2000م المصادق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني يوم 30 نوفمبر 1999م ويأتي هذا المشروع في ظرف يتميز بأهمية الاحتياجات الاجتماعية وهشاشة موارد الميزانية كما يعرف الجميع.

وتجدر الإشارة إلى أنه أمام تعقد الوضعية الحالية، فإن إعداد مشروع قانون المالية قد تأثر بصفة بالغة بمحدودية موارد الميزانية وبضرورة

محسوسة وهي تؤكد التحكم في الوضعية الاقتصادية والمالية، أما بالنسبة لسنة 2000م فمن المرتقب أن تبقى نسبة التضخم في حدود 4% من فعل مستوى النمو الاقتصادي المتوقع وسياسات الميزانية والنقد المنتهجة.

بعد الانخفاض الشديد في صادرات المحروقات في سنة 1998م أين بلغ مستواها تسعة ملايين وسبعمائة وخمسين مليون دولار أي انخفاض يقدر بثلاثة ملايين وخمسمائة مليون دولار مقارنة مع مداخيل سنة 1997م، ترتقب إعادة الانطلاقة لسنتي 1999م و2000م وعلى أساس السعر المرجعي المعتمد فإن الصادرات من المحروقات قد تفوق 11 مليارات و500 مليون دولار في سنة 1999م وستفوق - إن شاء الله - 12 مليار دولار في سنة 2000م.

أما فيما يخص نسبة نمو الناتج الداخلي الخام التي وصلت إلى 5.1% في سنة 1998م فمن المتوقع أن تختتم سنة 1999م بنسبة 4%، أما توقعات سنة 2000م فهي ترفع هذه النسبة إلى 5%. ويفسر النمو الهام نسبيا المسجل في سنة 1998م بالموسم الفلاحي الجيد وبتحسن وضعية المؤسسات الاقتصادية التي سجلت تطورا ملموسا في إنتاجها مما جعل سنة 1998م تتميز بالانطلاقة الملموسة للقطاع الصناعي بعد أكثر من عشر سنوات من التراجع ومن المرتقب أن يتواصل النمو في سنتي 1999م و2000م بفعل قطاع المحروقات كما سيمس أيضا - حسب التقديرات - كل القطاعات الأخرى التي سوف تكون مساهمتها في تشكيل الناتج الداخلي الخام في مستويات متساوية واستنادا إلى هذه التطورات فمن المتوقع أن يبلغ الناتج الداخلي الخام ثلاثة آلاف ومائتي مليار دينار جزائري في إقفال سنة 1999م ويرتقب أن يصل إلى ثلاثة آلاف وخمسمائة مليار دينار جزائري في سنة 2000م، للتذكير فإن الناتج الداخلي الخام بلغ ألفين وسبعمائة وثمانين مليار دينار في سنة 1998م إلا أنه من المؤكد أن كل النتائج الاقتصادية المرتقبة تبقى رهينة الجهود الواجب بذلها في ميدان إعادة هيكلة الاقتصاد والاستقرار المالي للبلاد

من الممكن أن تظهر اختلالات أخرى في أي وقت، وفي هذا الشأن فإن المؤسسات المالية الدولية تدعو كافة البلدان إلى توخي الحذر.

لقد ارتفعت أسعار البترول ابتداء من شهر مارس 1999م موازاة مع قرار (OPEP) بتخفيض حصص التصدير وإعادة انطلاق النمو العالمي، بالنسبة إلى سنة 1999م واستنادا إلى التوجهات الملاحظة وإلى توقعات الأوساط المختصة للسداسي الثاني من سنة 1999م فمن المفروض أن يصل معدل السعر المتوسط من البترول الخام الجزائري إلى أكثر من 17 دولارا للبرميل مقابل أقل من 12.8 دولارا في سنة 1998. أما بالنسبة لسنة 2000م فإن التوقعات القائمة على الحذر دفعتنا إلى العمل بسعر مرجعي وهو 15 دولارا للبرميل.

فيما يخص نسبة صرف عملتنا والتي تؤثر بصفة هامة على إيرادات الميزانية فإن التوقعات تحددها بحوالي 65 دينارا للدولار الواحد في سنة 2000م، أي نفس المستوى المرتقب في المعدل السنوي لسنة 1999م، وأذكر هنا أن هذه النسبة استقرت في سنة 1998م في مستوى 58.7 دينارا للدولار الواحد.

فيما يخص استيراد السلع، فقد تميزت سنة 1998م بزيادة نسبة 7.3% مقارنة مع سنة 1997م وقد بلغت مبلغ 9.3 مليار دولار ومن المحتمل أن يبقى الاتجاه نحو الزيادة بالنسبة لسنتي 1999م و2000م.

وبالفعل فإنه من المرتقب أن تختتم سنة 1999م بمستوى واردات يقدر بمبلغ 9.8 مليار دولار، أي ارتفاع بنسبة 5.3%. فيما يخص سنة 2000م يتوقع مبلغ 10.3 مليار دولار من الواردات، أي زيادة بنسبة 5%، إن هذا التطور مرتبط بصفة مباشرة بالنمو الاقتصادي المتوقع.

رغم الانتقال من فائض في الميزانية بنسبة 2.4% من الناتج الداخلي الخام في سنة 1997م إلى عجز بنسبة 3.9% من الناتج الداخلي الخام في سنة 1998م ورغم توسع الكتلة النقدية بنسبة 18% في سنة 1998م فإن نسبة التضخم انخفضت بصفة

2) تعميق الإصلاح الجبائي مع عناية متزايدة لأهمية جانب الجباية المحلية ولحاجيات تمويل التنمية المحلية.

وعليه فعلى المستوى الجبائي تتعلق الإجراءات المتوقعة أساسا بإدماج سلسلة أولى من التدابير الخاصة بالرسوم الموزعة على الجماعات المحلية والإجراءات الأخرى تتمحور - على وجه الخصوص - حول انسجام وتبسيط القواعد والرسوم الجبائية وذلك عن طريق تحويلات لنسب الرسم على القيمة المضافة على بعض المنتجات والخدمات وبإعطاء ضمانات أحسن بخصوص المنازعات للخاضعين للضريبة سواء كانوا مؤسسات أو أشخاصا.

وفي الأخير فقد تم اقتراح توطيد نظام العقوبات بما يسمح بتدعيم الشروط لمكافحة التهرب الجبائي.

سيدي الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، بخصوص المالية المحلية، تأتي الإجراءات المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2000م كنتيجة لتوصيات اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح المالية المحلية التي مازالت أشغالها متواصلة وتتعلق:

1) بتحويل بعض حقوق الطابع إلى رسوم محلية، مثل طابع الملصقات والدعائم الإشهارية وحقوق استلام بعض وثائق العمران والبناء.

2) مراجعة الرسم على التطهير.

3) مراجعة حصة الجماعات الإقليمية من مداخيل الرسم على القيمة المضافة.

في مشروع قانون المالية المقدم من قبل الحكومة وفيما يخص الرسم العقاري كان الأمر يتعلق بإعطاء استقلالية نسبية للجماعات المحلية بشأن تحديد النسب وذلك في حدود تسطر قانونا، وبشكل يسمح بإشراك المنتخبين المحليين في القرارات وفي تحصيل الضريبة، والهدف الأساسي من وراء ذلك هو جعل الضريبة المحلية عاملا لدعم التنمية المحلية غير أن الاقتراحات المتعلقة بمراجعة الرسم العقاري في طرق تحديد مستوى

بغية تجنيد كافة الطاقات بحيث يبقى النمو المدعم والمستمر مشروطا بفعالية أكثر للمؤسسات وبمجهود أهم في الاستثمار.

سيدي الرئيس، سيداتي سادتي أعضاء مجلس الأمة، بخصوص الاعتبارات الجبائية التي قامت عليها أهم الإجراءات المقترحة لمشروع قانون المالية لسنة 2000م يجب الإشارة إلى أنها تعتمد على مواصلة الإصلاح الجبائي على المدى المتوسط للوصول على وجه الخصوص إلى:

1) تحسين معتبر لإيرادات الجباية العادية في شكل يسمح بتخصيص أقصى حد ممكن من الموارد المتأتية من الجباية البترولية للتنمية الشاملة للبلاد.

2) رد الاعتبار للجباية المحلية بغية تحسين مستوى الموارد المخصصة مباشرة للجماعات المحلية وللبلديات على وجه الخصوص المدعوة لتدعيم المصالح العمومية ولأداء عمليات محلية هامة للتنمية والحماية الاجتماعية.

3) تبسيط الضريبة غير المباشرة حسب أثرها في الاستهلاك وحاجيات ضبط الاقتصاد.

يجب السعي وراء تحقيق هدف تحسين فعالية النظام الجبائي والتحصيل دون الزيادة في الضغط الجبائي وهو هدف لا بد أن يجسد من جراء تدابير مؤسساتية وتنظيمية تأخذ بعين الاعتبار ضرورة جعل الضريبة أداة حقيقية لتشجيع الاستثمار والنشاطات المنتجة ولترقية النشاطات التجارية الشفافة والنزيهة لجمع الدخل القومي وإعادة توزيعه بصفة عادلة للحفاظ على العدالة الاجتماعية.

فيما يتعلق بالإجراءات المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2000م والتي تأتي في مضمونها كنتيجة لتشااور واسع لاسيما مع المنظومات المهنية وأرباب العمل تحت إشراف الغرف الجهوية للتجارة والصناعة وبالإضافة إلى التعديلات المدرجة من طرف المجلس الشعبي الوطني فإنها تندرج ضمن الأفاق التي ذكرتها فيما سبق والتي تسعى إلى تحقيق هدفين في أقرب الآجال:

1) مواصلة سياسة دعم الاستثمار،

جزائري للميزانية.

بالنسبة للبنزين والمازوت فقد خفضت الزيادة في رسم البنزين الممتاز والعادي من دينار إلى 75 سنتيما للتر الواحد. وبالنسبة للمازوت فاعتبارا لاستغلالاته للتسخين والفلاحة فإن المجلس الشعبي الوطني قد قلص الزيادة المقترحة من دينار إلى 25 سنتيما للتر الواحد وتبلغ موارد الميزانية المرتقبة ثلاثة ملايين ومائة مليون دينار جزائري.

في إطار تدعيم مجهودات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعض ولايات الجنوب تم اقتراح تمديد - ولفترة ثانية من 5 سنوات - التخفيض من 50% على الضريبة على الدخل الإجمالي وعلى الضريبة على أرباح الشركات في أربع ولايات: أدرار، تندوف، إليزي وتمنراست من الدائرة الأولى للجنوب، كما تم اقتراح توسيع الإعفاء الممنوح للحرفيين فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي إلى الرسم على النشاط المهني.

فيما يخص استيراد السيارات السياحية المستعملة التي لا يتجاوز استعمالها مدة 3 سنوات سوف يتم تمديد هذا التسهيل خلال سنة 2000م. أخيرا فقد اقترح رفع تعريفه الرسم على النشاطات الملوثة قصد المكافحة بفعالية ضد الأضرار المترتبة عن بعض النشاطات المؤثرة على البيئة.

وعلى مستوى التجارة الخارجية اقترح إنشاء شهادة الاستيراد للسلع المستفيدة من الإعفاء من الحقوق والرسوم الممنوحة طبقا لمعاهدات واتفاقيات تجارية وتعريفية دولية أو مع بعض البلدان.

في الميدان التعريفي فإن الإجراءات الجمركية لمشروع قانون المالية لسنة 2000م وبعد دراسة من اللجنة الوطنية المكلفة بحماية الإنتاج الوطني، فإنها تتكفل بالانشغالات الوطنية لتشجيع الاستثمار ولترقية وحماية الإنتاج الوطني.

فيما يخص معالجة المنازعات الجبائية فإن الإجراءات تتعلق بمنح الإدارة المركزية صلاحية

نسب الضريبة وإشراك المنتخبين المحليين في القرار الجبائي لم تلق الموافقة لدى المجلس الشعبي الوطني.

أما بخصوص إجراءات دعم النشاطات المنتجة والحماية الاجتماعية فإن الأمر يتعلق بإعادة هيكلة خفيفة لنسب الرسم على القيمة المضافة المطبقة على بعض المواد والخدمات قصد إنعاش الاستهلاك والاستثمار من أجل دعم التنمية الاقتصادية.

يمس التعديل المقترح:

- تخفيض الرسم على القيمة المضافة في قطاع السياحة وبعض النشاطات الصناعية.

- تخفيض الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية على بعض المنتجات المخصصة للصناعات التقليدية والصحة والثقافة.

- تخفيض الحقوق الجمركية على المواد الأولية والمواد النصف المصنعة ورفعها بالنسبة لبعض المواد المصنعة وذلك بغية حماية أنجع وتشجيع أكثر للإنتاج الوطني.

أما بخصوص الجوانب الأخرى سواء كانت جبائية أو شبه جبائية أو تنظيمية فقد اقترحت عدة إجراءات كانسجام وتحسين وتكييف النظام الجبائي.

فيما يخص التسجيل والطابع، ترمي التغييرات المقترحة إلى تحيين التسعيرات وإلى جعلها منسجمة، فبعض التسعيرات مازالت محددة إلى يومنا هذا ب 50 سنتيما.

في الميدان العقاري تتعلق الإجراءات المتوقعة:

- برفع تعريفات الأتاوى المستحقة للدولة برسم استغلال بعض موارد الميدان الغابي العمومي والصيد البحري لكبار الأسماك المهاجرة.

- إدراج حكم يحدد مبلغ حق التنازل برسم استغلال بعض الخدمات الجوية.

أما الإجراءات الأخرى المقترحة فتخص رفع الحصص كالحصة الجبائية على التبغ والوقود وستترتب عن هذه الإجراءات زيادة في السعر من دينار إلى دينار وعشرين سنتيما لعلبة السجائر مما سيوفر موارد مقدرة ب (2) ملياري دينار

الحسابات ذات الغاية المشتركة، غلق 3 حسابات أخرى أصبحت دون موضوع محدد، ومن جهة أخرى يقترح ألا يفتح حساب خاص للخزينة إلا إذا كان القانون يقر ذلك صراحة أو إذا وجدت هناك شروط خاصة تبرر إنشاءه، ذلك هو شأن صندوق التحكم في الطاقة المؤسس بعد المصادقة على قانون التحكم في الطاقة، كما اقترح إنشاء صندوق وطني للطرق في انتظار وضع منظومة التخليص وصندوق لترقية المنافسة الصناعية مخصص للتكفل بنفقات تحسين مستوى المؤسسات أو فعالية المؤسسات وترميم المناطق الصناعية.

وفي الأخير اقترح إجراء هام بشأن الانضباط والصرامة في الميزانية ويتعلق الأمر بإجراء يوضح أن قوانين التوجيه أو قوانين البرامج التي تحدد الأهداف على المستويين المتوسط والبعيد لا تلزم الدولة سنويا على مستوى الميزانية إلا في حدود الترخيصات بالبرامج والقروض المسطرة في قانون المالية للسنة.

سيدي الرئيس، سيداتي سادتي أعضاء مجلس الأمة، فيما يخص مشروع ميزانية الدولة لسنة 2000 فإنه يندرج في آفاق تطور الأموال العمومية على المستوى المتوسط وترمي القواعد والمبادئ التي أدارت إعداده إلى التحكم في الاستقرار الاقتصادي الكلي وإلى حصر عجز الميزانية قصد تقليص مستوى مديونية الخزينة وضمان ملاءمة أكثر في توزيع موارد الميزانية وذلك للاستجابة المثلى للحاجيات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية للبلاد ولتحفيز التنمية وفي هذا الإطار ينبغي الإشارة إلى أن الإيرادات التقديرية المحددة تبلغ ألفا وثمانية وعشرين مليار دينار جزائري أي بزيادة حوالي 10% مقارنة بإيرادات السنة الجارية وبمبلغ خمسمائة وأربعة وعشرين مليار دينار جزائري تشكل إيرادات الجباية البترولية 51% من الإيرادات الإجمالية وإذا ما اعتبرنا الأرباح التي تدفعها شركة سوناطراك والضرائب غير المباشرة على الوقود فإن قطاع المحروقات يساهم في

دراسة الطعون عندما يفوق مبلغ التحقيق الجبايي 10 ملايين دينار جزائري وذلك بغية تعزيز ضمانات الخاضع للضريبة بمنحه مسلكا إضافيا للطعن، كما اقترح أيضا رفع نسبة العقوبات بـ 40%، سواء على مستوى الوعاء أو التحصيل قصد إعطائه طابعا ردعيا حقيقيا، ومن جهة أخرى ودائما في إطار تعزيز وسائل مكافحة الغش والتهرب الجبايي وللمزيد من الفعالية، اقترح إدراج وضعية أملاك الخاضع للضريبة في عناصر المقارنة عند التحقيق المعمق وبالمقابل وتعزيزا لضمانات الخاضع للضريبة يتوقع إلزام المصالح الجبايية تحت طائلة بطلان الإجراء بإبلاغ الخاضع للضريبة بميثاق حقوقه وواجباته قبل التحقيق، كما تلزم هذه المصالح بإشعار الذين خضعوا للتحقيق عن نتائجه.

وفي الأخير وبالنسبة للإجراءات المتنوعة فإنها تتمحور حول:

(1) إجراء يتضمن تحويل 70% من منتج الرسم على النشاط المهني المستحق للبلديات المشكلة للدوائر الحضرية إلى المجلس الشعبي لمحافظة الجزائر الكبرى قصد تمكينه من تمويل العمليات الموضوعية على عاتقه والتي تمس النسيج العمراني والتي هي غير قابلة للتجزئة.

(2) الحقوق المستحقة لفائدة الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية ولصندوق الاستعجالات الطبية والصندوق الوطني للطرق وصندوق التحكم في الطاقة، وتجدر الإشارة إلى أن إتاحة دينار واحد للمتر المكعب الواحد من الماء لفائدة الصندوق الوطني للماء المقترحة في مشروع قانون المالية من طرف الحكومة لم تحظ بموافقة المجلس الشعبي الوطني.

فيما يتعلق بالحسابات الخاصة بالخزينة، بعد الملاحظة التي أدلى بها المجلس الشعبي الوطني حول العدد المبالغ للحسابات الخاصة للخزينة وعملا بالتوصيات المقترحة، سوف تركز الجهود على تطهيرها استنادا لعمليات الفحص والتقييم.

النتائج الأولية للتقييم الجاري والمدرجة في قانون المالية لسنة 2000م تمس جمع بعض

الداخلي الخام، والرصيد الإجمالي للخزينة عند التحصيل والدفع (le solde global du trésor qui est le vrai déficit du trésor) وخارج تسديد أصول الدين العمومي يبلغ 86 مليار دينار جزائري أي 2.46% من الناتج الداخلي الخام، لذا فإن عجز الميزانية المتوقع في قانون المالية لسنة 2000م يبلغ 2.46% من الناتج الداخلي الخام.

السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، إن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2000م يترجم الانشغالات المتعلقة بالتحكم في النفقات الجارية وبتسوية المديونية العمومية وبمواصلة تحسين فعالية النفقات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وكذا الأولويات المسطرة فيما يخص الاستثمارات العمومية والمنشآت الاقتصادية والاجتماعية. ويجب أن يكون في المستقبل تدعيم قدرة اقتصادنا على استيعاب الصدمات المتأتية من المحيط الخارجي انشغالا أساسيا لدى كافة المؤسسات والمجتمع. إن محدودية تدخل ميزانية الدولة في تمويل الاقتصاد يجب أن تؤدي إلى تجنيد الجميع ليس فقط حول فعالية النفقات العمومية، بل حول تجنيد موارد جديدة لاسيما وأن اقتصادنا يتوفر على احتياطات هامة من الإنتاجية والقيمة المضافة. إذا كانت إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية والتعديلات الهيكلية ذات آثار سلبية على المستوى الاجتماعي فيجب الاعتراف بأن الإصلاحات ليست هي السبب الحقيقي لهذه التأثيرات بل السبب هو غياب فعالية النظام الاقتصادي والمؤسسات التي لا تساهم إلا بقسط ضعيف في موارد الميزانية ومن جهتها أظهرت هشاشة الإيرادات البترولية العقبات الهيكلية التي مازلنا نواجهها وكذا التفاقم المستمر لأعباء ومديونية الدولة بعد الإصلاحات التي أنجزناها منذ سنة 1994م والتي ساهمت في استعادة التوازنات الكبرى والمحافظة عليها. إن التحدي يتمثل اليوم في أداء إصلاحات هيكلية من شأنها تجنيد كل الطاقات والاحتياطات من المنتوجية وتدعيم نجاعة مؤسساتنا واقتصادنا

الحقيقة بصفة مباشرة بأكثر من 60% في تغطية نفقات الدولة وتشكل إيرادات الجباية الأخرى بمبلغ أربعمئة وستة وعشرين مليار دينار 42% من إيرادات الميزانية وهي في ارتفاع بـ 12% مقارنة مع سنة 1999م وبالتالي فرغم المجهودات المبذولة في ميدان تحصيل الضريبة تبقى تركيبة إيرادات ميزانية الدولة متأثرة بإيرادات المحروقات.

بالنسبة للنفقات تتوقع ميزانية الدولة مبلغ ألف ومائتين وستمئة وخمسين مليار دينار جزائري أي زيادة بـ 9% مقارنة مع توقعات اختتام سنة 1999م بمبلغ تسعمئة وخمسة وستين مليار دينار جزائري تستهلك ميزانية التسيير ما يقارب 94% من الإيرادات مسجلة بذلك زيادة 11% مقارنة مع توقعات اختتام سنة 1999م.

أما ميزانية التجهيز المقدرة بـ 290 مليار دينار جزائري فإنها تسجل ارتفاعا بـ 3,3% مقارنة مع سنة 1999م، يمكن تحليل هذه الزيادات في الميزانية على النحو التالي:

على مستوى ميزانية التجهيز فإنها تشكل 8.3% من الناتج الداخلي الخام وهو مجهود معتبر بالنسبة لنتائج الاقتصاد الوطني والقطاعات التي استفادت من الزيادات في الاعتمادات هي: الفلاحة، بـ 10%، الري زيادة بـ 10.8%، الطرقات زيادة بـ 12%، السكك الحديدية زيادة بـ 14%، المنشآت الإدارية زيادة بـ 13%، التعليم والتكوين زيادة بـ 13%.

على مستوى ميزانية التسيير فإن 46% من ميزانية الدولة تتشكل من نفقات المستخدمين وتسديد المديونية العمومية. أما النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للدولة فهي تشكل 18% من الميزانية وتأتي الزيادة في النفقات بـ 15 مليار دينار جزائري ومن الزيادة في المديونية العمومية 70 مليار، أي أن سد المديونية العمومية ازداد بـ 70 مليار دينار جزائري في سنة 2000م ومن الزيادة في المنح وبالتالي يأتي مشروع ميزانية الدولة لسنة 2000م بعجز تقديري إجمالي بمبلغ 226 مليار دينار جزائري أي 6.5% من الناتج

السبت 04 ديسمبر 1999، برئاسة السيد أحمد بن بيتور رئيس اللجنة، درست وناقشت خلالها نص قانون المالية لسنة 2000.

كما استمعت يوم الأربعاء 08 ديسمبر 1999 إلى عرض عن النص قدمه ممثل الحكومة السيد عبد الكريم حرشاوي وزير المالية الذي كان مرفوقا بالسيد علي براهيتي الوزير المنتدب للميزانية، وأجاب عن الانشغالات والتساؤلات والملاحظات التي طرحها أعضاء اللجنة أثناء مناقشة النص، وستجدون هذه التساؤلات وردوده عنها في الملحق رقم 4 و5.

كما عقدت اللجنة اجتماعا يوم الخميس 09 ديسمبر 1999 صادقت فيه على التقرير التمهيدي عن نص قانون المالية لسنة 2000.

محتوى النص

يتضمن نص قانون المالية لسنة 2000 اثنتين ومائة مادة (102) موزعة على أجزاء وفصول وأقسام، كما هو مبين في الملحق رقم 02.

ورد في عرض الأسباب لمشروع ميزانية الدولة لسنة 2000، أن هذا المشروع يهدف أساسا إلى تحقيق آفاق تنمية على المدى المتوسط من سنة 2000 إلى سنة 2003، وذلك لضمان استقرار الاقتصاد الكلي والتقليل من العجز المالي لميزانية الدولة بغية تقليص مخاطر المديونية الخارجية وكذا لضمان الموارد المالية لتغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وتفعيل عملية التنمية.

يرتكز نص قانون المالية لسنة 2000 على:

- 1- مواصلة الإصلاح الجبائي وإحداث آليات للتحصيل الجبائي.
- 2- تعديل التعريفات الجمركية لحماية الإنتاج الوطني.
- 3- دعم الاستثمار والإنتاج عن طريق تخفيض الرسوم.
- 4- إستحداث تدابير جديدة لتحسين بعض حقوق الطابع والرسوم والتسجيل على بعض المهن.
- 5- تطهير الحسابات الخاصة للخزينة.

خارج المحروقات.

وفي الأخير فإن الإصلاح الجاري حاليا في القطاع المالي وفي المنظومة المصرفية من شأنه أن يحسن بصفة ملموسة شروط تمويل الاقتصاد وقدرته التنافسية.

سيدي الرئيس، سيداتي وسادتي أعضاء مجلس الأمة، تلکم هي المحاور الكبرى لمشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2000م المصادق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني خلال جلسته يوم 30 نوفمبر 1999م والمعروض على مجلسكم الموقر للدراسة وللصادقة. شكرا على حسن الانتباه والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: أشكر السيد الوزير على هذا العرض القيم وأحيل الكلمة الآن إلى السيد مقرر اللجنة المختصة لتقديم التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة حول نص هذا القانون فليتفضل.

السيد مقرر اللجنة المختصة: السيد رئيس المجلس، السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة، السادة الحضور السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. يشرفني أن أعرض عليكم فيما يلي التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة عن نص قانون المالية لسنة 2000م.

مقدمة

بناء على قرار الإحالة من قبل السيد رئيس مجلس الأمة المؤرخ في 02 ديسمبر 1999 والمرقم 225 / 1999.

طبقا لأحكام القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، واستنادا إلى أحكام المواد 23، 24، 29، 36، 40، 41، 43، 44، 45، 50 و 51 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، عقدت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة سلسلة من الاجتماعات ابتداء من يوم

هي أصلاً منخفضة وتدعو عكس ذلك إلى الارتفاع.

3 - العمل على رفع المداخل، حيث إن أكثر من 96% من الإيرادات توجه للاستهلاك من مجال التسيير وبالتالي تمويل أغلبية نفقات ميزانية التجهيز عن طريق العجز المالي.

4 - كيفية تحويل العجز في ميزانية الدولة للسنوات المقبلة.

وللوصول إلى تحقيق الرفع في المداخل وتمويل العجز في ميزانية الدولة يجب التوجه مباشرة نحو إنعاش الاقتصاد الوطني بالتدعيم الفعلي للاستثمار، وتوفير الوسائل اللازمة لتحسين التحصيل الجبائي.

5 - حتمية الربط بين نفقات التجهيز الآنية ونفقات التسيير المنجزة عنها في المستقبل من كلفة الخدمات والصيانة.

6 - إن تسيير خدمات المديونية الخارجية يتطلب الجدية والصرامة والفعالية، وعدم الأخذ بذلك يعود بالبلاد إلى دوامة المديونية التي قد تشل حركية الاقتصاد الوطني.

ختاماً، يجب الإجابة على السؤال الآتي: ما هي استراتيجية تسيير الأموال العمومية الأحسن تلاؤماً مع الوضعية الجديدة؟ أي كيف يمكن في ظل الموارد المحدودة:

- تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية الأساسية المقدمة للمواطنين؟

- تنظيم المرور من الاستقرار الاقتصادي الكلي إلى نمو اقتصادي قوي ومستمر، قادر على القضاء على القيود الهيكلية للتبعية للمحروقات، والتبعية الغذائية وكذا المديونية الخارجية من جهة، وخلق مناصب شغل وإنجاز سكنات من جهة أخرى؟

ذلك زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، التقرير التمهيدي عن نص قانون المالية لسنة 2000م المعروض عليكم للإثراء والمناقشة وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً. نشرع الآن في المناقشة العامة لهذا النص ونعلم السيدات والسادة أن عدد

هذه إجراءات وردت في نص الحكومة والتي يفترض أن تؤدي لا محالة إلى إنعاش الاقتصاد الوطني.

تجدون ضمن هذا التقرير المعطيات والمؤشرات الأساسية عن نص قانون المالية لسنة 2000 في الملحق رقم 03.

ملاحظات اللجنة

من خلال مناقشة نص القانون وبعد تحليل نفقات ميزانية التسيير المرتقبة لسنة 2000 نستنتج ما يلي:

- 1 - نفقات المستخدمين 30%
- 2 - خدمات المديونية العمومية 30%
- 3 - تحويلات المنح والمساعدات والدعم الاقتصادي والاجتماعي 34%
- أي بمجموع 94%

ويبقى أقل من 7% للعتاد واللوازم والصيانة، أي وسائل الخدمات، وهذا ما يفسر ضعف نوعية الخدمات المقدمة من طرف الإدارة.

من خلال المعطيات السابقة تلاحظ اللجنة ما يلي:

1 - نفقات التسيير غير قابلة للتقليص، نظراً لأهميتها في إعادة توزيع المداخل (نفقات المستخدمين، النشاط الاجتماعي والتحويلات الأخرى) من جهة، والمكانة الهامة لخدمة المديونية العمومية من جهة أخرى، إلا إذا تمت إعادة النظر كلياً في السياسة الاجتماعية للدولة.

2 - يوجد عدم توازن بين نفقات المستخدمين، التي هي في تزايد، ووسائل الخدمات التي أضحت ضعيفة. الخدمات الإدارية لا تحصل على وسائل الخدمات وهي تفتقدها يوماً مما يساعد على تدهور نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين.

بالأحرى، يوظف ويدفع لموظفين كثيرين بدون إعطائهم أدوات ووسائل العمل، وهذا يعتبر تبذيراً للرواتب، بدون أمل في المردودية!

هذا يبين بوضوح أن فكرة تخفيض مجرى حياة الدولة لها تأثير بسيكولوجي ومعنوي هام جداً، لا يتعلق بالتخفيض الشامل للنفقات، لأنها

في أرض غير مبنية لعشر سنوات كونه لم يتمكن من بناء هذه الأرض خلال عشر سنوات، إذن فهو يخضع لضريبة فإذا لم يسدد الضريبة ترفق بغرامة مالية تقدر بـ 40%، ومن هنا فهذا المواطن لا يستطيع أن يبني عقاره حتى وإن كانت انخفضت المدة إلى 5 سنوات ولا يستطيع أن يبيع عقاره لكون المعيار المعول عليه في هذا الرسم وفي هذه الضريبة هو قواعد السوق، وكأننا انصرفنا عن القيم المعمول بها في التقويم وبالتالي ننهج معايير أخرى تتحكم فيها أنظمة السوق والتجارة الحرة، وكأن ميكانيزمات الدولة هي التي رتبت آلياتها على اقتصاد السوق وعلى تجارة المضاربة هذا مثال عن عقار بسيط وفي نفس الوقت نذكر بالنسبة للمادة 16 التي تمنح للإدارة المركزية للضرائب على أساس أنها تنظر في الطعون دون أن تحدد المدة اللازمة للطعن وهذا في حالة ما إذا تجاوز الطعن بتقدير الضريبة 10 ملايين دينار جزائري، إذن فترك المدة غير محددة يجعل الحقوق في هذه الحالة عرضة للتذبذب.

أما فيما يخص الباب الثاني أو القسم الثاني المتعلق بالتسجيل وأركز كثيرا على هذه النقطة الأساسية خاصة وأن باب التسجيل هو الباب الذي يكون فيه الوعاء الضريبي حيث تدخل الدولة مواردها بكثرة، ونحن نعلم أن من بين المديرية التي تتفرع من وزارة الداخلية مديرية التسجيل. فإذا كان الحال أننا نعتمد على قواعد السوق، والمعايير التي ننتهجها في التقييم والتحقيق هي حسب القيمة الحقيقية للسوق، فما فائدة هذه المديرية وما فائدة هذه الأجهزة التي تقوم بعملية التقييم وتحديد الفرق بين عملية الشراء والبيع في العقار مثلا؟ فمن هذه الزاوية نرى إغفالا كبيرا، فقد حاول النظام الجبائي تطوير أنظمتها إلا أنه تخلف، ففي الوقت الذي يجعل للمواطن رسما تسجيليا يصل إلى ما بين 500 دج إلى 5000 دج، خاصة في أصول الشركات والموصى لهم مما يسمح للموثقين الذين لم يقدموا الفهارس للمراقبة أو لم يقدموا التسجيل أي لم يسجلوا العقود عند مديريةية

الأعضاء المسجلين للتدخل هو 33 عضواً ونقترح حصر مدة التدخل بين 8 و12 دقيقة، وأحيل الكلمة الآن إلى أول متدخل وهو السيد بوجمعة صويلح فليفضل مشكورا.

السيد بوجمعة صويلح: شكرا سيدي الرئيس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السادة الوزراء والإطارات المرافقة لهم، سلام الله عليكم.

أحاول أن أعرض في بداية مداخلة بعض الملاحظات، وهي مجرد ملاحظات عامة وخاصة. في جانب الملاحظات العامة أول ما يلاحظ في المشروع الذي بين أيدينا اليوم والمتمثل في قانون المالية لسنة 2000 م أنه يتسم بطابع ردي، جزري والقصد منه التحسين والتحصيل العالي لمستوى الضريبة، إلا أنه من زاوية أخرى أرى بأنه انتهاج لسياسة عقابية ضريبية، الأفضل أن يعتمد فيها أسلوب توعية المواطن، حتى نخلق لديه ثقافة جبائية ضريبية وأن نعتمد على ميكانيزمات العصرية في تحصيل الضريبة بدلا من هذا الأسلوب الذي بين أيدينا كما سنرى ذلك.

الملاحظة الأولى في باب الرسوم، باب الضرائب والرسوم المماثلة لها، نجد بأن عدم تحصيل الضريبة لأسباب متعددة خاصة بالنسبة للمواطن قد تنتهي إلى غرامة مالية ارتفعت من 25% إلى 40%. وقد يقول قائل بأن هناك حلا لأناس بدأوا في دفع الضريبة ابتداء من السنة الأولى وأن لهم غرامة مالية تقدر بـ 1% كغرامة تهديدية عن كل شهر، حتى نصل إلى سقف الأربعين في نهاية تحصيل الضريبة. من هذه الزاوية نرى بأن أغلب الرسوم التي يتشكل منها الوعاء الضريبي يقوم بتسديدها المواطن. ومن الأهداف النبيلة لخدمة الدولة وفي نفس الوقت للعصرية أن يتماشى التحصيل الجبائي مع الظروف الاجتماعية والإنسانية للمواطن ومن هذه الزاوية أستغرب وعلى سبيل المثال كوننا نفرض ضريبة على عقار لمواطن مثلا

يمكن أن يمتد اختصاصه إلى أعالي البحار أو إلى منطقة بعيدة عن المنطقة الاقتصادية الخالصة وهنا لابد من استعمال التعبير السيادي، وفي نفس الوقت فإذا كانت الباخرة التي هي على شكل منشأة صناعية وتستغل الثروات البحرية في المنطقة الاقتصادية أو في المنطقة الإقليمية فلا يمكن أن تخفض لها الضريبة إلى أساس 13 ألف دينار للطن الواحد من السمك في حين أن طنا واحدا من السمك عندنا يساوي 13 ألف دينار جزائري. إذن، عندنا سابقة قضائية فيما يخص الثروة السمكية، حيث تبحر بواخر أجنبية في المياه الإقليمية في القالة وتصطاد المرجان بدلا من السمك...

السيد الرئيس: دعوه يواصل.

السيد بوجمعة صويلح: أو اصل في هذه النقطة بالذات وهي حماية الثروة الوطنية وقد يقول قائل إنه في فترة زمنية مدتها سنتان كنا نفرض أتاوى عالية قد أنقصت من عدد المستثمرين ولظروف موضوعية لم يحضر آنذاك المستثمرون وهذا لا يعني امتدادها للمستقبل، إذن لابد أن نحمي الثروة السمكية والثروة الوطنية بكل الوسائل، ومن هذه الزاوية نرى بأن فرض أتاوى ملاحقة وهي 500 ألف دينار جزائري، أي 50 مليون سنتيم، فماذا يساوي 50 مليون سنتيم أمام باخرة تعتبر مصنعا للتعليب؟ فهي تصطاد وتعلب وتنتج علب السردين والأسماك، وفي هذه الحالة لابد أن يعاد النظر في هذه الضريبة، ومنه تؤخذ الضريبة أو الرسم أو الأتاوى وليس من رسم القمامة المفروض على المواطن الذي يعجز عن شراء كيس لرمي القمامة! ومن هذه الزاوية نتطرق إلى موضوع ثان وهو المادة 83 التي تساوي بين المنتج الوطني في القمح والحبوب الجافة بـ 15% والمنتج المستورد الأجنبي كيف نحمي في هذه الحالة المنتج الوطني؟ ما هي الحماية التي وفرناها للمنتج الوطني حتى يمكنه أن ينافس في السوق، خاصة أننا منعناه من صندوق الكوارث فهو لا يستفيد من

التسجيل، فهؤلاء يسمح لهم بغرامة مالية تقدر بـ 500 دج فما هذا التسجيل الذي يكلف المواطن 5000 دج؟. وبعض أعوان القضاء ومنهم الموثقون ومنهم محافظو البيع بالمزاد العلني والمحضرون والخبراء في الأرشفيف في حالة ما إذا ارتكبوا مخالفة عدم تقديم الوثيقة، بينما المواطن وبحسن نية يتصور أن عقده قد سجل ولكن في حقيقة الأمر لم يسجل، وهنا نعتبر غرامة مالية تقدر بـ 500 دج على الموثق أو المحضر... وباب التهرب من الضريبة هو زاوية أخرى من باب التهرب من التسجيل وهي العقارات التي تباع مرتين أو ثلاثا من دواوين الترقية ودواوين السكن العائلي و(OPGI) وغير ذلك ويستعمل فيها التنازل، فهذه الأموال التي من المفروض أن تؤخذ في مصبها تذهب سدى وبعملية بيع خامسة أو سادسة تقريبا دون أن تحصل خزينة الدولة على الضريبة وقد يقول لي ممثل الحكومة إننا منعنا التنازل ولكن التنازل هذا يتم عمليا وبقرار بسيط يتم التغيير إداريا. إذن فإذا كان ولا بد من تحصيل الضريبة فليكن ذلك من طرفنا ولكن ليس على المواطن البسيط وحتى لا أطيل، لأن لدي ثلاث ملاحظات في باب التعريف الجمركية، والقائمة طويلة فمن المادة 43 إلى غاية 58 في التعريف الجمركية، فكل سنة تتغير التعريف وربما في السنة التكميلية ذاتها نجد تعاريف جمركية أخرى في الوقت الذي ننهج فيه نهج اقتصاد السوق ونرى العالم أمام أعيننا أين تسعى منظمة التجارة العالمية إلى إلغاء هذه التعريفات الجمركية، فكيف بنا أحيانا نزيد وأحيانا ننقص والأدهى والأمر أنه في باب حماية الأملاك الوطنية وفي الوقت الذي ترفع الضريبة على الفلين إلى 20% نجدها في الصيد البحري وصيد الأسماك النادرة أو المهاجرة تخفف وتنزل إلى مجرد أتاوى لأي سفينة مهما كان المركب ومهما كانت السفينة التي تبحر في المياه الإقليمية للدولة والمصطلح الوارد غير سليم في المشروع، بحيث تقول المياه التي تخضع للقضاء الوطني والأحسن هو المياه الإقليمية لأن القضاء الوطني لا

أعضاء الحكومة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، أود في مستهل دخلي هذا أن أتوجه بتحيةة تقدير للسادة أعضاء لجنة الاقتصاد والمالية تميّنا للجهد الذي بذلوه والعناية التي أولوها لدراسة مشروع قانون المالية لسنة 2000م، كما لا يفوتني أن أنوّه بالمستوى القيم الذي يعكسه محتوى التقرير التمهيدي الموضوع بين أيدينا فقد تعرض بإسهاب وبجدية للعديد من الانشغالات لا يتسع المقام لذكرها.

قانون المالية في أي بلد يعبر عن التوجهات الكبرى لسياسته الشاملة وهو يهدف بالأساس إلى تقويم الوضع الاقتصادي وترقية المستوى الاجتماعي لمواطنيه وهو ما يطمح إليه كل مجتمع يصبو إلى التطور وينشد التقدم والتحضر، غير أن هذا الطموح ما فتئ يتضاءل عندنا حتى أضحي كأنه بعيد المنال بسبب اعتماد اقتصادنا على مورد واحد يتفاعل مع تقلبات أسعار السوق التي لا نملك أية قدرة للتأثير فيها وما يدفعنا للتشاؤم أكثر هو ذلك الانخفاض المستمر المسجل في الصادرات خارج المحروقات وتذبذب أسعار هذه الأخيرة في السوق الدولية. إن الوضع ينذر فعلا بخطورة محدقة قد ترهن مستقبل الجيل القادم ورجم وعينا الكامل حكاما ومحكومين بالأخطار التي تهدد مستقبل بلادنا وتترصد أبناءنا إلا أننا مازلنا نستمر في التعامل مع الوضع القائم ونخضع للأمر الواقع دون أن نفكر بجدية في البدائل الممكنة ومحاولة الاستفادة من تجاربنا السابقة فهل قيمنا بعمق وصدق المحاولات العديدة والمتتالية التي قمنا بها بغرض إصلاح الاقتصاد الوطني وإعادة الهيكلة؟ وهل أحصينا إيجابياتها وسلبياتها؟

إن المتتبع للتطورات المذهلة التي يشهدها الاقتصاد العالمي يدرك أن السبيل الوحيد لمواكبة هذه التطورات هو القدرة على المنافسة كما ونوعا والتحكم في التكنولوجيات الحديثة وتوظيفها لخدمة الاقتصاد، فالعالم يتجه بسرعة نحو نظام السوق العالمية وهو ما يعني بلغة الواقع البقاء للأقوى إنتاجا ونوعية ولا مكان للضعيف، فهل

المادة 93 التي تخص صندوق الكوارث الطبيعية والتكنولوجية فنلاحظ أنه يستثني منها القطاع الفلاحي! وفي نفس الوقت نجد أن بعض الصناديق الخاصة للمادة 93 واللجنة قالت في هذا الصدد إنه لا بد أن نستند لغرفة التجارة، وأنا لا أوافقها في الاستناد لغرفة التجارة ولكن الاستناد يكون لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة لكن الغرفة التجارية أو الروابط والتنظيمات المهنية لا يمكنها أن تسيّر بعض القطاعات الحساسة من هذا النوع.

وأختتم في نقطة أخيرة وأتساءل عن قفل الحسابات الخاصة، فأنا من الدعاة بالألا تكون حسابات خاصة، لكن مادام هناك بعض الصناديق الخاصة والحسابات الخاصة فما هي كفاءات إقفال الصندوق الوطني لإعادة الإدماج والترقية الاجتماعية والمهنية للشباب؟ قد يقول الوزير إنه أصبح لا يهتم بموضوع الشباب! وأقول لازال لغاية اليوم موضوع ذلك ويحتاج إلى إعادة تأهيله وترقيته وتشغيله وبالتالي أتساءل عن سبب إقفاله، وفي نفس الشيء بالنسبة إلى إقفال حسابات التخصيص الخاصة باقتناء السيارات الخاصة من طرف المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة للحرس البلدي، أتساءل لماذا نقفل حسابات التخصيص من جهة ونعفيهم من التعريف الجمركية كلية من جهة ثانية أليس هذا تناقضا؟!

تمنيت لو أن أنشطة الترميم على الآثار والمساحات الثقافية والبنائيات الأثرية تستفيد من الإعفاء الكلي من الجمركة بدلا من تخفيض رسم القيمة المضافة من 14% إلى 7%، وشكرا لكم سادتي.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوجمعة صويلح وأحيل الكلمة الآن إلى السيد الطاهر خويضر فليتفضل.

السيد الطاهر خويضر: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس، السادة

اليوم وبكل أسف أن كل أصابع الاتهام موجهة للمنتخبين المحليين وكأنهم أقل كفاءة أو أكثر عجزا عن الذين سبقوهم في هذا الميدان في العشرية السابقة.

في الحقيقة أننا لم نبحث بعمق عن الأسباب التي جعلت هذه المجالس تتخبط في مشاكل ومنها خاصة ظاهرة سحب الثقة، العلاقة بالوصية، الديون المتراكمة ومشاكل منجرة عن توزيع السكان... إلخ.

إن معالجة هذا الوضع يطرح حتمية مراجعة القانون البلدي والقانون الولائي وإعادة النظر في كل الترسانة القانونية التي تنظم الجماعات المحلية. أود في هذا المقام أن أسجل بعض الملاحظات التي تبرز عدم الانسجام الخاص بالنصوص في الميدان.

أولا: في مجال الاستثمار: إن القانون المتعلق بالتهيئة العمرانية يخول للمجالس الولائية الحق في إعداد برامج التنمية العمرانية ومراقبة مدى تنفيذها، في حين أن التعليمات الوزارية التي تؤسس (CALPI) تبعد تمثيل المجلس الولائي من هذه الهيئة.

ثانيا: في مجال الفلاحة: إن القانون الولائي الساري المفعول 09/90 يمنح للمجلس الولائي حق المبادرة واتخاذ كافة الإجراءات في مجال التنمية الفلاحية، في حين تؤسس لجنة على مستوى الولاية تسهر على متابعة برنامج الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وهو عمل ذو أهمية كبرى ولا تمثيل فيه للمجالس المنتخبة.

ثالثا: في مجال الثقافة: ففيما يتعلق بدور الثقافة بالذات، فمجلس التوجيه المنشأ بموجب مرسوم لا يتضمن في تشكيله أي منتخب، فكيف يمكن للمجالس المنتخبة أن تساهم في ترقية الثقافة وتطوير الفلاحة ودعم الاستثمار عندما نبعدها بموجب قرارات مخالفة بذلك لروح القوانين المنظمة لهذه المجالس.

هذه بعض الأمثلة فقط نريد من خلالها تسليط الضوء على ما يعانيه المنتخب المحلي وهناك

بإمكان الجزائر في وضعها الحالي المتمسم باقتصاد هش وغير متوازن أن تفرض وجودها وتلعب دورها كمتعامل قوي سواء على المستويين الإفريقي والعربي أو على المستويين المتوسطي والدولي؟

إن ما يدفعنا لطرح هذا السؤال هو النسبة الضعيفة المسجلة في قيمة صادراتنا خارج المحروقات والتي لم تتجاوز هذه السنة الأربعمائة مليون دولار! فما هي عوامل قدرتنا على مواجهة آثار الانضمام لمنظمة التجارة العالمية الذي لن يعدو أن يكون في هذه الحال سوى فتح الحدود الوطنية أمام المنتوجات العالمية والخضوع ببساطة لقوانين العولمة؟

أمامنا اليوم مشروع قانون المالية لسنة 2000م وهو لا يختلف كثيرا عن قانون المالية للسنة الماضية ونحن نناقشه ندرك أنه ظرفي إذ سيتبعه قانون مالية تكميلي بعد أشهر، وهنا نتساءل هل قانون المالية التكميلي سيقدم حولا أكثر نجاعة للإنعاش الاقتصادي وتحسينا للمستوى الاجتماعي؟

إن النقاش الذي دار في الغرفة الأولى بين محدودية هذا القانون في الاستجابة لانشغالات المواطن في دفع عجلة التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني وترقية الظروف الاجتماعية للمواطنين المتسمة ببطالة مرتفعة وفقر متزايد وأزمة سكن خانقة هذه بعض الحقائق وبعض الملاحظات العامة، أما عن محتوى الميزانية فلدي ثلاثة انشغالات:

أولا: النظرة الجديدة لدور الجماعات المحلية في المالية المحلية تدخل في إطار سلسلة من الإجراءات الواجب اتخاذها والمستوحاة من توصيات فوج العمل المكلف بالموضوع وهذا الإجراء يعتبر في حد ذاته خطوة إيجابية بل تأكيدا واضحا على ضرورة السعي في أسرع وقت إلى توسيع صلاحيات المجالس المحلية بمنحهم السلطة الفعلية في مختلف المجالات التي تمس بطريقة أو بأخرى حياة المواطن، لأن ما يلاحظ

ذات طابع اجتماعي تهدف إلى تضميد الجراح ومحو الآثار المأساوية لسنوات التخريب المادي والانهيال النفسي، فنحن نرى أنه من الواجب السعي اليوم قبل الغد للتخفيف من معاناة المواطنين والذين اضطروا في يوم ما إلى هجرة قراهم ومداشرهم وترك ممتلكاتهم تحت التهديد والضغط وما ترتب عن ذلك من معاناة وسوء أحوال المعيشة وكلنا يعرف الظروف المعنوية والمادية القاسية التي أحدثت ظاهرة النزوح الاضطراري لآلاف العائلات نحو أطراف المدن الكبرى طلبا لأمن حياتهم والنجاة بأنفسهم من جحيم الإرهاب وفي هذا الإطار نقترح برنامجا استعجالياً للتكفل بعودة العائلات النازحة إلى مساكنها ومساعدتها في توفير ظروف الاستقرار والأمن والعيش الكريم وحسب اعتقادنا فإن مثل هذا البرنامج سيحقق إعادة إعمار المناطق الريفية وبالتالي تخفيف الضغط المفروض حاليا على بعض الدوائر والبلديات من جهة وكذا بعث التنمية الزراعية القروية والريفية وما تشكله من تأثير إيجابي ومباشر على الاكتفاء الذاتي من جهة أخرى خاصة وأن الوطن في أمس الحاجة لذلك.

الانشغال الثالث: إن قانون المالية للسنة الماضية أدرج مادة تقضي بوجوب تعويض الولايات المجاورة لمحافظة الجزائر الكبرى والتي فقدت جزءا معتبرا من مصادر دخلها جراء التقسيم الإداري الأخير، وقد تم مبدئيا تخصيص غلاف مالي لتعويض كل ولاية وتنفيذا لهذا الإجراء حول مبلغ 250 مليون د.ج لولاية تيبازة كشرط أول للعملية واستهلك في مشاريع متفرقة عبر مناطق الولاية، وحسب تقديرنا فإن الطريقة التي تم بها استهلاك الغلاف المالي لا تحقق الهدف المنشود من التعويض ألا وهو إيجاد بدائل لمصادر الدخل المفقودة والتي من شأنها ضمان ديمومة الموارد والتي تعود بالفائدة على تنمية الولاية، وبناء على ما سبق ذكره وطلبا للتوظيف الفعال لمبدئي التعويض نقترح أن توجه المساعدة نحو تسجيل وإتمام مشاريع لها تأثير مباشر على تنمية الولاية

مجالات أخرى في مجال السكن والسياحة ولا يتسع الوقت لذكرها.

وعليه يجب أن تحدد المسؤوليات على كل مستوى فأين تبدأ مسؤوليات المجالس المحلية وأين تنتهي؟ لذلك مراجعة القوانين المنظمة والمسيرة للمجالس أصبحت أمرا حتميا وقد طالبنا به أكثر من مرة.

وبالرجوع إلى الرسم على العقار فالمسألة لا تكمن فقط في كيفية تحديد هذا الرسم وإنما على من يقع عبء رفع هذا الرسم للخزينة فأنا أود أن أوضح هذه النقطة.

فالشيء المعمول به والمعروف عندنا هو أن الرسم على العقار يدفع من طرف كل مالك عقار شرعي بحوزته وثائق رسمية وهو العقد الموثق المسجل، لكن الواقع أن أغلب البلديات وخاصة الريفية تواجه مشكل الطبيعة القانونية للعقارات المتواجدة في إقليمها وكان هذا سببا في تدهور وضعية العمران وانتشار البناء الفوضوي وفي بعض الحالات قرى كاملة لا يملك أحد فيها وثائق تثبت الملكية، أضف إلى ذلك ما يترتب عن أراضي العرش في الريف، فعلى أي أساس يدفع هؤلاء الرسم على العقار والاستغناء عن ذلك كما هو الحال الآن والذي يكون على حساب ميزانية البلديات المعنية وبالتالي على حساب التنمية المحلية؟ هذا يجرنا إلى الحديث عن الوضعية القانونية للعقار في الجزائر والذي يحتاج بدوره إلى مراجعة النصوص المنظمة له.

ثانيا: وهو الانشغال الثاني، إن الجزائر تمر بمرحلة حاسمة من تاريخها، يسعى فيها الشعب ومن خلال مؤسسات الدولة إلى تحقيق أسس الوثام المدني وتكريسه في الميدان كثقافة وممارسة وأداة من أدوات التنمية الشاملة وإن كنا نقتررب من نهاية المهلة المحددة في قانون الوثام المدني وما يبعثه في النفوس من آمال وأمان في عودة السلم واستتباب الأمن وتحقيق المصالحة الوطنية، فإن الجهود المبذولة تبقى في رأينا ناقصة لتحقيق هذه الأهداف إذا لم تتبع بإجراءات

ثانياً: إن مشروع قانون المالية لسنة 2000 صورة مكررة لنصوص قانون المالية والميزانية منذ سنة 1992 وهذا راجع إلى الحلول الترقيعية في قانون مصيري فلا يمكن أن تخرج البلاد من الأزمة اعتباراً أنه في كل مشروع تكون هناك زيادات في أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع للمواطن البسيط والذي يدفع دائماً الفاتورة، والأسباب التي تركتني أقول هذا الكلام هي وجود 44 مادة في هذا القانون عبارة عن ضرائب وأتاوات في أسعار الوقود ستؤدي إلى ارتفاع في أسعار النقل التقليدية والمنتجات الفلاحية وكافة القطاعات الاستراتيجية ولا يستجيب لطموحات المواطن المتواجد في عمق الجزائر والذي كان ينتظر تخفيضات جبائية تتماشى والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها.

أما في ميدان الفلاحة فأنا شخصياً سيدي الوزير كان أملي أن يحظى هذا القطاع باهتمام أكثر ويستفيد الفلاح من القروض الممنوحة له لأن الفلاح هو الذي يعمل بكل مجهوداته ويخدم أرضه، لكن ومع الأسف الشديد وأثناء جمع غلته التي يتعب عليها، فإما أن تباع بأرخص ثمن أو ترمى والسبب في ذلك يعود إلى الدولة التي لم تأخذ بعين الاعتبار مساعدة الفلاح واسمحوالي أن أعطي مثالا عن فلاح الطماطم بولاية باتنة وخاصة عبر الدوائر التي تملك أراض خصبة في فلاح الطماطم من رأس لعيون إلى زانة البيضاء، لكن ومع الأسف الشديد عند تواجد هذه الطماطم لا نجد أي أحد يستطيع شراءها فترمي! وفي هذا الصدد أقترح وأرجو من القطاع المعني في المستقبل إعطاء قروض للفلاحين لإنجاز مصنع للطماطم بهذه الولاية وأبقى دائماً في هذا الموضوع أي الفلاحة وأقول بأن الاقتصاد الوطني مرتبط بقضيتين هما الفلاحة والبترو، وعليه أقول ما فائدة القانون الذي لا يحقق الإنعاش الاقتصادي؟

ثالثاً: قضية ديون البلديات: حسب رأي سيدي الوزير فإن قضية هذه الديون موروثة ولماذا لا نسمي الأشياء بأسمائها؟ وأضيف وأقول بأن البلديات كانت تسير في الماضي وكانت هناك

والتي من شأنها خلق مصادر دخل جديدة وقارة، ومن بين المشاريع التي نعتقد أنها ذات أولوية وبإمكانها تحقيق الهدف المرجو نذكر: مشروع الطريق الوطني رقم 11 الرابط بين العاصمة وولاية الساحل الغربي خصوصاً وأن الجزء الموالي للعاصمة أخذ كل العناية، وفي هذا الصدد كنا قد وجهنا سؤالاً لوزارة التجهيز يتعلق بالموضوع وكان الرد آنذاك بأن الاعتمادات المالية غير متوفرة لإتمام المشروع، وعليه فإنني لا أعرف إذا كانت الاعتمادات متوفرة في قانون المالية لسنة 2000 وفي هذه النقطة أتفق مع توجيهات اللجنة المختصة في إعطاء الأولوية لتمويل المشاريع المتعطلة والتي هي قيد الإنجاز بدلا من برمجة مشاريع جديدة، وهنا أقول إذا كنا نؤكد بإلحاح في البحث عن موارد جديدة لولايات متضررة فإننا نقصد رفع المستوى (une mise à niveau) وما نحن هنا إلا لنعبر عن صوت مواطنين يطالبون بحقوقهم في تنمية عادلة وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الطاهر خويضر والكلمة الآن للسيد بلقاسم بن حصير فليتكلم.

السيد بلقاسم بن حصير: بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الرئيس المحترم، السادة الوزراء، سيداتي سادتي أعضاء مجلس الأمة.

إن مشروع قانون المالية يكشف عن مفارقات جد صعبة وهي أنه لا أحد يريد تحمل المسؤولية من وراء طرح هذا القانون، ابتداء من رئاسة الجمهورية، ثم الحكومة ووصولاً إلى نواب المجلس الشعبي الوطني وهاهو اليوم بين يدي أعضاء مجلس الأمة وبصفتي عضواً بهذا المجلس الموقر بودي أن أشارك في مناقشة هذا القانون.

أولاً: سيدي الوزير، إنني أتساءل عن الصفة التي يمكن أن يوكلها هذا القانون خصوصاً وخاصة أن الرئيس غير راض عنه والحكومة غير مقتنعة وهذا من حقها خصوصاً وأنها راحلة بعد مدة قصيرة.

بودي أنا بدوري أن أشكر اللجنة المختصة على العمل الجاد والقيم والذي عودتنا عليه، إذن أهنتها وأشكرها مرة أخرى.

فمشروع قانون المالية لسنة 2000 يعكس حالة الاقتصاد الوطني وليس الإعلان عن مشروع قانون المالية التكميلي فحسب هو الذي سيغير زمام الأمور. يشار في مختلف المستويات بأن المشاكل أو الصعوبات ذات طابع هيكلية والتبعية المطلقة لعامل خارجي لن نستطيع التحكم فيه ألا وهو السوق العالمية للمحروقات أضف إلى ذلك الانشغال الكبير لدى الحكومة للحفاظ على التوازنات الكبرى والتي استرجعت بعد تضحيات اجتماعية كبيرة تجعل الطموح في إنجاز برنامج تنموي يتكفل بحاجيات المجتمع مقيدا بتحقيق هذه الالتزامات وبين الإيرادات المرتقبة والحاجيات الملحة وعليه ليس للحكومة الاختيار الكبير، فداء الجزائر أصبح مشخفا وللأسف علاجه تأخر كثيرا ويبقى مشروع هذا القانون كالقوانين الأخرى يخضع لنفس الضغوطات.

محسوم المديونية العمومية شكل سنة 1998 ما يقارب 70% من المنتج الداخلي الخام، وفي هذه السنة نجد خدمات المديونية تشكل 28% من إيرادات الميزانية ويضاف إلى ذلك انشغال تحاشي تحقيق العجز العمومي مما يشكل صعوبات للمؤسسات في التحصل على رأس المال الضروري للاستثمار وهذا على أساس السعر المرجعي 15 دولارا للبرميل ونسبة الصرف للدولار الواحد تقدر بـ 65 د.ج، وإذا قدرت جملة الإيرادات بنسبة 10.3 مليار دولار والتي تأتي كلها من المحروقات وإيرادات الجباية البترولية ورسوم الوقود والفوائد المسددة من طرف شركة سوناطراك تشكل وحدها 60% من ميزانية الدولة كل هذا لنقول بأن الأهداف المعلن عنها من طرف رئيس الحكومة خلال شهر ماي الماضي والمتعلقة بإيصال الجباية العادية لتغطية مجموع ميزانية التسيير ليس بالأمر القريب، فالإيرادات الجبائية غير متكفل بها كما ينبغي ومنتوجها مدفوع

أموال تصرف لأغراض أخرى وليس لصالح المواطن أو البلدية. وعليه أقترح مسح كافة الديون للبلديات وذلك لأن رؤساء البلديات الحاليين ليسوا مسؤولين عن هذه الديون.

رابعا: اسمح لي سيدي الرئيس وسأكون موجزا فأقول: ما هي الإصلاحات في الوقت الحاضر وهل هي إصلاحات فعلية وإن كانت كذلك فما هي النتائج في ميدان الاستثمار وما هي الفائدة من إعادة الهيكلة وكيف ترون حماية الإنتاج الوطني؟ وهنا أقول وهذا رأيي الخاص، مادام لا وجود لاستراتيجية في هذا الموضوع فلا توجد هناك إصلاحات فعلية.

وأخيرا أغتنم هذه الفرصة لأؤكد على أنه إذا كان هذا القانون لا يستجيب لتطلعات المواطنين المشروعة في خلق ظروف تحسن الأوضاع الاجتماعية وإعطاء دفع قوي لمسار التنمية الوطنية فإنه يجب كذلك وفي نفس الوقت أن لا تتغلب الغرائز الشعبوية والديماغوجية عن الحقائق المالية للبلاد، حقائق تفرض الشجاعة من أجل الحفاظ على التوازنات المالية الكبرى للجزائر وهي التوازنات التي كلفت المجتمع تضحيات جساما، توازنات قد يعود فقدانها مرة أخرى بعواقب وخيمة على الجزائر وعلى المواطن من جراء التضخم وكسر وتيرة استرجاع الاقتصاد الوطني بنفسه عشية الدخول في منافسة صعبة مع حتميات اقتصاد السوق وأثار العولمة والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكراً للسيد بلقاسم بن حصير وأحيل الكلمة إلى السيدة نورية حفصي فلتفضل.

السيدة نورية حفصي: شكرا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس المحترم، السادة الوزراء أعضاء الحكومة والإطارات المرافقة، زميلاتي، زملائي، السادة الحضور لكم تحياتي الخالصة والرمضانية.

الحكومة 3 ملايين دولار أخرى والتي تنقص في توازن الحسابات، علما بأن الجزائر ستسد 5 ملايين دولار سنويا.

رابعا: ما هي كيفية التعامل مع هذا المشروع وهو محل تحفظات رئيس الجمهورية وذو طابع ظرفي انتقالي؟ ولمرجعية استراتيجية سياسية واقتصادية واجتماعية يجب تقديم قانون ضبط الميزانية والذي يبين كيفية إنفاق الاعتمادات المخصصة في ميزانية الدولة وسن قانون عضوي كإطار لقوانين المالية.

خامسا: من المفروض ويجب على الحكومة قبل أن تقدم قانون المالية لسنة 2000 تقديم حوصلة عن الميزانيات الأخرى خاصة فيما يخص الإنجازات والانشغالات، فمثلا في ميزانية 1998 نجد مشروع استصلاح الأراضي كان يحتوي على إمكانية خلق 500 ألف منصب شغل وعلى ما أظن على مدى 3 سنوات فماذا أنجز من هذا المشروع؟

سادسا: فيما يخص الرسوم المتعلقة بالبلديات وخاصة الرسوم حول العقار والذي لم يجد موافقة من المجلس الشعبي الوطني والاستحقاقات حول القيمة المضافة تعتبر مبادرة هادفة ولكن كان من المفروض وضع رسوم حول الخدمات المقدمة من طرف البلديات واقتراح مسح الديون وذلك لأن ليس لها موارد تمويل وعبء المديونية لا يتركها تساهم في التنمية الاقتصادية والخدمات العمومية.

سابعا: إن معالجة ملف العقار الفلاحي من شأنه أن يدعم سبل تحقيق الإصلاح في القطاع الفلاحي، فالعراقيل البيروقراطية وجمود النظام المصرفي من شأنه عرقلة انطلاق الاستثمار.

ثامنا: إن القوانين السارية حاليا في مجال التحصيل الضريبي ومراقبة التهرب والغش الجبائي مشلولة أمام قوى خفية أحيانا ومعروفة أحيانا أخرى، وهنا نتساءل عن يقف أمام عدم استقرار نسب الحقوق الجمركية؟

تاسعا: يجب على الدولة أن لا تركز على ذوي الدخل المتوسط لرفع الإيرادات ويجب أن تكون

بالضرورة إلى الخزينة ومن جهة أخرى فالقطاعات الأكثر إنتاجا لاتستطيع لوحدها في غياب تسهيلات ومرونة بنكية تحمل عبء النمو الاقتصادي والذي يعتبر حسب محافظ البنك المركزي ضعيفا جدا نوعا وكما، وبعث الاقتصاد يعني اتخاذ سياسة جريئة فيما يخص المديونية واللجوء إلى قروض خارجية متعددة وذلك لأن بعث الاستثمار يتطلب سلة مالية أكثر أهمية خاصة في خضم محيط دولي مالي يتعاقد مع النمو عن طريق الاستثمار الأوروبي والأمريكي في اقتصاد الشرق الآسيوي الذي ينهض من أزمة اقتصادية حادة ومشجعة بارتفاع أسعار البترول.

إن سنة 2000 تعتبر فاصلة للاقتصاد الوطني والذي يجب أن يندمج في الاقتصاد العالمي من خلال: أولا: اتفاق الشراكة المقبل مع الاتحاد الأوروبي والاندماج المقبل وهذا كنقطة ثانية في (O.M.C) إنه لا يجد جلاء هذه الأسباب والقيود الميكانيزمات اللازمة التي تسهل له الدخول إلى اقتصاد السوق.

إن تخوف الحكومة من النهوض أو عودة التضخم يفسر في هذا القانون اختيار التقشف كأداة تنظيم أو ضبط أو ردع الضغط التضخمي والذي يهدد التوازنات الكبرى والمحقة في مرحلة استقرار 94 - 98 فهذا التحليل المتواضع الذي ربما يرافع في صالح الحكومة والتي أنجزت هذا المشروع ونحن لسنا أكثر وطنية منها ولا يمنعني أن أبدي بعض الانتقادات وبعض التساؤلات:

أولا: حتى وإن كانت النظرة تميز الجانب الظرفي فمشروع قانون المالية يفتقد الصلابة في جوهره وهو يتلخص في تفادي فرض التوازنات.

ثانيا: نموذج الاستهلاك الغربي لا يتلاءم مع نموذج الإنتاج الشرقي فأصبح من المستحيل الربط سياسيا التنمية النوعية وإبعاد الضغوطات لإعادة الهيكلة الاجتماعية الناجمة عنها، نقص الحلول أمام اختيار ذي طابع استراتيجي كلفنا عشرية مأساوية.

ثالثا: تكلفة الإيرادات غير القابلة للانضغاط لسنة 2000 مقدرة بـ 10.3 مليار دولار، أين ستجد

منذ سنة ، فكيف إذن يستدعي اللجنة خلال 24 ساعة بالنسبة لقانون المالية؟

إذن أقول إذا صادقنا على النص كما جاء من المجلس الشعبي الوطني ودون أي تغيير فقط لأنه ليس من حقنا إدخال التعديلات، فلماذا نناقش؟ وإذا كان الغرض من المناقشة أنه يمكن أن نصل في الأخير إلى رفض النص المصادق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني، فالمادة 120 من الدستور واضحة وهي أنه في حالة رفض البرلمان للمصادقة على قانون المالية في ظرف 75 يوما فإنه يمكن للسيد رئيس الجمهورية إصدار مشروع الحكومة بأمر، ففي كل هذه الحالات، ما مغزى عرض هذا النص على مجلس الأمة، وما فائدة الدخول في الاقتراحات؟ لسنا مجلسا استشاريا لنقترح، فنحن غرفة من البرلمان وينبغي أن نتخذ قرارا فأنا لا أرى لهذه المناقشة أمام مجلس الأمة - وأؤكد بالنسبة لقانون المالية فقط - إلا غرضا واحدا وهو أنه يصعب على الحكومة أن تمرر بعض الأفكار أمام الغرفة الأولى من حيث الخطاب نظرا لتركيبية الغرفة الأولى، فنعطيها منبرا جديدا لتمير أفكار لم تمر في الغرفة الأولى وسيحاول السيد وزير المالية ببراعة كما فعل السنة الماضية خلال ثلاث أو أربع ساعات إقناع الأوساط الشعبية بجدارة بهذا المشروع بالمصادقة ونحن لا يمكننا أن نحرك ساكنا أو نغير مادة أو فاصلة لذلك سيدي الرئيس لن أدخل في مناقشة الموضوع وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مقران آيت العربي وأحيل الكلمة إلى السيد عبد المجيد جبار فليتفضل.

السيد عبد المجيد جبار: شكرا. سيدي الرئيس، معالي وزير المالية، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي.

بالضرورة لن أتتبع خطى ما قاله صديقي الأسبق فيما يتعلق بعدم مناقشة هذه الميزانية لأن الحكومة تسمع بصفة أو بأخرى أعضاء مجلس

الصرامة فيما يخص الرسوم المطبقة على المستوردين الذين يتهربون من إدارة الضرائب كما يجب وضع رسوم عن الثروات الكبرى. فيما يخص تمويل 21 ألف مشروع استثمار وقد منحت لهم قروض من طرف الدولة لتجسيدها يقال إن هناك تراجعاً في الالتزامات و البعض يتساءل أين يوجد ادخار عقود الشراكة مع المجموعات الأجنبية الكبيرة؟

وفي الأخير أقول إن قانون المالية وخاصة المعدل من طرف النواب وذلك بتفهم الحكومة مقبول لأنه حقيقة لا مفر منها وليس له بديل، نتمنى فقط أن لا تكون هناك تقلبات في أسعار البترول تنعكس سلباً على كامل الاقتصاد، أشكركم على إصغائكم لي والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: أشكركم السيدة نورية حفصي وأحيل الكلمة إلى السيد مقران آيت العربي فليتفضل.

السيد مقران آيت العربي: السيد الرئيس، السادة الوزراء والمرافقين لهم، أيتها الزميلات أيها الزملاء.

إذا كان الغرض من مناقشة قانون المالية أمام الغرفة الأولى معروفاً، نظراً لكون هذه الغرفة يمكنها أن تدخل تعديلات وحتى أن تحول مجرى مشروع الحكومة وفقاً لغرضها والذي تستمد منه التطلعات الشعبية فالغرض معروف في الغرفة الأولى واليوم أنا أتساءل عن مغزى مناقشة قانون المالية أمام مجلس الأمة؟ لو كنا نناقش قانون المالية أمام مجلس الأمة قبل الغرفة الأولى لقلنا إن الغرفة الأولى يمكن أن تستعين بآرائنا ولكن اليوم نحن أمام احتمالين، إما أن نرفض بعض المواد واللجنة المتساوية الأعضاء غير واردة في قانون المالية فهناك إجراء آخر وحتى وإن ورد احتمال تشكيلها فالسيد رئيس الحكومة لم يستدع اللجنة المتساوية الأعضاء بالنسبة لقانون صادقنا عليه

النشاط الاقتصادي ولم نستطع بلورة تلك الجهود إلى فرص للاستثمار وكنتيجة لهذا أخفقنا ليس فقط في خلق مناصب عمل وإنما أيضا في تثبيت مجموع المناصب المهددة بالاندثار إلى جانب هذا لم نفتأ نسمع بأن النظام الجبائي في الجزائر سيتحسن هنا في هذه القاعة ولكن من جهة أخرى وفي آن واحد لم نفتأ نسمع أيضا خطابا رسميا يشكو من الصعوبات التي تواجهها عملية التحسين وبالضرورة لا يمكن سوى الاتفاق على أن في الأمر علة فما هي إذن مجموع الكوابح التي تعيق الاضطلاع بهذه المهمة الأساسية والضرورية؟ وفي نفس الاتجاه أقول كم من وعود قدمت لاستصلاح المنظومة البنكية قصد مسايرتها لما تقتضيه متطلبات الاقتصاد الحالي وهو أمر أضحى أكثر إلحاحا نظرا للدور الذي يجب أن تلعبه المؤسسات البنكية، لكن هيهات وكأن الوعود المقدمة خاصة أمام البرلمان وأمام الملا أضحت مجرد جرة قلم يمكن نسيانها أو تناسيها عند مغادرة قصر زيغود يوسف بعدها يقولون بأن أعضاء البرلمان لم يقوموا بأعمالهم أو أن اهتماماتهم بعيدة عن انشغالات الشعب أو أنهم لا يشاركون في الرفع من همة الدولة ومؤسساتها وهي أقوال كما تعلمون كلها ترمي إلى استضعاف مؤسسات الدولة فالحذر إذن من الذين يرفعون ولو بصفة غير مباشرة ضد إحدى المؤسسات والتي بدونها يصعب تصور تجذر الفكر الديمقراطي في بلدنا، رغم هذا طالعنا البارحة الصحافة بأنه سيتم تشغيل شبكة بنكية متخصصة باسم «RIS» ولكن فقط ابتداء من سنة... لذا فإننا نريد توضيحا في هذا الصدد؟

أما فيما يتعلق بالمستوى الهيكلي دائما وبفعل التجربة أضحى من الصعب حاليا تعداد المتشككين من غير المختصين في بعض الهيئات الاقتصادية مثل الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الاستثمار (APSI) أو حتى مجموعات الهولدينغ (HOLDING) أما بعض المختصين فقد قرعوا ناقوس الخطر منذ حين انطلاقا من عدم التناسق

الأمة وذلك في إطار دستوري، من جهة أخرى فقد تتبعنا بكثير من التمعن ما دار في أروقة المجلس الشعبي الوطني ولقد كان النقاش فعلا ثريا وكانت المبادرات رفيعة في مستواها. إذا جاء التصويت عنوة وتعبيرا عن موقف يبتغي التروي ومعبأ بقدر لا يستهان به من الحكمة والتعقل لا شيء سوى لأن التواصل وعدم التقطع يقتضيان ذلك.

معالي الوزير، إذا أردنا الفصم طفرة واحدة والأمر مذموم طبعاً فسنقول بأن هذه الميزانية لا تحمل بين طياتها إفراجة محتملة يترقبها بشغف كبير المواطن البسيط وبهذه الصفة نكون في الحقيقة قد أوصدنا باب النقاش وكبحنا إشعاعات التفكير والتروي اللذين سيظلان رغم ذلك متواصلين لذا يمكن القول بدءاً بأن الوضعية وهي وضعية صانع الميزانية صعبة شيئاً ما، فالتوازنات مختلة والنفقات متعالية والقروض على كثرتها وضخامتها تكاد تبيح في بعض الأحيان الحرام وتحرم الحلال والقدرة الشرائية نزلت أسفل سافلين في الحقيقة و البطالة أجهضت الجهد الجهد، أكثر من هذا وبالإضافة إلى السبل من المؤشرات السلبية يظهر أن اختلافاتنا في مجال الاقتصاد لازالت شاذة فذاك يحتال على مصالح الجباية وهذا يغازل مؤسسات الأموال مبتغيا التديليس وآخر مستلحف الظلال يريد الاختفاء وترى تكدس الثروات على مرأى افتقار الدولة وغبنها، فما كانت النتيجة سوى استفحال الفاقة وتجدر التشرذم، لا لسبب سوى لأن هناك استهزاء كبيرا بالحال العام، فتراهم شردمة فقط يحوزون ويستحذون على ما كانت الجزائر تنفر منه وتنبذه حتى إلى عهد قريب، فهل يا ترى عقلت كل آليات الجزائر خاصة آليات الرقابة في الجزائر لتتولاها الدولة وهل جمدت عقول الجزائريين ونضبت مخيلاتهم لاستحداث الحلول لتفادي إفلاس البلد؟ والغريب في الأمر وحتى بعد بيان بوادر الانبعاث وبعد التهيئة الخارجية الموجهة كلية لدعم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لم تتمكن من التخلص والإفلات من بين مخالب ركود

حينما صوت بكثافة على سياسة الوثام المدني وحتى نحسن معاينة هذا التصويت فلا بد من التأكيد بأن الوثام المدني أضحى يمثل حقا مكتسبا للشعب الجزائري فمن أقام الحد ضد هذا المسعى وهذه السياسة، فإنما يقيمه ضد الشعب - في الحقيقة - فليس بمعادلة جهنمية طبيعتها مطلقة، إلا أنه واقع قد ينتابه - ظاهريا - توازن شبه محير، فالوثام المدني قبل أن يكون قانونا ولجان إرجاء ومجموعة من الإجراءات فهو نتاج رؤية وموقف سياسي أكثر من هذا ولعله يمكننا تقسيمه بوصفه فقط مسعى أمنيا؟ ولقد فهم الشعب بأن المبتغى من وراء الوثام المدني هو إحلال الطمأنينة وتكريس سياسة الأمان، لكن في الحقيقة الهدف من هذه السياسة أبعد من ذلك لذا ترى بزوغ بعض المناورات وبروز بعض التحركات، فما هو العيب ياترى إذا تعلق الأمر برصد صفوف الجزائر من أجل إعادة بناء دولتهم وتقوية اقتصادها وتهيئة الظروف للقيام بسؤدها وأخيرا أقف عند جملة كتبها أحد السياسيين الجزائريين البارزين في جريدة اليوم المؤرخة في 14 سبتمبر من هذه السنة إذ قال: «إن المدلول اللفظي للوثام المدني يعبر بشكل أفضل عن المقاصد في آجالها القريبة: أولا بتحقيقها الأمان ثم تجديد الإمكانيات الوطنية لبناء مجتمع المواطنة والوثام، أخذا بعين الاعتبار أن التحولات الداخلية في المجتمع ذاته سواء فيما يتعلق بالنظر إلى التراث الوطني أو ما يخص المطامح والآمال والتحويلات التي يعرفها العالم في اتجاه العولمة تفرض تكييف مناهج الحكم بما يضمن هيبة الدولة ويحمي ويكرس المكاسب الديمقراطية، فالديمقراطية بأسسها السليمة لا يمكن إلا أن تعزز هيبة الدولة»، في جملة واحدة ذكرت هيبة الدولة مرتين، فمن هو الذي ضد تكريس هيبة الدولة؟ إنها رسالة سياسة الوثام المدني وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد المجيد جبار وأحيل الكلمة إلى السيد عبد المالك تيجاني، تفضل.

الهيكلية (LA MAUVAISE STRUCTURE) لهذه المجموعات الأخيرة وبفعل التصرفات الضخمة بالنسبة الأولى، ولقد بدا الانتظار طويلا إلى أن طالعنا بعض الأخبار مؤخرا بأن هناك مبادرة لإعادة النظر في الآليات الأساسية والتي يجب أن تدعم الاقتصاد ليس فقط على مستوى التسيير وإنما أيضا على مستوى التوجيه والتخطيط رغم هذا يظل الخطر قائما إذا اكتفت الدراسة - التي أشرنا إليها - بتوقيع وجميع القطع المتناثرة بل وسيكون الخطر أكبر إذا تعلق الأمر فقط بالتقليد دون التجديد بالاجتهاد مع الارتباط قويا بواقعنا الصلب حتى الشذوذ، فهل من توضيح - معالي الوزير - في هذا الموضوع المتعلق بإعادة النظر في الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الاستثمار وكذا مجموعة الهولدينغ؟

معالي الوزير لقد أقمتم توقعاتكم لرصد الميزانية على أساس سعر مرجعي لبرميل النفط يساوي 15 دولارا إلا أن الارتفاع الذي حدث أدى وسيؤدي إن شاء الله إلى زيادة في الاحتياطات المالية من العملة الصعبة للدولة الجزائرية، لذا أتساءل إن كان لوقع ارتفاع سعر البرميل آثار إيجابية أولا على التقليل من عجز الميزانية المستديم، ثانيا على القدرة الشرائية للمواطن وثالثا وأخيرا على نسبة التضخم والتي لها ارتباط وثيق كما تعلمون بالقدرة الشرائية للمواطن، أما بالنسبة للقروض الداخلية والخارجية فأخشى التعرض في الحقيقة إليها لأن ملفها ضخم يحزن المواطن عند سماعه كما يحزن للاستماع بأن نسبة البطالة تتجاوز 30% أو أن الجزائر هي من أولى الدول في العالم المستوردة للقمح نظرا لضعف فلاحتها وضعف تأثير حالة الفلاحة، أو أنه يجب عليه أن يصبر ويصابر أكثر بالتمادي في ملء إناءه ته بالماء فمثلا ولاية وهران فهذا المشكل أضحى يغطي كل المشاكل المتبقية والتي تعاني منها هذه الولاية لكن ورغم كل هذا ورغم كل هذه المشاكل فما أظن المواطن الجزائري إلا متفائلا بمستقبله ومستقبل بلده ولقد عبر عن ذلك يوم 16 سبتمبر

الراكدة من تلوث المحيط لدرجة أن بعض الفلاحين هجروا واحاتهم رغم حبهم لها وتمسكهم بها لأنهم يصارعون الأمرين.

أولا: يصارعون مغالبة الطبيعة بقساوتها.

ثانيا: يصارعون معاناتهم من فاتورة الكهرباء والتي أثقلت كاهلهم ونخرت دخلهم وأوققتهم عن مواصلة المسيرة الفلاحية.

سيادة الوزير، لم لا ندخل هؤلاء الذين نكبوا بالظواهر الطبيعية أو ألفت بهم هذه الظاهرة الخطيرة لم لا ندخلهم فيما ورد في المادة 95 لكي تحويهم وتلمهم؟

أولا: النفقات المرتبطة بأنشطة الصحة النباتية. ثانيا: النفقات المرتبطة بتعويض الخسائر أو الأضرار التي يتعرض لها المستغلون و هذا جراء مكافحة الأمراض والعوامل المضررة للزراعة أو النفقات المرتبطة بالوقاية من أجل الحفاظ على المزروعات، فهاته النفقات تشمل من باب أولى هؤلاء المتضررين أو المنكوبين و نرجو أيضا من جنابكم مراعاة هذا الجانب و أخذه بعين الاعتبار من خلال الميزانية الإضافية لسنة 2000 م .

أيها السيدات، أيها السادة الأفاضل، لقد لفت انتباهي أيضا القيمة المخصصة لسلك التعليم والمقدرة بـ 31.75% من الميزانية . إن هذا القطاع بدون شك هو قالب الأمة في مستقبل أيامها، فيه يعد الجيل وتصل العقول وبالتعليم ننمي النفس الغضة على حب الوطن والإخلاص وفي المدرسة نربي الرجال وننشئ القادة ونبعث العظماء، بل هي مصدر الأمة ومنبت ثقافتها من آفاقها، تشرق شمس المعارف فتنتشر على الأمة وتدفع بها إلى العزة والكرامة المنشودتين، إذن فإنه من حسن التدبير أن ترفع الميزانية لهذا القطاع فتشجع الكفاءات وينشط فيه البحث العلمي. إن الأمة التي اتخذت العلم سلاحا لها قد أوتيت حفا عظيما .

سيادة الوزير، إنك لتجدني محرجا حينما أريد الحديث عن الصندوق المخصص لتنمية الجنوب هذا الأخير الذي عانى من العزلة كثيرا ومن الحرمان

السيد عبد المالك تيجاني: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السادة الوزراء الأفاضل ممثلو الحكومة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد.

إن المتصفح لقانون المالية لسنة 2000م والقارئ له قراءة متأنية أول ما يشد انتباهه هو تلك القيمة المالية الضئيلة المخصصة لقطاع الفلاحة والمقدرة بنسبة 1.67% والأمر الذي لا يختلف فيه اثنان هو أن قطاع الفلاحة عصب الحياة وقوامها المادي مع أن وطننا بلد زراعي بالدرجة الأولى فلو وجهت إمكانات مالية لهذا القطاع لتمكنا من حل بعض المعضلات والمستعصيات التي تعانيها المنظومة الاقتصادية أولها امتصاص اليد العاملة وآخرها السير نحو التأمين الغذائي وكذلك الإعفاء من التبعية الغذائية للخارج.

أستسمحكم سيادة الوزير كوني أركز على هذا الجانب الفلاحي في متابعتي وتفحصي لقانون المالية حيث إنه قوام الحياة المادية كما ذكرنا آنفا، فهو بخلاف الثروة البترولية المهددة بالزوال مع مر الأيام والذي أريد أن أجلب الانتباه إليه هو أن بعض الظواهر الطبيعية والتي كادت أن تقضي على الجانب الفلاحي منها ظاهرة صعود المياه بالجنوب والتي قضت على مئات الآلاف من النخيل و التي يعتمد أصحابها أساسا على هذا المنتج الفلاحي الإستراتيجي بل تعدى ضرر هذه الظاهرة إلى تلوث المحيط من إيجاد برك ومستنقعات تخرج منها حشرات ضارة بل فاتكة بصحة الإنسان ولذا توجب على الدولة أن تتدخل بقوة وبسرعة لإنقاذ هذه المنطقة بالدراسة العلمية التقنية لهاته الظاهرة الخطيرة والتي تهدد كيان الإنسان والحيوان والمزروعات.

سيادة الوزير، إن هذه الظاهرة الخطيرة بقدر ما أثرت سلبا على النخيل والمزروعات فقد مست سلك الصحة أيضا جراء ما ينجم عن هذه الحياة

ثمنها في السوق الداخلية بحيث يعجز المواطن ذو الدخل البسيط عن اقتنائها من الأسواق .

أما في القسم الثاني نجد الأحكام المتعلقة بالأماك الوطنية والمادة 52 وفيها يترتب على الصيد البحري التجاري لأنواع الأسماك الكثيرة الترحال والذي تقوم به السفن الأجنبية ثم ذكرت الإتاوات الثابتة والمتغيرة بالدينار الجزائري ونحبذ لو كان هذا بالعملة الصعبة، لا بالدينار.

الباب الفرعي الثاني ونجد رسم التطهير والمادة 15 حيث حددت مبالغ الرسوم على المنازل ونرى أنه لو استثنيت من هاته الرسوم سكنات العائلات الضعيفة ذات الدخل الضعيف وبالجملة فإنه من الفعالية بمكان أن تبحث الدولة على ميكانزمات فعالة تعمل على مكافحة التهرب الضريبي و الذي يضر بالخزينة ويعرقل الميزانية في تحقيق أهدافها المنشودة لها و شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد المالك تيجاني وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر مازوزي فليفضل .

السيد عبد القادر مازوزي: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله. سيادة الرئيس، السادة الوزراء، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السادة الحضور كم يسعدني أن أتدخل أمام هذا المجلس الموقر لأعبر عمّا في صدري وبصراحة مطلقة فيها ما يثني ويثمن على العمل المقدم لنا وفيها أيضا ما ينتقد ويندد بالعمل المقدم أمامنا والتمثل في قانون المالية لسنة 2000م وتشاء الصدف سيادة الرئيس أن يقترن تقديم هذا القانون أمام مجلس الأمة المحترم ببداية شهر رمضان المعظم أعاده الله علينا وعليكم بالخير واليمن والبركات والشعب الجزائري في رفاهية وازدهار منشغلا ببناء جزائر العزة والكرامة مضمدا جراحه، أحزانه وآلامه وأقراحه مدعما سياسة الوئام المدني مدافعا عنها بكل ما أوتي من قوة دافعا عن الجزائر، دافعا عن الوحدة الوطنية ودافعا أيضا عن هويته

أيضا، إننا نريد أن تمت الدولة يدها لهاته الرقعة الشاسعة من وطننا حتى تكون كما كانت دائما، فلقد كانت دوما مصدر خير وبركة على هاته الأمة وعلى هذا الوطن العزيز، فإن كانت ثروة البترول زائلة لا محالة وثمانه في السوق العالمية خاضع للمد والجزر والذي ينعكس عادة سلبا وإيجابا على مدا خيل الدول المصدرة، فإننا نقول إن الصحراء محصل في جوفها مخزون هائل من المياه وهو ما يؤهلها لكي تكون منطقة فلاحية تجعل وطننا مكتفيا غذائيا، فإذا توفرت الأموال والتشجيعات والدراسة العلمية والاستفادة من تجارب من نشطوا الزراعة الصحراوية في بلدانهم . إن التجربة أثبتت أن الزراعة في الجنوب تقدم منتوجها مبكرا مما يجعلنا ندخل السوق العالمية بإنتاجنا قبل غيرنا مرفوعي الرأس ولهذا كله نتمنى للصندوق تنمية الصحراء، وأن يصرف للنهوض بأعباء الصحراء .

أما طريق الوحدة الإفريقية فيا حبذا لو خصص له ظرف مالي آخر وبالتالي لا يكون هذا على حساب صندوق الجنوب .

أيتها السيدات، أيها السادة الأفاضل، إن المتأمل في قانون المالية لسنة 2000 م يجد تفاصيل دقيقة لمداخل الخزينة والجباية التي مست كل قطاع وحبذا لو مست هاته التفاصيل توزيع اعتمادات على ميزانيات التسيير المخصصة للوزارات لأن التفاصيل تلزم الوزارات على التقشف الذي نحن بحاجة ماسة لإدخاله في سلوكاتنا اليومية حتى نهض بوطننا من جديد، كذلك الجمركة فقد ورد في الفصل الثالث، القسم الأول، المادة 60 تحديد قيمة البضائع المقدمة من قبل المسافرين و المخصصة لاستعمالهم الشخصي أو لعائلاتهم بقيمة عشرين ألف دينار جزائري و عليه نود لو ترفع هاته القيمة إلى ثلاثين ألف دينار جزائري نظرا لغلاء السلع في السوق العالمية.

المادة 61، فرض قانون المالية لسنة 2000م على بعض الدواجن المستوردة للتربية ما قيمته 45% مثبطا لاستيرادها مع العلم أن هاته القيمة ترفع

لقد عبرنا عن أسفنا لكم و عن المرارة والحسرة التي يعيشها المواطنون الجزائريون بصفة عامة وسكان المناطق الواجب ترقيتها بصفة خاصة والمحددة بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 9 أكتوبر 1991 والمحدد للبلديات الواجب ترقيتها لكن تهب الرياح بما لا تشتهي السفن.

إن سكان البلديات المذكورة أعلاه الموجودة في كل أنحاء التراب الوطني لم تزد حالة مواطنيها إلا سوءا بحيث إنهم يعيشون في الدرك الأسفل من الفقر حتى لا أقول من النار والجحيم نتيجة البطالة المتفشية في أوساط الشباب والشيوخ، رجال ونساء أميون و مثقفون ذنبهم الوحيد أنهم سكنوا هذه المناطق و أصروا على عدم الخروج منها باتجاه المدن الكبرى فكان مصيرهم البطالة والحرمان والفقر المدقع لا لشيء إلا أنهم جزائريون أحبوا هذه المناطق و صعب عليهم هجرتها باتجاه المدن الكبرى لكن الأغرب من هذا هو أنهم لم يجدوا آذانا صاغية تخفف من معاناتهم الأليمة.

سيادة الرئيس، السادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، إن تكافؤ الفرص بين المواطنين يقتضي من الدولة أن تتخذ بعض الإجراءات الخاصة تجاه المناطق الواجب ترقيتها في الميدان الجبائي والميدان العقاري وفي ميادين أخرى تتماشى و خصوصيات هذه المناطق حتى تتمكن فعلا من ترقيتها وهنا أطرح تساؤلا: هل يقبل المستثمر سواء كان هذا المستثمر جزائريا أو أجنبيا أن يستثمر في هذه المناطق بنفس القوانين الجبائية وبنفس الرسوم والضرائب وبنفس التنظيمات المطبقة على المدن الكبرى؟ حيث توجد جميع وسائل الاستثمار ومراكز القرار بالطبع الإجابة ستكون بلا لا محالة، ونفس الشيء يقال بالنسبة للأستاذ الجامعي و الأساتذة المختصين في الطب وفي تخصصات أخرى فإنهم لن يذهبوا إلى هذه المناطق ما دامت خصوصيات هذه المناطق لم تؤخذ بعين الاعتبار من طرف الدولة سواء في قانون المالية الذي نحن اليوم بصدد مناقشته أو في قوانين أخرى .

وحضارته العربية الإسلامية.

وتشاء الصدق أيضا سيادة الرئيس، السادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين السادة الحضور، أن يناقش هذا المجلس المحترم قانون المالية لسنة 2000 م ونحن نحتفل بذكريين غاليتين علينا.

الأولى: تأسيس جريدة الشعب الغراء بتاريخ 11 ديسمبر 1962 وهي الآن تحتفل بذكرها 37 من تأسيسها ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن ننوه بالمجهودات الخيرة والأعمال الجبارة والأخبار الموضوعية والتعليقات الصحفية التي قدمتها هذه الجريدة الغراء على مدى 37 سنة من العمل ونقول لها ولصحفيها دتمم ذخرا للجزائر.

الثانية: ذكرى مظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي خرج فيها الشعب الجزائري عن بكرة أبيه للقول لا للاستعمار الفرنسي ولا للعبودية ولا للقهر ولا للظلم ونعم للجزائر المستقلة ...

السيد الرئيس: مظاهرات 9 - 10 - 11 ديسمبر 1960، راجع التاريخ ...

السيد عبد القادر مازوزي : أقول بكل تواضع لقد حققنا الكثير لهذا الشعب الأبوي غير أن الطموحات كبيرة وما زال الطريق طويلا والنضال مستمرا لتحقيق هذه الطموحات غير أن سياسة اقتصاد السوق المنتهجة حاليا بدأت تعطي بعض المؤشرات السلبية على مستوى جميع الفئات الشعبية خاصة ما تعلق منها بانخفاض مناصب الشغل، الشيء الذي أدى إلى انخفاض مستوى معيشة المواطنين وبالفعل سيادة الرئيس، السيد الوزير فإن الوضع الحالي للمواطنين بل الأغلبية العظمى منهم أصبحت في وضعية مزرية يغلب عليها اليأس و الإحباط النفسي بل الأدهى و الأمر أن بعض العائلات الجزائرية أصبحت تقعات من الفضلات و هذا أمر مؤسف حقا لكنه حقيقي و لا يمكن نكرانه أو تجاوزه.

جويلية حتى يتمتع بل وينعم بالجحيم الذي يعيشه في هذه المنطقة خلال فصل الصيف.

أما بالنسبة للجباية فإنني أثنى التعليمات التي أعطيت لمديريات الضرائب على المستوى الولائي حتى تعتمد السعر الحقيقي للعقار سواء إيجابا أو سلبا وهذا شيء جميل وهو مأخوذ مما تقدمنا به أمامكم في مناقشة قانون المالية لسنة 1999 من أن أحكام المرسوم 127/93 المتعلق بتقييم العقارات المبنية وغير المبنية، ووصفناه بالمرسوم الظالم والمجحف - ولا زلنا نصفه كذلك - في حق المواطنين، ولا زال قائما رغم أنكم أكدتم على أخذ السعر الحقيقي للعقار في المادة الثانية المعدلة للمادة 78 من قانون المالية لسنة 2000 م الموجود أمامنا للمناقشة والمصادقة غير أن هذا يبقى غير كاف ما دام المرسوم قائما لم يبلغ بعد وعليه فإننا نطلب منكم إلغاء المرسوم السالف الذكر وإعفاء المناطق الواجب ترقيتها من العائدات الجبائية ومن الرسم العقاري وهذا تنشيطا وتشجيعا لسوق عقارية واعدة في المناطق المذكورة سالفًا.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، إن المرسوم 28/95 المنشئ لتحفيزات خاصة بالمواطنين وبالإطارات العاملة في الجنوب جاء بتخفيض قدره 50 % من الضريبة على الدخل الإجمالي وعلى أرباح الشركات، وتنتهي آجال تطبيقه بنهاية سنة 1999 أي 1999/12/31 .

إن قانون المالية لسنة 2000 المطروح أمامنا جاء بحكم خاص في مادته السادسة إذ يشير إلى أن المداخل العائدة من النشاطات التي يمارسها الأشخاص الطبيعيون والشركات في الولايات : إليزي ، تندوف ، أدرار ، تمنراست، ولديهم موطن جبائي في الولايات ، و يقيمون بها بصفة دائمة، يستفيدون من تخفيض قدره 50% من مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي، لديّ تساؤل في هذا الموضوع وأطلب منكم سيادة الوزير الإجابة عنه بوضوح وبصراحة حتى أتمكن من إقناع الموظفين والإطارات العاملة بالجنوب.

وبالتالي فإن مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين أصبح شعارا يستفيد منه البعض ولا يستفيد منه البعض الآخر.

لقد تكلمت كثيرا وبما فيه الكفاية عما يعانيه سكان مناطق الجنوب بصفة خاصة من مشكلة تسعيرة الكهرباء وآثارها السلبية على المواطنين سواء في التأثير على قدراتهم الشرائية أو حتى التأثير على صحتهم حيث تزداد الوفيات بين الأطفال والشيوخ ويرتفع ضغط الدم لدى الشيوخ وتقلص المساحات الفلاحية المخصصة للحبوب وهذه المادة الإستراتيجية التي تجلب بالعملة الصعبة وقد طالعتنا الصحافة مؤخرا بأننا من أكبر المستهلكين وفي بعض الأحيان من أكبر المستوردين من الحبوب في العلم وبإمكاننا أن نقلص هذه الفاتورة بإجراءات مدروسة لفائدة الفلاحين والمواطنين على حد سواء منها تخفيض تسعيرة الكهرباء من جهة ومن جهة أخرى فإننا عملنا كذلك على استقرار السكان في هذه المناطق وأعطينا بعدا حقيقيا للقرار الوزاري المشترك المحدد للمناطق الواجب ترقيتها.

تذكرون سيادة الوزير ، إخواني أخواتي أعضاء مجلس الأمة ، السيد الرئيس بأنني عاهدت نفسي بأنني سأبقى مناضلا من أجل تحقيق هذا المسعى خاصة و أنه أصبح من اهتمامات السيد رئيس الجمهورية أثناء حملته الانتخابية التي أوصلته إلى الرئاسة وها أنا أطلب منكم سيادة الوزير أن تنظروا بعين الاعتبار إلى هذا المطلب الذي هو مطلب شعبي لا يمكن السكوت عنه بل على العكس أصبح واجبا علينا تبليغه إلى كل من يهمه الأمر خاصة وأن مناطق الجنوب تفوق فيها درجة الحرارة 70 % والمتواصلة ليل نهار طيلة 6 أشهر من السنة وقد لمسها بعض أعضاء الحكومة أثناء زيارتهم لولاية أدرار بصحبة السيد رئيس الحكومة ولم يستطيعوا المكوث هناك أكثر من 24 ساعة رغم أن الإقامة مكيفة والسيارات مكيفة لكن الحرارة كانت أقوى مما يتصوره العقل ويصدقه الإنسان ومن أراد أن يتحقق من ذلك فعليه بزيارة الجنوب في شهر

جسدية مخيفة، أما تعليقي عن محتوى المادة 83 المؤسسة لرسم بقيمة 15 دج عن كل قنطار من الحبوب والبقول الجافة فالغريب فيها أنها تساوي بين المنتج والمستورد في دفع الرسم، وهنا أ طرح تساؤلاً على السيد الوزير: أين هي حماية الإنتاج الوطني في مضمون هذه المادة، خاصة الحبوب التي تعتبر مادة استراتيجية؟ وأين هو تشجيع المستثمرين والفلاحين على مواصلة العمل بمثل هذه الأحكام؟ إنني لم أر قط نظاماً - في حياتي - يتعامل مع إنتاجه الوطني الاستراتيجي كمادة الحبوب من دون أن يضمن له الحماية الكافية وأنتم تدركون ما يجري بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي حول التجارة العالمية وتصلب الأخير بالنسبة للدعم الفلاحي فأين نحن من كل هذا سيادة الوزير؟

أما تعليقي عن المادة 91 التي تشير إلى فتح حساب تخصيص خاص عنوانه (الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة)، كانت أمنيته أن يشار فيه وبصراحة في باب النفقات إلى دعم تسعيرة الكهرباء في مناطق الجنوب في فصل الصيف، لكن مع الأسف لم يحدث هذا، وكم كانت خيبتنا كبيرة، ولكن هذا لا يحد من عزمنا في طرح هذا الانشغال في كل مرة تتاح لنا فيها الفرصة بإذن الله، وبإرادة الخيرين من أبناء هذا الوطن، أما تعليقي عن المادة 94 التي تشير إلى حساب التخصيص الخاص، المعنون بالصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية فقد أ شار في باب نفقاته إلى كل ما يساعد الفلاحة والفلاحين على التطور، غير أنه أغفل عاملاً مهماً في عملية الإنتاج وتوسيعه وتوسيع المساحات الزراعية وهو دعم نقل البذور والمواد الفوسفاتية المتصلة بالحبوب ضمن نفقات هذا الصندوق وهو أمر مؤسف حقاً لطالما طالب به الفلاحون لكن طلباتهم باءت بالفشل من خلال أحكام قانون المالية الحالي، وقبل أن أ ختم تدخلي سيادة الرئيس، سيدي الوزير، بودي أن أتأسف على ما جاءت به الجداول المرفقة على ما ورد في الجدول (د) المتضمن اعتمادات الدفع لمشروع

هل المادة 6 الواردة في قانون المالية لسنة 2000م هي تمديد لما جاء به المرسوم 82/95 القاضي بالتحفيز الخاصة بالموظفين والشركات التي تنتهي بانتهاء سنة 1999 أم أنها إجراء جديد لا يمس ولا يعني الإطارات في هذه الولايات؟

أما بالنسبة للمادة 15 المعدلة والمتممة لإحكام المادة 236 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والمحددة والمتمثلة في الرسوم على القمامات المنزلية، أعتقد سيادة الرئيس بأن السيد الوزير يكون على علم - لا محالة - بأن هناك بلديات يقل عدد سكانها عن ثلاثة آلاف نسمة أو بالأحرى عن ألفي نسمة ولا تقوم هذه البلديات برفع القمامات المنزلية ويمكن من جراء ما احتوته هذه المادة في فقرتها ما قبل الأخيرة مهما كان عدد سكانها التي يقع فيها المحل أن يكون المواطنون الضحية لإجراءات قد تصدر في حقهم من طرف المجالس البلدية فيصعب حلها بعد وقوعها. أما بالنسبة للمادة 67 فهي تؤسس رسماً بمبلغ ألف دج سنوياً بالنسبة للصنف 2 وألفاً وخمسمائة دج بالنسبة للصنف 4 وما كان أكثر فيحدد كيفيته التنظيم.

أما المادة 83 فهي تؤسس رسماً بقيمة 15 دج عن كل قنطار يباع من الحبوب و البقول الجافة.

أما المادة 89 فتشير إلى حساب تخصيص عنوانه: (الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة)

أما المادة 94 فتشير إلى حساب تخصيص معنون ب: (الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية) ولي تعليق بسيط على هذه المواد السالفة الذكر، فبالنسبة للمادة 67 التي تؤسس رسماً بمبلغ 1000 و 1500 دج سنوياً وهي مخصصة لصيانة الطرقات الوطنية فأقول إن هناك طرقاً وطنية غير معبدة وهناك طرق وطنية غير صالحة للاستعمال وبالتالي يجب أن يحدث العكس، فيستفيد مستعملوها من هذا الرسم بدلاً من دفعه للحساب المخصص لأنها وبكل بساطة تتسبب لهم في حوادث قاتلة وعاهات مستديمة و تشوهات

إلى الأمام، وفي الأخير فإن سياسة الاكتفاء الذاتي للمجتمع لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق توسيع زراعة الحبوب ولا يتأتى هذا إلا بتشجيع استصلاح الأراضي الفلاحية بمناطق الجنوب مما يستوجب إجراءات ملموسة وحقيقية لفائدة الفلاحين والمستصلحين على حد سواء حتى يتمكنوا من مواصلة عملهم لفائدة المجتمع ولفائدة الأجيال القادمة امتثالاً للمقولة: (غرسوا فأكلنا ونغرس فيأكلون) وجعل قطاع الفلاحة معولاً عليه في التنمية الشاملة للبلاد وعدم الاتكال على قطاع المحروقات وحده في تنمية المجتمع وذلك نظراً لتقلبات أسعار هذه المادة في الأسواق الدولية. إن الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات في مجال التنمية الوطني يعتبر خطأ استراتيجياً فادحاً يدفع ثمنه المجموعة الوطنية والأجيال الصاعدة.

وقبل أن أختتم كلمتي سيادة الرئيس لا يسعني إلا أن أُنحني إجلالاً وخشوعاً أمام روح زميلنا مصطفى بشيري الذي وافته المنية أول يوم من شهر رمضان المعظم راجياً من الله أن يسكنه فسيح جنانه وأن يلهم ذويه الصبر والسلوان إننا لله وإننا إليه راجعون وبهذه المناسبة الأليمة لا يسعني أيضاً إلا أن أندد بالتماطل الحاصل في استدعاء اللجنة المتساوية الأعضاء من أجل الفصل في المشاريع المعلقة خاصة منها القانون الأساسي لعضو البرلمان وغيره، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على عدم الجدية في معالجة المشاكل العالقة خاصة إذا علمنا أن أخوين لنا وافتهما المنية وليس لديهما أي سند قانوني لتسوية وضعيتهما فإلى متى يدوم هذا الوضع ومن هو المستفيد؟ ومن هذا المجلس الموقر أطلب من جميع الجهات المعنية بهذا الموضوع التنسيق وتظافر الجهود لحل كل هذه المشاكل العالقة التي تؤثر سلباً - لا محالة - على مردود المؤسسات الدستورية. بعد هذه المداخلات المتواضعة مشاركة مني في إثراء قانون المالية لسنة 2000م، ورغم ضيق الوقت فإنه لا يسعني

ميزانية 2000 م من حذف المبلغ الذي كان مخصصاً لسنة 1999 والمقدر بـ 300 مليون دج المعنون بـ: احتياط المناطق الواجب ترقيتها بصفة كلية من ميزانية 2000، وأتأسف نفس التأسف على التخفيض الذي مس المخططات البلدية كما هو واضح في الجدول «ج» توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني لسنة 2000 في الوقت الذي كنا نطمح فيه إلى رفع هذا المبلغ تنمية للبلديات وتخفيفاً من معاناة المواطنين خاصة إذا علمنا أن معظم التخصيصات تذهب سواء في تسديد الديون المترتبة على البلديات أو في المشاريع التي في طريق الإنجاز. وبربكم هل بمبلغ 200 أو 600 مليون سنتيم يمكن أن ننمي بلدية ما؟ السؤال يبقى مطروحاً!

كما أكرر تأسفي وحسرتي على التخفيض الذي طرأ على دعم المواد الغذائية في مناطق الجنوب والمقدر بنسبة 4,31% ولن يزيد هذا الإجراء إلا تدهور النقل باتجاه هاتيك المناطق.

سيادة الرئيس، سيادة الوزير، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، أما بالنسبة لصندوق التخصيص المخصص لتنمية مناطق الجنوب والممول بنسبة 1% من الجباية البترولية فإن أرصدته بقيت جامدة ونحن نرى أنه يجب أن يساهم في إنجاز المشاريع التي لها علاقة بالتنمية في المناطق السالفة الذكر ونقترح في هذا المجال تمويل المشاريع التالية:

1 - دراسة مشروع خط السكة الحديدية الرابط بين بشار وأدرار والرابط بين ورقلة وتقرت وغرداية وتمنراست.

2 - مشروع الطريق الوطني الرابط بين رقان وبرج باجي مختار.

3 - مشروع مطار برج باجي مختار.

4 - الطريق الاستراتيجي الرابط بين تندوف وأدرار.

5 - الطريق الرابط بين أدرار وولاية البيض.

هذه المشاريع ستساهم لا محالة في فك العزلة وفي تثبيت واستقرار السكان ودفع عجلة التنمية

ليقرر مصيري ! وفيما يخص قانون المالية هذا ، فأنا من الناس الذين لا يؤمنون بـ(FMI) وبالبنك العالمي وبنادي باريس، (La solution à l'intérêt de la production du primaire) هاهي ذي الإشارة وهاهو تنظيم التجارة، وهاهي المشاكل بين فرنسا وإنكلترا، وهي أمور لا تنفعنا، لذا فبودنا أن نتكلم الحقيقة ونقول ما هو موجود ، فعندنا الحلول وليس لي التكلم عن 12 مليارا فليس لي دخل في سوناتراك (Moi, je pense à ce qui se passe sur le terrain) (sur le terrain) سنغير (1999 terrain) وفي الخامسة من عمره لا يتحمل مسؤوليات عدة يشتري سيارة (مرسيدس)! أهذا هو قانون المالية، أنا لا أحتاجه، بل نقسم الميزانية، وأنا لست ضد محافظة الجزائر الكبرى سيدي الرئيس فبودي تجديد أرضية ملعب 5 جويلية وبودي تجديد قاعات السنيما، ولكن هناك جهات أخرى لا تملك الهاتف (C'est la répartition) فكلنا له نصيب في 12 مليارا هذه (C'est inconcevable.... de faire disparaître les cantines scolaires) إذهب إلى الأغواط لترى ما يحدث ، إنهم تلاميذنا الذين أمام الثكنات! هي هذه الحقيقة ، فإذا كان هذا هو قانون المالية فقدموه، أم أننا (نسلكو في المحال)، ونستعجل ذلك لكوننا في رمضان ، ونستعجل تمريره في مجلس الأمة !! فيما يخص قضية الفلاحة سيدي الرئيس، وقلت سالفا إن الورق ناقص، فأين هو مسح الديون وحماية المنتج الوطني، وهل نعلم كم يستهلك العتاد الفلاحي، ومن يشتري الآلة الحاصدة هنا في الجزائر؟ (Toutes les normes internationales) تقول لك لابد من عشر سنوات (Pour quelle soit amorti) فمن هو الذي سيربح 40 مليون سنتيم ويجمع 400 مليون سنتيم في السنة من (Donc il faut bien que cette loi de finances serve à quelque chose, à qui?) فإذا دخلنا في الأوراق الناقصة، وقد كنا مع صاحبنا السيد الوزير، وقال إنه يستشرف 15 دولارا للبرميل من النفط والمعدل وضع إلى نهاية نوفمبر وهو احتمال صعوده إلى 18 دولارا وهذا يعني بعض الملايين من الدولارات، فلمن وجهناها

إلا أن أنوه بالمجهودات المبذولة في جميع المجالات خدمة للمجتمع الجزائري وفي الأخير أقول: المجد للشعب والخلود للشهداء والعزة والكرامة للوطن. شكرا لكم على حسن الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: هل نرفع الجلسة أم نستأنفها؟ لدينا متسع من الوقت إذن؟ فالكلمة بعد الأخ عبد القادر مازوزي للسيد بوطويقة بن حليلة فليفضل مشكورا.

السيد بوطويقة بن حليلة: شكرا. سيدي الرئيس، السادة الوزراء إخواني، هناك مقولة مشهورة تقول: اللعاب احميدة، والرشام احميدة في قهوة احميدة والمشكل المطروح اليوم هو أن ورق (كارطة) احميدة ناقص فقانون المالية هذا منذ أن أقلع، أقلع إقلاعة البط وهذا منذ أن بدؤوا فيه. إن المشكل ليس مشكل (De cantines ou de conteneurs) فالقضية قضية سياسة و المعطيات غير موجودة، (il ya des balances sur le marché Algerien, qui se permet cette valeur ajoutée?) ومن ذا الذي يشتري الموز بـ 800 دج ويبيعه للشعب الجزائري بـ 300 دج من هو؟ إذن فالورق ناقص والكل يتظاهر بلعب اللعبة ويتمنى النجاح!

على أية حال سيدي الرئيس، الملاحظة الأولى تخص ما تحدث في البلديات، فرئيس بلدية ليس لديه خط هاتفي، وجاء بخط من المسجد، أيعقل هذا، هل المسجد يمد البلدية! هذا أمر يحدث بالبلديات اليوم وإذا شئت أن أسمى لك هذه البلدية فعلت! فلا ضوء فيها ولا هاتف! فإذا كانت الجزائر سلطة الفوضى فقد بلغنا المعالي!

لا يوجد وقود يتدفأ به الأطفال في طقس بلغت برودته (-6°) ! هذا ونحن نتكلم عن استراتيجية المحافظة. هناك ناس تأتي الدواوير حافية لانعال لها، ومسؤولونا لا يعلمون أننا بحاجة إلى المازوت (Gas-oil) وهو المكلف 2600 دج شهريا وعلى مدى ستة أشهر، هذا المسؤول لا يعرف شيئا لكنه يأتي

السنة الماضية حول التكفل بالديون التي تعاني منها جل البلديات التي تعيش صعوبات كبيرة وأصبحت كل المؤسسات التي لها علاقة مباشرة بالبلدية أو هي تابعة لها تعاني نفس مشاكلها، فمثلا سونلغاز التي اضطرت إلى قطع التيار الكهربائي عن البلديات أمام مرأى المواطنين أو قطاع البريد والمواصلات الذي اضطر هو الآخر إلى قطع الهاتف عنها، فأية مصداقية لهذه البلدية التي تمثل الدولة؟ وكيف لها التكفل بانشغالات مواطنيها وهي عاجزة عن التكفل بمشاكلها؟ سيدي الرئيس، إن التكفل بالبلدية يعني التكفل بمواطنيها خاصة الريف والمناطق النائية والمعزولة، أما المدارس الابتدائية أينما وجدت خاصة النائية منها فالكثير منها بلا تدفئة في فصل الشتاء ولا ترميم إلى حد الساعة! في الأخير - سيدي الرئيس - وتفاديا للتكرار أتمنى لكم صوما مقبولا للجميع وشكرا لكم والسلام عليكم .

السيد الرئيس: شكرا. الكلمة الآن للسيد بوزيد لزهاري فليتكفل.

السيد بوزيد لزهاري: شكرا سيدي الرئيس، السادة الوزراء والوفد المرافق لهم في البداية أشكر اللجنة على عملها الجيد وعلى تقريرها أيضا. سيدي الرئيس، إن تدخل سيدي بوزيد محور نقطة واحدة وهي المادة 100 من النص المعروض علينا اليوم للمناقشة، هذه المادة سوف تؤدي إلى الإلغاء الفعلي لقوانين مهمة تنظم قطاعات استراتيجية هامة جدا لبلدنا كما سوف أوضح فيما بعد.

هذه المادة - سيادة الرئيس - تقول ببساطة إن القوانين التوجيهية وقوانين البرامج لا تلزم الميزانية إلا في حدود رخص البرامج، بمعنى آخر تقول هذه المادة وبشكل صريح إن قانون المالية هذا غير ملزم بالقوانين التوجيهية التي تتضمن اعتمادات مالية مضبوطة ومحددة، فالميزانية هي التي تحدد وبالتالي فهي لا تعترف بالقوانين التي

وإلى من نوجهها؟ أم أننا نواصل في (تسليك المحال) فبودنا سيدي الرئيس مادمننا في هذه الغرفة و قد قلت لنا إنه ستكون هناك جلسة مغلقة ولدي أنا أيضا ما أقوله فيها، وأكرر القول إنني لا أطمح أن أنوب عنك، ولا أطمح إلى منصب وزير ولا شيء من هذا القبيل فكن مطمئنا لكنني لست موافقا على هذه القسمة، ولسنا نقول (خاص) Et ce qu'il y a, il faut le répartir) فهذا ما نقوله، يأخذ أحد ما 30 كلم من دور السنيما ومن المسابح الدافئة، ونغير من إقامة مسؤول، مسؤول صغير أنا لن أعطي له شيئا... بمليار مبرمج في الميزانية! هذا وما سأزيده سوف أقوله في الجلسة المغلقة سيدي الرئيس وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوطويقة بن حليلة والكلمة الآن للسيد جلول بن نعيجة فليتكفل.

السيد جلول بن نعيجة: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة والسيدات أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السادة الوزراء والوفد المحترم المرافق لهم، في البداية سيدي الرئيس أود أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إعداد هذا المشروع خاصة اللجنة الموقرة و لدي ملاحظة وتذكير لا غير، تفاديا للتكرار وربحا للوقت، والملاحظة سيدي وزير المالية هي أن روح أية ميزانية أو برنامج يكمن في مدى تكفلها بالجانب الاجتماعي للمواطنين والاهتمام بالمرحومين منهم خاصة، ولهذا فإن الزيادات المقترحة تزيد من معاناة المواطن وتثقل كاهله، هذا بالنسبة لذوي الدخل فما أدراك بالبطل أو العاطل الذي يعيش وضعا مزريا في قدرته الشرائية وهذا ما نتأسف له تأسفا شديدا.

أما بالنسبة للتذكير - سيدي وزير المالية المحترم - وانطلاقا من الوعد الذي أعطيته لنا في

9554 باحثا، وإنجاز هذه المشاريع وتعبئة الباحثين - سيادة الرئيس - حدد لنا هذا الملحق ميزانية مضبوطة أي: 148 مليار دج وصادقنا على هذا المبلغ في المجلس الشعبي الوطني وفي مجلس الأمة، لكي نصل إلى تخصيص 1 % من الإنتاج الداخلي الخام للبحث العلمي، فهو هدف سنصله بعد خمس سنوات بعدما نصرف هذا المبلغ وتنجز هذه المشاريع، وهذا المبلغ - سيادة الرئيس - يتم تقسيمه، وتخصيصه حسب السنوات الخمس في الميزانية، فمثلا سنة 1998 تحدده لنا بعشرة ملايين وستمائة مليون دج، وفي سنة 1999 بـ 21 مليار دج، وفي هذه السنة من المفروض أن يكون لنا 13 مليار دج لكن ما حدث - سيادة الرئيس - هو أنه في 1998 لم يحدد أي سنتيم!!! الظروف معروفة حينها، فالميزانية سطرت في أوت وكذا لكن في سنة 1998 كان من المفروض أن يكون المبلغ المخصص هو 21 مليار دج لكن الميزانية حددت فقط 5 ملايين دج، وفي هذه السنة - 2000 - التي يجب أن يكون المبلغ فيها 31 مليار دج سطرت وخصصت الميزانية 5 ملايين فقط!!! فما قرره القانون التوجيهي لم يحترم من طرف قانون المالية وجاءت المادة 100 التي هي محل تدخل لتؤكد صراحة أنها ليست ملزمة بما جاء في القوانين السابقة ومنها هذا القانون المهم! وبالتالي والجميع يوافق ويعرف أن ما تخصصه الجزائر للبحث العلمي لا يقارن بما يخصص في أمريكا وأوروبا، ولكن يقارن بموسوتو، وبوتساوانا وكذا... فالجزائر من أضعف البلدان في العالم تخصيصا للأموال في مجال البحث العلمي وحتى الملايير الخمسة التي خصصت العام الماضي للبحث العلمي لم يستهلك منها إلا جزء قليل ونقول هذا تحت الرقابة الشديدة للسيد وزير المالية والميزانية، وهم يعرفون أن هذا المبلغ لم يصرف منه إلا جزء ضئيل جدا، والأسباب معروفة فهناك أسباب - طبعا - تتعلق بقضية إنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمي، الوحدات والمخابر العلمية وقانون الباحث الذي لم يصدر... إلخ

صودق عليها هنا في البرلمان.
سيادة الرئيس، ليتضح الأمر لمجلسنا أضرب مثلا حيا وهو الذي يظهر التأثير السلبي للمادة 100 على بعض القطاعات، فالجميع يعرف بأن مجلسنا صادق على القانون رقم 98/11 وهو يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ويضع مخططا خماسيا من 1998 إلى 2002 فهذا القانون أكد أن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي هو من الأولويات الوطنية وحدد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية للبحث العلمي، وحدد الأهداف التي لا بد للبحث العلمي أن يتوجه إليها حتى لا نبقى في العموميات فقال إن البحث العلمي يهدف إلى التنمية الفلاحية، الغابية، الصناعات الغذائية، استكشاف باطن الأرض، تطوير التشغيل، إنتاج الطاقة، تطوير وسائل النقل، تطوير منظومة التربية والتعليم والبحث، حماية الصحة، البيئة، تطوير تقنيات فضائية، تعزيز قدرات الدفاع الوطني، ترقية التراث الثقافي... الخ بمعنى مجمل الأمور التي تهتم بلدنا، ولتجسيد أهداف هذا القانون - سيادة الرئيس - فإنه جاء بملحق وهو جزء لا يتجزأ من القانون لأنه منشور في الجريدة الرسمية لذلك فهو يكتسب كامل الصفة الإلزامية للقانون، وهذا الملحق يحدد بدقة وعلى مدى خمس سنوات ما هي مشاريع البحث الواجب تنفيذها وما هو عدد الباحثين الذين تتم تعبئتهم خلال خمس سنوات وأيضا وهو المهم، أنه يحدد لنا الاعتمادات المالية المقدرة لتغطية هذه النشاطات وتعبئة هؤلاء الباحثين ويذكر أنه في ظرف 05 سنوات ستحقق الجزائر إنجاز 6025 مشروع بحث في الأمور التي ذكرتها سابقا، ويذكر بأن المشاريع تبدأ من سنة 1998 والتي فيها 978 مشروعا، وينتهي سنة 2000 التي فيها 2160 مشروعا، ويقدر عدد الباحثين الأساتذة المتفرغين للبحث العلمي في خلال خمس سنوات أي 2002 إلى 16000 باحث، ويحدد ذلك، أي نبدأ 7410 باحثين سنة 1998 وفي سنة 2000 هذه سنسجل أيضا

الله الثاني في الأردن.

بادئ ذي بدء أريد أن أشكر اللجنة المختصة على عملها وإنجازها لهذا التقرير التمهيدي، وبعد قراءتي له وخاصة في الصفحتين 20 و 21 لاحظت أن عددا من التوصيات قد أدرج من طرفها وهي مشكورة على ما فعلت في هذا القانون وفي قانون المالية التكميلي لسنة 1998 وفي التقرير التمهيدي والتكميلي لقانون المالية سنة 1999 ولكن لم تؤخذ هذه التوصيات بعين الاعتبار في قانون المالية لسنة 2000 والسؤال يبقى مطروحا! أما عن المادة 83 التي أدرجت 15 دج كرسوم ضريبي على كل قنطار فلن أعود إلى ما قاله زميلي من قبل، ولكن أظن هذا الأمر غير منطقي في الوقت الذي نريد فيه تشجيع القطاع الفلاحي.

لقد سبق لي في الماضي وانطلاقا من هذا المكان أن صرحت أن البترول هو مصيبة الجزائر، لأنه - وببساطة - يقودنا ويوجه سياستنا الاقتصادية حيث إن عدم استقرار أسعاره يضعف الاقتصاد الوطني فتلجأ الدولة إلى سياسة ملء الفراغ.

(la politique du paracôut) (les fluctuations du prix du baril nous entraînent dans des sinusoidales et des lendemains incertains) والسؤال المطروح هو: أين الاستراتيجية الاقتصادية للبلاد، فيجب التخلي عن سياسة القيادة الآلية ونفكر في القيادة الاقتصادية.

لقد قدم المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي (CNES) في دورته الأخيرة حصيلة غير موضوعية عن النشاط الاقتصادي وبودي هنا أن أتكلم عن الجالية الجزائرية في الخارج ومشاركتها في إنعاش الاقتصاد الوطني وتزويد البلاد بالعملة الصعبة حيث لوحظ أن المبالغ المحولة قد اضمحلت بصفة كبيرة، ومقارنة مع جيراننا أين تساهم جاليتهم بمبالغ كبيرة من العملة الصعبة، فما هي سياسة الحكومة لجلب أموال الجالية واستثمارها بالجزائر؟ إن الجزائريين كلهم سواسية ويبدو لي أن قانون المالية لسنة 2000 م فيه نوع من الردع و أقترح أن يطبق الردع الموجود

وهناك مسألة - تهم وزارة المالية و الميزانية - وهي هامة ألا وهي مسألة البنوك، فالخزينة عندما تبعت هذه الأموال تبعثها على فترات ولا تدفع المبلغ كاملا دفعة واحدة مما يسمح للجامعات و لفرق البحث بالتصرف و استغلال هذه المبالغ، إذن سيادة الوزير في رأيي الخاص هذه المادة تشكك في النهاية في القدرة على حل المشاكل وعلى تطبيق السياسات، فالحكومة هي من بادرت بهذا المشروع وهي على دراية كبيرة بالوضع وهي التي أعدت الدراسة والتقديرات والبرلمان صادق على هذا، وتعرفون مشاكل الجامعة إن كان قانون البحث العلمي متنفسا لها لو طبق، فوضعيتها والأستاذ الجامعي مزرية، وكان هناك تفاؤل شديد ولكن مع الأسف الشديد - سيادة الرئيس - لأنه سيقضي على هذا الأمل مع هذه المادة، وتساؤلي - سيادة الوزير- هو ما هي الأسباب العميقة وراء وضع مثل هذه المادة التي تضع في النهاية بين أقواس قوانين مهمة صادق عليها البرلمان وأعدت بمبادرة من الحكومة؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوزيد لزاهري والكلمة للسيد عبد العزيز قوري فليفضل.

السيد عبد العزيز قوري: شكرا سيدي الرئيس . بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي الوزير والوفد المرافق له ، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فإن تدخلتي سيكون وجيزا ويحتوي على بعض الانشغالات، وقبل التطرق إلى موضوع تدخلتي أود أولاً أن أترحم على روح الفقيد مصطفى بشيري، كما أطلب من الله تعالى أن يشفي زميلنا محمد بوشكير حتى يعود إلى مقعده بمجلسنا هذا، ولا تفوتني هذه الفرصة من غير أن أقدم إلى سيادة رئيس مجلس الأمة تهنئتي الخالصة لتحصلكم على الوسام الأثير في الوطن الحبيب، والوسام الذي ناولكموه الملك عبد

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد العزيز قوري والكلمة الآن للسيد نصر الدين بشير بويجرة فليفضل.

السيد نصر الدين بشير بويجرة: شكرا. سيدي الرئيس، السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، زميلاتي زملائي السلام عليكم ورحمة الله.

نحن نتدارس اليوم قانون المالية لسنة 2000 م، والجزائر تشهد تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية تستدعي اهتماما بالغاً لما للظرف الذي تعيشه البلاد من خصوصية وهي على أبواب الألفية الثالثة التي تحمل تحديات ورهانات كبيرة على أكثر من صعيد ويتوجب علينا تحديد موقعنا من عملية الدخول في العولمة والتي تفرضها علينا التحولات الدولية ورغم كل الجهود التي قامت بها الدولة من إصلاحات اقتصادية واجتماعية إلا أنه تبين أن الجزائر لا تزال تخطو خطوات السلحفاة، وأن كل هذه الإصلاحات لم تعط الثمار المنشودة وذلك ما يعيشه المواطن الجزائري في حياته اليومية وإن تدهور القدرة الشرائية وانتشار اليأس والبطالة لدليل قاطع على سطحية الإصلاحات المتبعة وإن كنا لا نريد الحكم مسبقاً على سياسة القدر المحتوم، لأن - كما يعلم الجميع - الحياة في الجزائر مرتبطة بسعر البترول، فلا بد أن نحاول استخلاص كل الدروس والعبر من هذه التطورات التي تتمثل بالأساس في ضرورة إعادة النظر في الإصلاحات مع تحديد أساليب جديدة بغرض تكييفها مع مقتضيات الدخول في الألفية الثالثة، وإذا أردنا التمتع في ذلك فسيأخذ منا وقتاً طويلاً نظراً لشمولية الموضوع، ولهذا سيقصر تدخلنا اليوم كمنتخبين جنناً من الجزائر العميقة - كما يحلو للبعض التلفظ بها ولا يعرفون عنها شيئاً - على هذه البلديات التي عانت ولا تزال تعاني الويلات، هذه البلديات التي نعرف أنها الخلية الأساسية للدولة، والمدرسة الأساسية للديمقراطية والتي ستكون الرجال الذين سيتولون سياسة البلاد مستقبلاً، وعلى هذا المستوى يبقى التساؤل

في قانون المالية لسنة 2000م على الجالية. لاحظنا من خلال هذا القانون حول الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي المحددة في قانون البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الذي ناقشناه وصادقنا عليه أنه أقل بكثير من المستوى المطلوب، فأظن أن برامج البحث لن تكون مع الموعد المسطر.

بعد الاطلاع على نص قانون المالية لسنة 2000 م الذي يعتبر كنسخة مطابقة لقانون المالية الفارط يبدو لي أن الاستثمار بصفة عامة لا يزال ضعيفاً، وهنا أقول إنه ثبت علمياً أن الإنعاش الاقتصادي يمر حتماً على الاستثمار في الطاقة البشرية وتثمينها فهناك ظاهرة حضارية وهي الإعلام الآلي (الكمبيوتر) والقطاع المعلوماتي الذي شهد تطوراً كبيراً منذ الثمانينات، إنني لا أخاطبكم بخصوص معضلة سنة 2000 م فهذه المسألة متروكة للتقنيين والمختصين، ولكنني ألفت انتباهكم ونظركم أن اقتناء كمبيوتر واحد مازال صعب المنال لدى الشباب ولتشجيعهم ولتشجيع كل فئات المجتمع الجزائري، على الحكومة أن تنظر بكل جدية إلى هذه المسألة التي كما قلت أساسية وحضارية، وفي نفس السياق لا ننسى شبكة الأنترنت وأنا كلي تفاؤل لما قرأت أمس بإحدى الجرائد إشهاراً خاصاً يحث على التجارة عن طريق الأنترنت، وبعد الترحيب ببورصة الجزائر الحديثة النشأة فإنني أرى أن التجارة غداً ستكون عن طريق الأنترنت فلنشجع التجارة المحلية لنبيع التمور والتين وعدة منتوجات فلاحية أخرى، واستغلال المناطق السياحية الخلابية من شواطئ بومرداس إلى رمال أدرار، وأنا مرتاح لزيارة وفد (EXIMBANK) لمناقشة - خاصة - ما يسمى بالصادرات خارج المحروقات، ولكن أتأسف في شهر رمضان هذا عن التهاب أسعار الخضر والفواكه، وأتساءل هل هناك علاقة لذلك مع قانون المالية لسنة 2000 م عن طريق القطاع الفلاحي؟ وتساؤلي الأخير هو: أين هي مكانة الجزائر في العولمة؟ وصح فطوركم، شكراً والسلام عليكم.

هي في عزلة كاملة عن مقر الولاية! ونتمنى أن يجد هذا الطلب صدى ملموسا لدى وزير التجهيز.

أخيرا - سيدي الوزير - نريد معرفة المعايير المستخدمة لتقسيم الموارد المالية المخولة للبلديات، ذلك أننا لاحظنا عدم التوازن فيما بين الأولويات، كما لاحظنا عدم التوازن فيما بين الاحتياجات والموارد المخصصة، وختاما نتمنى أن تكون هذه الميزانية مفتاح خير للدخول في الألفية الثالثة وسببا لتجذر الأمان والاطمئنان لبلدنا ضمن مسعى الوئام المدني وسياسة المصالحة الوطنية، وشكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بويجرة والكلمة الآن للسيد مصطفى بلمهدي، تفضل.

السيد مصطفى بلمهدي: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين.

سيدي رئيس المجلس الوقور، معالي الوزراء والوفد المرافق لهم، إخواننا وأخواتنا أعضاء مجلس الأمة وعقلائه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في البداية نترحم على فقيه المجلس الأخ الكريم السيد مصطفى بشيري، ونترحم على شهداء انتفاضة 21 ديسمبر 1960 وشهداء الانتفاضة الفلسطينية، ونهنئ الجميع بدخولنا القرن الحادي والعشرين وإلى الألفية الثالثة صائمين عابدين متفائلين بنصر الله سبحانه وتعالى للأمة الإسلامية في هذا القرن.

سيدي الرئيس، بعد التغييرات الكبيرة التي وقعت هذه السنة الحالية ابتداء بالانتخابات الرئاسية التي أنجبت لنا السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الذي رفع شعار «جزائر العزة والكرامة» بعد يأس الشعب بسبب الذلة والمهانة اللتين سلطتا عليه من قبل صندوق النقد الدولي - هذه الميزانية من إفرزاته - والذي

مطروحا، إن كانت الوسائل والآليات المتوفرة متماشية مع تحقيق هذا الهدف؟ لكن نظن - في الحقيقة - أن الطريق الذي نسير فيه لا يحقق الغرض المذكور وذلك على عدة مستويات.

أولا: الكل يعلم بالعجز المالي للبلديات، وقد تكلمنا مرارا وتكرارا على هذا الموضوع، وهل الإبقاء على هذه المديونية سيؤدي إلى تحسين أوضاع البلديات التي أصبحت وستبقى عاجزة عن توفير الخدمات الأساسية اللازمة للمواطنين.

ثانيا: لقد كثر الكلام عن سوء تسيير المنتخبين لمصالح البلديات متناسين - عن قصد - أن هؤلاء دخلوا على بيوت خربة، فالخطأ ليس خطأهم، ولكن الخطأ يعود إلى وضعية عاشتها البلاد والكل يعرفها، وكانت الضحية هي المصالح البلدية والمواطن على حد سواء، ولعل ما يفسر تهشم الطرقات هو غياب البرامج التنموية وقلة السكنات، وسوء تسيير عملية تصريف المياه القذرة، والضعف في القدرة على توفير الماء الشروب وغيرها من المشاكل، ورغم هذا يلاحظ أن هناك مدراء مؤسسات الدولة على مستوى الولايات يعرضون سمعة الدولة للهلاك، ضاربين بعرض الحائط الثقة التي يجب أن تربط الدولة والمواطن، فهل يا ترى يعقل أمام العجز المالي للبلديات أن يطلب منها إلزاميا تسديد كل المستحقات المتركمة للكهرباء دفعة واحدة.

مع العلم أن ذلك التراكم سببه شركة سونلغاز، مما أدى بهذه الأخيرة إلى قطع التيار الكهربائي عن مقرات البلدية والمرافق التعليمية في فصل الشتاء، فما ذنب الأطفال في هذا؟ وهذا ما يحدث في ولاية سيدي بلعباس باسم اقتصاد السوق المحرف.

ثالثا: تعاني مجمل البلديات من نقص كبير في التجهيز وهذا رغم الوعود القاطعة للسلطات الوصية، وفي هذا الصدد لا يمكننا سوى ذكر الوعد الذي - وتمنينا لو كان وزير التجهيز حاضرا معنا هنا - تقدم به هذا الأخير لبلديات جنوب سيدي بلعباس «رأس الماء»، «مرحوم» «بئر الحمام» التي

العالم المستهلك، وإذا انخفض سعرها العالمي تطالبه الحكومة بالزيادة في الرسوم لتعويض الخسارة التي تلحق بالخزينة وهذا لغز محير من يستطيع أن يقنع به الشعب؟

وفي كل سنة مالية تقدم الحكومة مشروع الميزانية التي نجد فيها شكوى التهرب من الضرائب والغش الجبائي وهو ما يكلف الدولة ضياع مداخيل جبائية معتبرة تحول دون محو الأزمة، وكل سنة تضع نصوصا قانونية رادعة للقضاء على هذه الظاهرة لكن بدون جدوى وعض أن يكون اجتهاد الحكومة في وضع قوانين لمواجهة الأنهار الضائعة من الجبايات التي يتهرب منها الكبار تلجأ إلى الصغار والطبقة المحرومة الكادحة لتضيف لهم متاعب من الرسوم على المواد الاستهلاكية الضرورية التي تزيد المواطن الضعيف ضعفا في قدرته الشرائية وهذا هو الذي يترك المواطن يعمل ما في وسعه للإفلات والتهرب والغش لأنه لا يرى عدالة في الضرائب والرسوم ويرى المصالح الجبائية تكيل بمكيالين: القوي يغض النظر في حقه والضعيف يسلط عليه فلماذا لا تعمم الحكومة في محاربتها للتهرب من الضرائب والغش الجبائي بالحل الذي وجدته وتعاملت به مع مادتي الذهب والفضة؟ حكومتنا المحترمة تعتبر كثرة الضرائب والرسوم أمرا ضروريا لهيبة الدولة وتقويتها وسدّ عجزها المالي للتسيير والتجهيز، والشعب يقابل ذلك بابتكار حيل التفلت من الضرائب بالكذب والغش والخداع ويعتبر ذلك قصاصاً ممن يريد إفلاسه لأنه لا يرى الضرائب والرسوم المرتفعة واجبا وطنيا كما يراها المواطن في الدول الديمقراطية المتقدمة، ألا تتساءل حكومتنا لماذا المكلفون بدفع الضرائب في غير دولتنا يقدمون ضرائبهم بقناعة ووطنية ويعتبرونها واجبا، ولماذا يراها المواطن والمتعامل في بلدنا عقوبة وتعسفا؟ لماذا يقدم الجزائري المؤمن زكاته بإيمان ورضى ولا يفعل ذلك مع الضرائب والرسوم؟ الجواب في نظري هو عنصر الثقة المفقود بين الحاكم والمحكوم، وغياب

استغل أمتنا وأزمتنا الأمنية ليضيف إليها أزمة اجتماعية بإملاءاته المسمومة على حكوماتنا المتعاقبة، إملاءات أغلقت مصانعنا التي بنيناها ببترونا وشلت اقتصادنا ومرغت في الوحل دينارنا، ورهنت سيادتنا، وكونت لنا جيوشا من البطالين والكثير منهم ألجأتهم الحاجة إما للتسول أو البحث في القمامة أو للتقوت من أعراضهم بتضييع الأنفة والشهامة، إن شعار «جزائر العزة والكرامة» نتمناه ألا يكون كالشعارات الفارغة التي سبقته كشعار «التصحيح الثوري» و«الشرعية الثورية» و«الشرعية التاريخية»، و«بالرجل المناسب» في المكان المناسب و«من أجل حياة أفضل»، و«دولة القانون» إلخ من الشعارات...

السيد الرئيس : عفوا لسنا هنا في حملة انتخابية .. إرجع إلى الموضوع.

السيد مصطفى بلمهدي: .. ومرورا بمشروع الوئام المدني، الذي يراد له الإجهاض والقتل في المهد نرجو أن تتجدد الأمة كلها لحمايته وترقيته ، وقد وجد قبولا وترحابا شعبيا واسعا يبشر بقدم عهد جديد يسوده السلم والاستقرار، واستبشر الناس به خيرا وتفاءلوا أن سنة 2000م ستكون سنة خير وبركة وسنة تخفيف الأزمات الاجتماعية الخائفة وخاصة بعد بشري ارتفاع سعر المحروقات إلى الضعف مما كان عليه في السنة المالية 1998 ففرح المواطن المستهلك للوقود وطمع في انخفاض سعر المحروقات داخل الوطن وانخفاض في الضرائب والرسوم، لكن المفاجأة التي جاءت بها ميزانية سنة 2000 م حولت آمال الشعب إلى سراب كان يحسبه ماء، وفقد الشعب توازنه أمام معادلة صعبة الفهم والحل عند ما يرى محروقات وطنه تتحول من نعمة إلى نقمة دائمة لا يرتبط بها بوجوده، لا يجد دافعا نفسيا يجعله يفرح لارتفاع أسعار المحروقات ولا يحزن لانخفاضها فإذا ارتفع سعرها العالمي تطالبه الدولة بزيادة رسوم الاستهلاك بحجة ارتفاعها في

المساومات والتي تدخل عامل المرونة - غير الموجودة - والليونة بمادة لزجة تسمى الرشاوى تلتف الأجواء وتتحوّل الرشاوى من كونها حراماً بالقرآن وممنوعة بالقانون إلى كونها وسيلة رحمة وخالص فتتحقق المقولة «إذا ارتفعت الضرائب ضاعت» وبالتالي ينحرف المكلف بالضريبة وهو مضطر إلى الانحراف وينحرف العون القابض للضريبة طمعا في المال وتضيع الدولة وقوانينها بين هذا وذاك، وتحتاج الدولة بذلك إلى جيش من المراقبين يراقبون المراقبين وإلى ميزانية أكبر للتسيير على حساب التجهيز ولن تنفع حينها سياسة التقشف وبالتالي نصل إلى مقولة من يراقب من؟ والدليل على ذلك تفاقم الرشوة من سنة إلى سنة لأنها تنتشر طبيعياً مع ارتفاع الضرائب والرسوم، والرشوة هي الحل في نظر المتعاملين، وهي السلوك العادي في أجهزة الدولة ومؤسساتها ومن لا يتعاطاها فهو شاذ القاعدة يجب أن يزحزح .

أطرح عليكم السؤال التالي وأريد الإجابة عليه بصراحة وشفافية، هل الانضمام الجزائري إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي تكلفنا حسب الميزانية مليارين ونصف المليار من الدولارات ونحن في حاجة إلى هذه الملايير من الدولارات وليس الدينارات، لوجود فرق بين الدينار والدولار وهو 65 باختيارنا أم نحن مجبرون على فعل ذلك؟ فإن كنا قد فعلنا ذلك باختيارنا وإرادتنا الحرة، بالعزة والكرامة، فإننا نريد أن يعرف الشعب حقيقة ذلك وبكل شفافية، وما هي إيجابية هذا الانضمام؟ فإن كانت هناك إيجابيات فإن الشعب سيرحب بها، وما هي أيضا سلبيات هذا الانضمام؟ وإن كان هذا الانضمام بسلبياته سينقلب على الاقتصاد والإنتاج الوطني وجب أن نحددها ليتهيأ الشعب نفسياً والمستثمرون الجزائريون لتحمل متاعبها...

السيد الرئيس: سأضيف إلى تدخلكم دقيقة واحدة فقط.

الحوار الشفاف الذي تبني عليه القناعات الوطنية التي تجعل الحكام يرحمون الشعب، والشعب يطيع ويعطي ولائه لحكامه ويدعو لهم! إن الملاحظ يرى أن العلاقة السائدة اليوم بين الشعب والحكومة هي علاقة مطاردة دائمة بين القط والفأر، إذا وجد الأول الثاني ينشب فيه مخالبه ويمزق جلده، لأنه يرى ذلك من حقه والله خلق الفأر ليأكله القط! أما الثاني فلا حيلة له إلا الهروب والاختفاء ويرى ذلك من واجبه ليبقى على قيد الحياة! لماذا هذه الثقة المبنية على التراحم متوفرة في الدول الأخرى المتحضرة ومفقودة عندنا، فهم يستجيبون ولا يحتاجون إلى جيوش المطاردة والملاحقة؟ ولماذا هذه الثقة المبنية بين الجزائري وربه في الزكاة؟ وبدون رقيب يحاسب نفسه بنفسه خارج ذاته مع أن نظام الزكاة غير موجود في بلادنا، فهو الذي يبحث عن الفقراء والمساكين ويدفعها لهم، فلماذا لا يبحث عن الدولة ويدفع لها الزكاة؟ هناك شيء ما ينقص هنا! إن القاسم المشترك بين الجزائري الذي يدفع الزكاة ويتهرب من الضرائب والمواطن في الدول الأخرى هو اعتماد كل منهما أن الضرائب هناك والزكاة هنا تصرفان فيما يعود بالنفع للبلاد وفي المصلحة العامة، أما هنا فالضرائب تعود إلى مصلحة صندوق النقد الدولي من جهة، ومن جهة ثانية أن الدول المتقدمة تتعامل بالقوانين وروحها ونحن نتعامل بشكلها! يمزجونها بالمواد اللينة ونحن نطبقها بالصلابة والقساوة.

إن الضرائب والرسوم المفروضة وارتفاعها من سنة لأخرى وعدم اكتراث الدولة بضعف القدرة الشرائية للمواطن والقساوة والشدّة التي تتعامل بها إدارة الضرائب وأعوانها المكلفين بها حتى إن المكلف بدفع الضريبة يتمنى أن يلتقي بأسد ضار في طريقه ولا يلتقي بعون من أعوان الضرائب أو مراقب من مراقبيها! هذه العوامل تجعل الأطراف الثلاثة: الحكومة، إدارة الضرائب والمكلفين بالضرائب في حالة حرب وملاحقة والكثير من هؤلاء المكلفين بالضرائب يعلنون إفلاسهم، والذي لا يحب أن يعلن إفلاسه يلجؤون معه إلى لعبة

الله عبد الله ابن المقفع – هل أضيف أم أنهى؟
(تصفيق)

حتى وإن بقيت ليوم الغد فإنه مازال عندي الكثير...

السيد الرئيس: المرة القادمة إن شاء الله، عندما يكون الحديث عن السياسة العامة.

السيد مصطفى بلمهدي: شكرالك .

السيد الرئيس: لقد تكلمت بكل صراحة فقد انتقدت حتى جماعة حزبك فعندما تذكر الحكومة وحزبك موجود في الحكومة وهذه صراحة نعترف لك بها .

السيد مصطفى بلمهدي: نعم، لا بأس نحن نجعلها على حزبنا الموجود في الحكومة فنحن لا نخاف منه.

السيد الرئيس: شكرا وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عثمان بن مسعود هل هو موجود؟ أهلا...

السيد عثمان بن مسعود: نعم موجود.

السيد الرئيس: تتدخل ثم نوقف الجلسة.

السيد عثمان بن مسعود: حبذا أن يؤجل تدخلني إلى يوم غد وسيكون الختام بالسيد مصطفى بلمهدي والبداية بي غدا...

السيد الرئيس: إذن أحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمان بن الحاج جلول.

السيد عبد الرحمان بن الحاج جلول: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس مجلس الأمة، السادة الوزراء ممثلي الحكومة

السيد مصطفى بلمهدي: فهل أخذها لو سمحتم؟

السيد الرئيس: نعم تفضل.

السيد مصطفى بلمهدي: وإن كان الذي يضطرننا في صالحه أو لخدمة مصالحه قبل مصالحنا أو لأنه يعرف ما يصلح بنا فيجبرنا على ذلك لأننا قاصرون لانعرف ما يصلح بنا وبالتالي فهو وصي علينا، وماهي إيجابيات وسلبيات هذا الإجبار على اقتصادنا الوطني وتنميتنا وأثارها على سيادتنا الوطنية التي طالما رفض رئيس الجمهورية السيادة الناقصة؟ في عالم الرياضة هناك منطق يتبعه العالم كله والمتمثل في احترام الندية في المباراة الرياضية، فالوزن الثقيل مع الوزن الثقيل والوزن الخفيف مع الوزن الخفيف والديك مع الديك والريشة مع الريشة إلى آخره، وتصوروا أيها السادة ماذا سيقع إذا عقدت مباراة بين الوزن الثقيل ووزن الريشة؟ وماهي النتيجة؟ هل من المنطق أن نتبع مبدأ الندية في عالم الرياضة بين فردين ونهمل الندية بالنسبة لشعوب بأكملها تداس تحت أقدام الأقوياء وتتهافل عليها لكماتهم التجارية؟ كيف يمكن أن تحدث منافسة نزيهة بين من تحكم في التكنولوجيا وبنى عليها تجارته وبين مبتدئ مازال يحبو في ساحة التكنولوجيا؟ ثم ما هذه المظاهرات القائمة في البلدان المتقدمة الراضة شعوبها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟ هل هي قائمة عن وعي بالخطورة أو بغير ذلك؟ هل فعلوا ذلك خوفا على تجارتهم من خطر العولمة أم خوفا من انضمامنا – أي البلدان المتخلفة – إليهم، أم لديهم ما يخافون عليه وليس لدينا ما نخاف عليه؟ فلو خيرنا الثعلب – عند زهابنا إلى حديقة الحيوان – بين الانضمام إلى قفص الأسود وقفص الأرانب والدجاج فإنه يختار بطبيعته أو بذكائه الانضمام إلى قفص الأرانب والدجاج لأن الثعلب يعرف أين يكمن الخطر والمنفعة – رحم

بالقضاء على مظاهر التبذير ومراقبة الأموال العمومية وإحداث نمو متواز في مختلف القطاعات الحساسة، وتوسيع رقعة الانتشار الاستراتيجي نحو الجنوب، واستغلال الثروات الباطنية المهملة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المنتج وإقامة المشاريع الكبرى النافعة، وتفعيل الدور التكنولوجي أو البحث العلمي في ميدان الزراعة والتصنيع، والتخفيض من عبء التبعية الغذائية بمساعدة الفلاحين الحقيقيين على الإنتاج والقضاء على اقتصاد البازار والاحتكار الاقتصادي الذي يسمح لكمشة بالتحكم في الأسواق على حساب المصالح العليا للبلاد.

إن الحديث عن مشروع قانون المالية غير نافع في ظل ارتفاع الأسعار ومحدودية الدخل الفردي وتذبذب النظام الجبائي والإجحاف في حق الأشخاص الماديين الأجراء، وعجز المؤسسات عن تغطية نفقاتها واستفحال ظاهرة الغش الجبائي وعدم جدوى الإجراءات التحفيزية الموضوعية لتحقيق نجاعة اقتصادية، وعدم الالتزام بتسوية مشكل مديونية البلديات والتسيير اللاعقلاني للقطاعات فيما قبل هذا وتبقى التصرفات الفردية والتجاوزات والرشوة والمحاباة والإهمال عوامل تزيد الوضع تعقيدا، والسؤال المطروح: هل التوقعات التي قدمت لنا السنة الماضية قد تحققت أم لا؟ هل وصلت نسبة النمو الاقتصادي إلى 2.6% بنتيجة دخل خام يتراوح ما بين 2859 مليار دينار جزائري و2300 مليار دينار عام 1999م؟.

هل بقي مستوى التضخم محصورا بين 4% و5%؟ هل حقق الدينار نسبة الصرف بـ 5.95% مقابل 1 دولار؟ فما هي الفائدة من التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنطلق من توقعات لمعدل سعر البترول مع العلم أننا لا نتحكم فيه؟ وإلى متى سنظل نتكلم عن هذه التبعية المرتبطة بالثروة الطبيعية الزائلة؟ وما هذا الاتكال الذي شل إرادتنا و عطل نمو القطاعات الأخرى؟ .

كما لا يفوتني في ختام مداخلتني أن أسأل عن مستقبل الفلاحة وعن الإمكانيات المخصصة لها

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة، السادة الحضور السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته أما بعد:

يأتي مشروع المالية لسنة 2000 م المصادق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني في ظروف جد متميزة تعرف فيها الجزائر صحة سياسية واقتصادية واجتماعية وتتغلب فيها خطوة بخطوة على مشاكلها الأمنية ولعل أبرز ما يميز هذا المشروع كونه الأخير في هذه الألفية الثانية التي عرفت بلادنا في نهايتها مأساة حقيقية وتدهورا واضحا في شتى المجالات من جراء أسباب مختلفة والتي يعود البعض منها إلى تبني السياسات الفاشلة غير المجدية بعيدة كل البعد عن واقع التنمية في الجزائر ومنها من يعود إلى سوء التسيير وتفشي الأمراض الفتاكة كالرشوة والمحسوبية والتهرب من الضرائب والاستهلاك المفرط للكماليات وتشجيع الرداءة وتعطيل الطاقات الحية وتهميش ذوي الكفاءات ومنها ما يعود أصلا إلى خنق المبادرات الفردية و احتكار الدولة للإنتاج ولوسائله والاعتماد على الواردات الأجنبية دون التفكير في خلق اقتصاد حقيقي محلي مستقل بهياكله وبموارده الهائلة والاتكال فقط على المحروقات كمادة أولية تساهم بنسبة 95% في جلب العملة الصعبة والتي تذهب كلها لتغطية النفقات الهائلة التي تترتب على واردات الجزائر من مواد غذائية وخدمات للمديونية ومواد أولية أساسية أخرى، إن هذا التسيير غير العقلاني الذي أهمل القيم الحقيقية للإمكانيات الكبيرة التي تزخر بها البلاد خلق وضعية اقتصادية مزرية أقل ما يقال عنها إنها وضعت الجزائر في خانة الدول المهددة بالانقراض وبالتآكل لذا فإن مشروع المالية هذا يجب أن يوجه لتحريك القطاع الفلاحي وإنشاء المرافق اللازمة للنهوض به وتقليص حجم الاستهلاك غير الضروري وتمويل القطاعات المنتجة وإعادة النظر في سياسة صرف الأموال في مواضعها، والتفكير في إيجاد أنماط أخرى أكثر فعالية وأكثر إنتاجا، فترشيد الميزانية لن يتم إلا

مركز جامعي ولا على مركز ثقافي متطور، ولا على مكاتب ولا حتى على نزل نستطيع استقبال ضيوفنا فيه. شكرا سيدي الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا وأحيل الكلمة إلى آخر متدخل في هذا اليوم وهو السيد بشير طويل، تفضل.

السيد بشير طويل: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين. سيدي الرئيس، السادة الوزراء ممثلي الحكومة والوفد المرافق لهم، زملائي زميلاتي السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد دعوة الله سبحانه وتعالى أن يتقبل منا صيام رمضان الكريم بمزيد من الأجر والثواب ومن الأمة الإسلامية قاطبة، أتوجه بالشكر الجزيل إلى اللجنة المكلفة بإعداد المشروع التمهيدي لقانون المالية التي أغنتنا في الحقيقة في جوانب كثيرة - تقنية، مالية، اقتصادية - عن التدخل في هذه الجوانب وأنا أشاطرها جانبا كبيرا مما ورد في هذا التقرير.

إن مشروع هذا القانون لا يمكن أن نناقشه بمعزل عن التذكير بالظروف و الملابسات التي تحيط به - في الحقيقة - فقد جاء هذا القانون على أبواب الألفية الثالثة وهو دخول القرن الحادي والعشرين وقد جاء كذلك والحركة الدولية تشهد تحولات كبيرة على المستوى الاقتصادي والمالي والتكتلات الكبرى، وآخر هذه التكتلات هو التكتل الأوروبي الذي سمعنا عنه بالأمس فقط والذي استطاع أن يتجاوز حواجز الحدود، ليشكل الجيش الموحد للاتحاد الأوروبي ليصل إلى 28 دولة، فهم قد استطاعوا أن يوحدوا تصورهم في الجوانب الخطيرة التي تهمهم، فكيف لا يجدر بنا أن نوحدهم تصورنا في معالجة مشاكل بلدنا الجزائر الحبيبة ونحن نناقش هذا القانون.

أما الجو الثالث الذي تندرج فيه هذه المناقشة هو جو المسعى الذي يعيشه الشعب الجزائري

وكيف أصبح العقار الفلاحي في يد المضاربين، بينما مازال الفلاح الحقيقي يتخبط في مشاكل الديون وكيفية الحصول على البذور، وفي هذا الإطار أسأل ماذا تستطيع الدولة أو الحكومة أن تقدم لولاية غليزان في مجال استصلاح الأراضي وإصلاح قنوات الري الفاسدة ومساعدة الفلاحين، علما أن الولاية تتوفر على ثروة مائية هائلة تقدر بـ 45% من الاحتياط المائي الوطني والمساحات الشاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة لا نجد إلا القليل منها فقط مسقيا فبالتالي على أي أساس توزع هذه الاعتمادات على الولايات؟ وكيف نميز بين ولاية فلاحية وأخرى غير فلاحية؟ وما جدوى الزيارات الميدانية إذا لم تحقق النتائج المطلوبة منها؟!

أما في مجال الصناعة فأكبر المصانع والمركبات الموجودة بالولاية تمر بمرحلة إفلاس حقيقي في غياب اهتمام المصالح المركزية، فمركب الحليب ومشتقاته الذي كلف الدولة أموالا باهظة، يسير بنسبة 20% من قدرة إنتاجه، هذا المركب الفريد من نوعه على مستوى إفريقيا كلها بحجمه وبتجهيزاته الحديثة والمتطورة يعرف عجزا حقيقيا بسبب المديونية الثقيلة المترتبة عن أعباء التشغيل والتسيير والنقص الكبير في الإنتاج، ونفس الشيء يقال عن مركب الحديد والصلب الذي هو على باب الإفلاس التام، أما مركب اللوالب والصنابير (B.C.R) بوادي رهيو، فقد فرضت عليه السلطات الوصية قرارا بالاختصاص في صنع اللوالب فقط، رغم نداء العمال الرافض لهذا القرار، علما أن هذه المركبات تتوفر على طاقات إنتاجية هائلة تستطيع من خلالها تلبية طلب السوق الوطنية بنسبة كبيرة، وتوظف عددا معتبرا من اليد العاملة البسيطة والمؤهلة، ولكن في غياب سياسات اقتصادية مسؤولة عطلت هذه المصانع الضخمة التي صرفت عليها الدولة أموالا باهظة، وفي هذا الإطار أقترح إنشاء لجنة تحقيق لمعرفة الأسباب وتحديد المسؤوليات.

أيعقل زميلاتي زملائي أن نتحدث عن ولاية ستدخل القرن الحادي والعشرين وهي لا تتوفر على

المدني، فكان يجب على هذه الأولوية أن تتضح جليا في هذا المشروع - مشروع القانون - .
الأولوية الثانية وهي أولوية مكانة الدولة الجزائرية بين الأمم، أي استرجاع هيبتها وقوتها والمتمثلة في قوة التحرك إقليميا ودوليا وهذا عن طريق تزويد التمثيلية الخارجية للدولة الجزائرية بكل الوسائل لكي تشرف الجزائر دولة وشعبا في المحافل الدولية، وللأسف فإن هذين الجانبين قد غابا نوعا ما عن هذا المشروع - وسأوضح ذلك ربما فيما بعد - وحسب ما ذكرت سابقا فضلا عن هذه الأولويات فإن التنمية الاقتصادية تظل كذلك هدفا لا يمكن التغافل عنه وتجاهله بل يجب انتهاج سياسة كاملة توفر الشروط الموضوعية لإقلاع اقتصادي حقيقي، وأظن - في رأيي - أن عناصر هذه السياسة تتمثل فيما يلي:

أولا: إنعاش الاقتصاد الوطني برفع كل الحواجز الناجمة عن الأزمة التي دامت عقودا كاملة - وليست عقدا واحدا - والتي مست بالخصوص المؤسسات الاقتصادية، العمومية منها والخاصة، ويكون ذلك عند التطهير المالي، وأنا أستغرب كيف للتطهير المالي أن يمس المؤسسات العمومية ولا يمس المؤسسات الخاصة رغم أنها تشكل عنصرا هاما في الاقتصاد الوطني فينصرف تشجيع الدولة إلى القطاعين على السواء.

ثانيا: مراجعة أسلوب محاربة الغش الجبائي والتهرب وكذا الرشوة التي تسود الإدارة عموما والإدارة المالية خصوصا بالابتعاد عن سياسة تشويه المتعاملين الاقتصاديين المنضبطين منهم رجال الأعمال والتجار الصغار والمتوسطين ورجال الخدمات وأهل القطاع الصحي والمحامين إلى غير ذلك باتهام الكل بالتهرب الجبائي وبالغش فهذه هي سياسة التهرب من المؤسسات التي لاتستطيع أن تلجأ مباشرة إلى المهرب، والمهرب كبير ومعروف جدا وليس هؤلاء الصغار بخصيص هاتين المسألتين أقترح ما يلي:

أولا: الإعلان عن مبادرة شجاعة لتسوية نزاعات القطاع الخاص في مجال الجباية الضرائب القديمة

والدولة الجزائرية وهو مسعى الوئام المدني. أردت أن أذكر بهذه الفقرة الأخيرة بالذات لأن المناقشة وهذا القانون يجب أن يحمل بصمات هذا المسعى العام لأنه مسعى تحول تاريخي في الدولة الجزائرية، ربما لن يقدم لنا الشعب الجزائري فرصة أكبر من هذه وقد عبرت عنها أنا بهذا التعبير، وقلت إن الاستفتاء الشعبي حول مسعى الوئام المدني هو بمثابة عقد عام بين الشعب الدولة، فالشعب فضلا عن مباركة مسعى المصالحة الوطنية عبر عن استعدادة - في 16 سبتمبر - المطلق ووضع كل ما يملك من طاقة من أجل استقرار البلاد وأمنها ورفاهية الأمة، أي الدخول في مرحلة التنمية والنمو الاقتصادي، والدولة من جانبها - الطرف الثاني - عليها واجب وضع كل الوسائل المشروعة بين يدي الشعب لتحقيق هذا الهدف النبيل والدائم، ومن بين هذه الوسائل هذا المشروع أو هذا القانون وهو قانون المالية لسنة 2000 م والمائل بين أيدينا فيجب أن يكون أداة لتفتيق - أي تفجير - قدرات الأمة والمبادرات الفردية أينما كانت سواء كانت في القطاع العمومي أو في القطاع الخاص أو عند رجال الأعمال، أو عند رجال الصناعة، عند الفلاحين أو عند العمال، كذلك في قطاع الخدمات عند الرجال أو عند النساء، إلى غير ذلك، هذا من جهة.

ثانيا: إحلال جو انفراج واطمئنان وثقة متبادلة بين الدولة كمؤسسات وبين الشعب، هذه هي الشروط الضرورية اللازمة لكي نقلع إقلاعة شجاعة وثمانية وكبيرة جدا نحو الألفية الثالثة.

فضلا عن وجود مراعاة هذا القانون لأولوية المرحلة المتمثلة في مسعى الوئام الشامل، وعندما أقول الوئام الشامل و ذلك حتى لا يفهم أن الوئام هو عبارة عن نصوص قانونية تعالج جانبا أمنيا أو جانبا قضائيا لمسألة ما .

عندما صوت الشعب ، صوت على هذا المعنى الشامل للوئام ، وئام الأفراد فيما بينهم، وئام الأفراد بينهم و بين مؤسساتهم - الدولة - وئام المستهلك مع المنتج، وئام التاجر مع المشتري إلى غير ذلك، هذا هو المفهوم والمسعى الشامل للوئام

الآلة الإدارية أن تطالهم لذلك يجب مراجعة هذه البطاقة بصفة نهائية .

إلى جانب هذه التدابير الاقتصادية هناك تدابير اجتماعية و أود أن أشير إليها والتي تتمثل في سياسة تضامن شفافة وعادلة والأزمة التي تعيشها البلاد تداعياتها ومضاعفاتها على المواطن بصفة عامة والمحرومين وهم أكثر لا يمكن أن نواجهها إلا بسياسة تضامنية عادلة، ولما أقول عادلة تثبت لنا في الميدان بأن هناك محرومين من الدرجة الأولى وأن هناك محرومين من الدرجة الثانية لأسباب نجهلها.

إلى جانب هذه النقطة الثالثة أستدرج - حتى لا أطيل على الإخوة - جانبا آخر من الملاحظات التي أود إبداءها حول هذا القانون وتتمثل فيما يلي:

ما يتعلق بالتجهيز فنحن لم نخرج من دوامة الترقيع، على سبيل المثال الهياكل القاعدية، فهناك اعتمادات كبيرة مخصصة لهذا القطاع عبر كل القوانين المالية للسنوات الست على الأقل، فمن سنة 1994م تخصص للهياكل القاعدية كترقيع شبكة المياه و الطرق الريفية إلى غير ذلك ولحد الآن لم يظهر أي شيء، فنحن نقترح أن تكون هناك بطاقة فنية لكل مشروع من هذه المشاريع ملحقة بالقانون حتى يمكن متابعة هذه الإنجازات ميدانيا ولا يرجع إلينا المقاول في سنة 2000م ليقول إنه محتاج للمال حتى نضع شبكة طرق أو شبكة مياه - كشبكة توصيل المياه الصالحة أو غير ذلك فنفس الاعتماد المقدم بالأمس وأعود لأقدمه هذه السنة ونبقى ندور في هذه الحلقة المفرغة!

أما بالنسبة للهياكل التربوية والاجتماعية فإننا نلاحظ إنجاز المرافق الصحية والتربوية والرياضية بكثرة والحمد لله ولكن بصورة غير موضوعية وبانتشار غير عقلائي أدى إلى سوء استعمال هذه المرافق أحيانا أو عدم استعمالها أحيانا أخرى، فيجب مراعاة هذه السياسة، أي سياسة إنجاز المرافق الاجتماعية والثقافية والتربوية، والمؤسسات

وفوائدها، التي تسمح بإحلال جو انفراج مناسب للعمل الاقتصادي و بالتالي تخفيف البطالة.

ثانيا: مساعدة رجال القطاع الاقتصادي المنتج والمؤسسات الخاصة الذين طالتهم الأزمة مباشرة، سواء عن طريق التخريب أو من غير مباشرة بتوقيف مصانعهم عن العمل الإنتاجي لأسباب معروفة .

ثالثا: تحسين القطاع المصرفي بفتح تنافس يأخذ بعين الاعتبار قدرات رجال الأعمال الجزائريين ورأس المال الجزائري بالأولوية ويكون ذلك عن طريق مراجعة شروط إنشاء البنوك الخاصة مع توفير الضمانات الأساسية للممارسة المصرفية وأنا أتحدث هنا عن قواعد الحذر (les règles de prudence)

ولكن رغم ذلك في إطار المنافسة الدولية الكبرى يجب إحداث آليات للسماح لرأس المال الجزائري أن يشكل قطاعا مصرفيا وطنيا يدخل فيه في منافسة بمرحلة.

رابعا: مراجعة نظام و فلسفة الرسوم و الإتاوات، ونحن نثني على الحكومة الجزائرية أو على الحكومات الجزائرية المتتالية خلال الإصلاحات الاقتصادية والمالية لهذه المرحلة خففت الكثير من طرق أداء هذه الضرائب المباشرة أو غير المباشرة، لكن لحد الآن مازال الأمر ثقيلًا جدا، فكثرة الرسوم وكثرة الإتاوات تشكل في الحقيقة جوا يساعد على تهرب الفرد الذي يظن أن عليه ضرائب كثيرة، فهذا غير صحيح ولكن كثرة التسميات هي التي تؤثر معنويا عليه.

خامسا: تطهير البطاقة الصناعية والتجارية من العناصر الوهمية الدخيلة على المحيط الاقتصادي التي تحتكر في الواقع النشاط الاقتصادي في الداخل وفي الخارج وحتى الآن الذي يأخذ ضريبة العقوبات هو التاجر وهو رجل الأعمال وهو الصانع وهو المنتج المعروف والذي يعمل يوميا والذي له علاقة مباشرة بالإدارة كإدارة الجباية أو الإدارة العمومية للجزائر، وهناك من يحتكر النشاط الاقتصادي بالأطنان بملايير الدينارات حتى لا أقول الدولارات وهم وهميون متواجدون بالداخل وبالخارج وتستطيع

لمداخلاته في المجلس الشعبي الوطني والذي يقول فيه ساعدونا في إيجاد حل في تمويل عجز الميزانية، ونحن نتساءل كيف يتم تمويل هذا العجز ومتى يتم؟ فهل يبقى إرثا تتوارثه الحكومات القادمة وبالتالي يزيد في مضاعفة المشاكل أم تتم عملية التمويل وامتصاص هذا العجز في ظروف معينة ومعلومة؟ والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: لم يبق لنا الآن إلا أن نرفع جلستنا هذه وسنواصل أشغالنا غدا - إن شاء الله - على الساعة الحادية عشرة صباحا وحتى ذلك الحين أقول لكم «صح فطوركم» والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الرابعة والدقيقة السابعة والعشرين مساء.

الدينية التي نقصد بها المساجد والمدارس القرآنية والمساجد الأثرية، ولحد الآن لم نر سياسة تمكن الدولة من أدائها لهذا الدور الفعلي والمتمثل في بناء المساجد والمحافظة على الآثار التاريخية والآثار الدينية التي تمثل رصيда نستطيع أن نقول إنه رصيدين ديني وكذلك رصيدين سياحي للدولة وتترك لجان الأحياء تقوم ببناء مساجد وهو أمر غير كاف لذا يجب أن تكون سياسة الدولة واضحة في هذا الجانب.

كذلك هناك ملاحظات حول الحسابات الخاصة فيعد التحرك الإيجابي من طرف الحكومة لعملية جمع الحسابات الخاصة ذات الاستعمال المتقارب في حساب واحد مشترك، إلا أن هناك نقصا وجب تداركه تسهيلا لعمليات الحسابات، وهناك حسابات خاصة لم يعد سبب وجودها قائما في اعتقادنا على الأقل مثل صندوق الثورة الزراعية وصندوق زلزال شلف وصندوق الديون غير المسددة إلى غير ذلك، فلماذا لا تغفل وتحويل أرصدها إلى حسابات أخرى ليتمكن استعمالها إيجابيا؟ فهناك أيضا عدم نفاذ بعض الاعتمادات القارة أو الموجودة في حسابات خاصة مثل دعم سعر الفائدة النشاطات ذات الأولوية و صندوق الضمان الإنتاج الزراعي، و أقول هذا في الوقت الذي يمكن أن تلعب فيها هذه الحسابات دورا هاما جدا في الإنعاش الاقتصادي، لأن أصحاب هذه القطاعات محتاجون إلى الأرصدة و نقصد بهم الفلاحين والشباب والصناعيين، والملاحظة التي لاحظناها خلال السنة هي أن الاعتمادات التي بدأت في بدايتها نجدها تقريبا في نهايتها أو في نصفها، و في المقابل توجد هناك نداءات متكررة خاصة بالمعنيين بالأمر الذين عبروا كل الوسائل لكي يجدوا مساعدة من طرف الدولة في هذا الإطار.

وأخيرا أكتفي بهذه الملاحظات موجهها استفسارا فيما يتعلق بكيفية تمويل عجز الميزانية، كنا قد استمعنا إلى السيد الوزير ممثل الحكومة في هذا الشأن عن العجز واستمعنا

محضر الجلسة العلنية التاسعة
المنعقدة يوم الإثنين 05 رمضان 1420 هـ
الموافق 13 ديسمبر 1999 م

أي شيء وكذلك القانون كله، ولكن لما نتحلّى بروح المسؤولية نقول لا، لا نرفضه، فنحن نملك وسائل التعبير، ونستطيع أن نسجل ملاحظات عامة تساعد مستقبلاً وروح المسؤولية التي ذكرتها سابقاً تمنعنا عن ذلك - أي رفضه - وحتى نكون صرحاء فأنا شخصياً ومن الآن أقول إنني لست مقتنعا بهذا القانون ولكن هل من شخص موجود في هذا البلد ليعطينا بديلاً، فالديماغوجية سهلة، ولهذا أود أن أقول بأننا ندرس هذا القانون بروح المسؤولية ولم نأت إلى هنا للعب وإنما جئنا للعمل وإذا ظهر في النهاية أننا لا نعمل شيئاً لعرقلة أشغال الحكومة والدولة وذلك لأننا نعطي قيمة من جهة لقانون المالية ونعرف ماذا يعني هذا القانون ومن جهة ثانية لا يعني ذلك أننا لا نملك صلاحيات، فنحن نملكها ونستطيع أن نرفضه (mais est ce que gouverner une loi de finances par ordonnance est un acte de responsabilité?).

كفانا من الديماغوجية من فضلكم وبالخصوص في شهر رمضان إن كنتم مؤمنين، أولاً تصوموا، لأنكم إن قمتم بالديماغوجية فلا تصوموا حتى تعرفوا المفهوم الحقيقي للصيام. بعد الترحيب بالسادة الوزراء والوفد المرافق لهم - وأعتذر لهم لعدم الترحيب بهم في بداية كلامي - أحيل الكلمة إلى السيد عثمان بن مسعود، تفضل.

السيد عثمان بن مسعود: بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس، السادة الوزراء، زملائي زميلاتي أعضاء مجلس الأمة، في البداية أهنتكم بحلول شهر رمضان المبارك - أعاده الله علينا وعلى الأمة الإسلامية بالخير والبركة - كما أعتنم هذه

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية.
- السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والعشرين صباحاً.

السيد الرئيس: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة. أرحب في البداية بالسادة الوزراء وأنا جد متأسف لعدم حضور السيد وزير المالية مع علمي أن لديه أشغالا كثيرة لكن وجب أن يحترم مقام مجلس الأمة لذا فإننا سنحتج المرة القادمة بصفة لا تحمل في طياتها لا دبلوماسية ولا شيئاً من ذلك القبيل.

يقتضي جدول أعمالنا اليوم مواصلة مناقشة مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2000، وأعلمكم أن عدد المسجلين هو 21 متخدلاً لذا أطلب منهم الاختصار قليلاً في تدخلاتهم وأنا أجد أن عشر دقائق كافية لذلك، وأتمنى أن لا أتدخل لأوقف التدخلات، فرغم ما يقال أفضل أن أعمل هنا بطريقة ديموقراطية وأمنح الكلمة لكل من أراها ولكن ليكن في عشر دقائق لأنها تكفي ولأن خير الكلام ما قل ودل وأتمنى أن تبقوا في الموضوع وتتكلموا عن الميزانية، أضيف ملاحظة أخرى فقط والخاصة بتدخلات الأمس والتي ذكر فيها أحد المتدخلين أن هذه المناقشة ليس لها أي معنى، لأننا لا نستطيع تغيير أي شيء، لا، فأنا أقول إننا نستطيع أن نغير

الوطنية، هذا بالنسبة للشطر الأول من تدخله. أما الشطر الثاني منه فأود - سيدي الرئيس - أن أعبر من خلاله إلى بعض القطاعات الحساسة والتي لا يمكن بحال من الأحوال إغفالها لأن التنمية الحقيقية تبقى مرهونة بها وأول هذه القطاعات هو قطاع الفلاحة.

إن شعبا لا ينتج قوته بنفسه لا يمكنه أن يكون سيدا لا في قراره ولا في تعامله مع الآخرين مهما كان غناه ومهما كانت ثرواته، من هذه الأهمية - سيدي الرئيس - التي تكتسيها الفلاحة على حياة الفرد والجماعة نرى أن ماخصص لها في ميزانية القطاع خاصة منه ما تعلق بتطوير الإنتاج لا يفي بالحاجة بل ولا يؤدي أصلا إلى تطوير القطاع الفلاحي.

إن الذي يجوب الجزائر طولا وعرضا يجد أنها بلد غني بأراضيها الشاسعة الخصبة وغني بمياهها الغزيرة، ومع ذلك فإننا نستورد ما نقناته من دول هي أقل منا مساحة وأفقر منا تربة فأين يكمن الداء إذن؟ إن الحل في نظري يكمن في رصد الأموال الكافية - ولو على حساب قطاعات أخرى - وبصورة انتقالية للعناية بالمجالات التالية في المجال الفلاحي.

إن الاعتماد على الأمطار جعل الإنتاج متذبذبا معتمدا ما تجود به السماء فقط، كما أننا نلاحظ في كل سنة ملايين الأمتار المكعبة تتبخّر أو تتدفق في البحر عبر أودية ورمال الصحراء، فلم لا نبني السدود عبر أهم أودية الوطن حتى نضمن استقرارا في الإنتاج؟ ولم لا الاكتفاء الذاتي في الإنتاج؟! ويبدو لي أنه أمر ممكن جدا.

ثانيا: إعفاء الإنتاج الزراعي من الضرائب أو التخفيض منها على الأقل وذلك بصورة انتقالية لتشجيع شبابنا للإقبال على الفلاحة ومن ثمة توفير الإنتاج.

ثالثا: توفير الوسائل المساعدة على تطوير الفلاحة مع مراعاة حماية الأسعار وأن لا يظل قانون السوق هو الذي يتحكم في قطاع حساس استراتيجي كهذا.

الفرصة لأتقدم بأحر التعازي لأسرة زميلنا الذي انتقل إلى رحمة الله ولعل العلي القدير قد اختاره في شهر الرحمة ليرحمه وليدخله فسيح جنانه، فتعازينا لأسرته، كما نتقدم بشكرنا للجنة المختصة على مجهوداتها الكبيرة التي أبرزت من خلالها جملة من الملاحظات القيمة والدقيقة في تقريرها التمهيدي الذي قدمته لنا.

سيدي الوزير لا أريد أن أتدخل في الجوانب التقنية لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2000م وأدع ذلك لذوي الاختصاص، إنما تدخلني هذا وددت من خلاله أن ألفت الانتباه إلى جوانب محددة فيه خاصة منها تلك التي لها علاقة مباشرة بالحياة اليومية للمواطن وهنا تجدر الإشارة - سيدي الوزير - إلى الخلية الأساسية ذات الصلة المباشرة بحياة المواطن وهي البلدية وإذا قمنا بنظرة خاطفة فقط غير فاحصة على بلديات الوطن لوجدنا جلها في حالات عجز مالي وما المشاكل العديدة التي تعاني منها إلا نتيجة حتمية للضعف الكبير في مواردها المالية، لذلك - سيادة الوزير - فإن نسبة 5% المقتطعة للبلديات من الرسم على القيمة المضافة لا تعبر عن الحاجة الحقيقية لهذه المؤسسة الأساسية والحساسة في نفس الوقت، خاصة وأن بلدياتنا في أغلبها تعتبر عندها الضرائب موردها الوحيد هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن الضوابط التي تحكم الصندوق المشترك للجماعات المحلية غير عادلة، وذلك أن المقياس المعمول به يعتمد بالدرجة الأولى على الكثافة السكانية، بينما هناك عوامل أخرى يجب اعتمادها مثل المساحة والموقع الجغرافي والوضعية التنموية للبلدية بصفة عامة، فلو أخذنا ولاية تمنراست على سبيل المثال لا الحصر فسنجدها تتربع على مساحة تساوي ربع الوطن ولا تضم سوى عشر بلديات متباعدة مترامية الأطراف، ولكنها ذات كثافة سكانية قليلة جداً تجعلها لا تستفيد سوى من نسبة ضئيلة من هذا الصندوق.

بناء على هذه الاعتبارات فإننا ندعو إلى اعتماد مقاييس تكون أكثر عدالة في توزيع الموارد

يجب أن يظهر في ميزانية القطاع على الطلبة وعلى حياتهم الاجتماعية، في هذا الإطار نشير إلى الصعوبات الجمة التي يعاني منها طلبة الجنوب في التنقل من مقر إقامتهم إلى الجامعات وهنا أشير بصورة أدق إلى طلبة الولاية التي أنتمي إليها وهم طلبة ولاية تمنراست حيث إن وسيلة النقل الوحيدة هي الطائرة وأن ثمن التذكرة الواحدة ذهابا وإيابا يوازي 6000 دج مما لا يسمح للجميع بالالتحاق بالجامعات وإذا حرمانا الطفل من الالتحاق بالجامعة فهذا معناه أنه لم يبق لديه شيء في هذه الحياة، لذلك فإن الضرورة ملحة جدا لإنشاء صندوق وطني لتغطية ولو نسبة من مصاريف نقل الطلبة نحو الجامعات، كما أدعو إلى التفكير بجدية إلى إنشاء ولو معهد جامعي بالولاية للتخفيف من عناء السفر والتنقل خاصة بالنسبة للعنصر النسوي، هذا ما وددت أن أتدخل به سيدي الرئيس، شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عثمان بن مسعود وأحيل الكلمة الآن إلى السيد مصطفى عبيد فليتكلم.

السيد مصطفى عبيد: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله والتابعين. سيدي الرئيس، سيدي الوزير والوفد المرافق له، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، السادة والسيدات أعضاء مجلس الأمة، السادة الصحفيون.

أيها السادة، بعدما ما كنت أود أن أتدخل في كثير من النقاط ولكن الزملاء والزميلات سحبوا مني الكثير منها في تدخلاتهم الموفقة ولا سبيل لإعادتها والآن أقتصر على مشاركتي بكلمة قصيرة. أيها السادة والسيدات، كل منا يعلم بأن جميع الملفات ذات التوجهات المصيرية تمر حتما في إطار قانوني على زملائنا أعضاء المجلس الوطني الشعبي بعد إخضاعها لإجراءات شكلية وموضوعية

رابعا: اعتماد تسعيرات خاصة في الوقود والكهرباء للفلاحين حتى يتمكنوا من تطوير إنتاجهم دون عناء كبير.

خامسا: دعم الإنتاج الحيواني وحماية بعض المواشي من الانقراض وفي هذا الصدد مثلا نلاحظ أن هناك عملية قد تم تخصيصها لدعم تربية الإبل ولكنها بقيت مجمدة بسبب مجرد الإجراءات البيروقراطية.

القطاع الثاني الذي وددت التدخل فيه هو قطاع لا يقل أهمية عن سابقه، بل هو المحور المحرك لباقي القطاعات، إنه قطاع التربية والتعليم، إن مشاكل هذا القطاع تتراكم عاما بعد عام، وهذا كله بسبب ضالة ما يرصد له ولأسباب أخرى.

إننا، سيدي الرئيس، مستعدون للتخلي عن جميع الكماليات وحتى بعض الأساسيات لرصد ما يكفي للتكفل بمشاكل هذا القطاع الذي ظل يعاني الكثير من الهموم وإلا فكيف نفسر نسبة 7% من نتائج امتحانات البكالوريا في الموسم المنفرط في بعض الولايات - معناه أننا نلقي بـ 93% من أبناءنا الذين يجتازون هذا الامتحان إلى الشارع - بعد 35 سنة من الاستقلال ونتحصل على نسبة 7% نتيجة الفائزين بشهادة البكالوريا!! إنها لمأساة وإنها فعلا كذلك!!

إن الأسباب تعود في نظرنا إلى العوامل التالية:

- ضعف في إنجاز هياكل الاستقبال.
- عدم كفاية ما يخصص من مناصب مالية رغم النمو الديموغرافي المتزايد والذي لم يصحبه تزايد في المناصب المالية للتكفل بجميع أبنائنا.
- الطريقة المعتمدة أيضا في تكوين المكونين غير مناسبة بما في ذلك التكوين أثناء الخدمة وهذه عملية نلاحظها وأنا لست أدري كيف يتكوّن المعلمون والمدرسون والأساتذة حاليا!!

أما في مجال التعليم العالي فإن المجال لا يتسع لعرض كل المشاكل والوضعية الصعبة التي يعيشها إطارات الغد القريب، فإنجاز 18700 مقعد و 7000 سرير لا يمكنها بحال من الأحوال مواجهة الدخول الجامعي المقبل فأين هو الانعكاس الذي

معادلة الأمن والاستقرار، ويقول المثل إذا كانت الشعوب مثقلة بالضرائب المتنوعة فهي شعوب ضعيفة وغير قادرة على تسيير أمورها في ظروف حسنة وبالتبعية ينجر ضعف هذه الشعوب على الدولة نفسها، ومع ذلك أيها الإخوة يجب علينا جميعا أن نقبل بالأمر الواقع والظروف المتميزة التي تعيشها بلادنا وأن نقبل بالمشروع الخاص بالميزانية لسنة 2000 م، على علته، وما هو غير ممكن وغير مقبول أن نكون سببا في تعطيله أكثر من اللازم وخاصة ونحن مقبلون على تخطي عقبات كثيرة والتي يسعى السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة إلى تذليلها وإزالتها عن الشعب الجزائري وخاصة ونحن على موعد مع التاريخ الذي ضربه السيد رئيس الجمهورية والمحدد بيوم 13 جانفي 2000م وما بقي منه سوى شهر واحد والذي سيغير الأوضاع بحول الله مع قوته ويقبلها رأسا على عقب لفائدة الشعب الجزائري بالخير واليمن والعزة والكرامة والسلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته، وعاشت الجزائر حرة مستقلة، ليسقط الخونة والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار وشكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا وأحيل الكلمة الآن إلى السيد لمين شريط.

السيد لمين شريط: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله، سيدي الرئيس، السادة الوزراء، السادة أعضاء الوفد المرافق لهم، زميلاتي الفضليات، وزملائي الأفاضل، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته و«صح رمضانكم أجمعين».

أريد في البداية أن أوجه شكري وتقديري لعمل اللجنة المختصة لأنه عمل محترم و - في الحقيقة - نموذجي وخاصة أنها أنجزته في ظرف وجيز جدا. لدي مجموعة من الملاحظات التي أود أن أشارك بها في مناقشة هذا القانون، ولكن قبل ذلك لدي سؤال أردت توجيهه للسيد وزير المالية وللأسف

من طرف الحكومة لكي تصبح جاهزة لعرضها ومناقشتها من طرف أعضاء المجلس المذكور الذي يقرر بشأنها في آخر المناقشات المستفيضة ويمر بعد ذلك إما بالموافقة على المشروع أو إرجاعه إلى الحكومة للتصويب والتعديل وحتى الحذف في بعض الأحيان في مواده أو بنوده. وهكذا إذا تطلب الأمر إعادة المشروع إلى الجهات المقدمة له بغية تعديله أو تكييفه متمشيا مع متطلبات التوجيهات ومدخلات النواب واقتراحاتهم المستمدة من رغبات المواطنين وحاجياتهم التي تعد من الأولويات، ولعل مشروع الميزانية لسنة 2000م الذي أحيل علينا من طرف المجلس الوطني الشعبي لمناقشته وإثرائه في إطار دائرة الاختصاص المخولة لأعضاء مجلس الأمة ونحن جميعا على علم بتفاصيل المشروع المطروح علينا سواء من خلال دراسة مناقشته أو من خلال تفاصيله عن طريق أعمدة الصحافة وشاشة التلفزة الوطنية، فمشروع الميزانية لسنة 2000م - أيها الإخوة والأخوات - حسب رأيي وتقديري وما لمستته عن كثب خضع فعلا إلى مناقشة ودراسة دقيقة ومعقدة كان من أثرها إعادة المشروع إلى الوزارة المعنية أو بعبارة أوسع إلى المصالح المختصة التي أصدرته من أجل إثرائه وتعديل بنوده متمشيا مع الاقتراحات والإضافات التي طالب بها السادة النواب، وهو ما أدى بالوزير إلى تكملة بملحقة إضافية وفي صورة مهدئة لمشاعر النواب والتخفيف من غضبهم وبعد أخذ ورد حصلت الموافقة وتمت المصادقة لاعتبارات يمكن اعتبارها من زاوية خاصة بالموضوعية أو لاعتبارات ظرفية قاسية يعيشها الشعب الجزائري، وفي اعتقادي أن مشروع الميزانية المعروض علينا بعد أن باركه نواب الغرفة الأولى ونجح السيد وزير المالية من تمريره واستطاع أن يخرج من عنق الزجاجة وبالرغم من أن المشروع ركز كثيرا على الطريقة السهلة من الزيادة ولم يبحث عن الوسائل الصعبة التي تغطي احتياجات الدولة من جهة والتخفيف من أعباء الطبقة الكادحة من جهة ثانية التي هي أساس في

خلال مختلف قوانين المالية منذ 1996 أن الحكومة تعطي الأفضلية والأولوية والأسبقية لاعتمادات الدفع - والتي هي في الحقيقة مبالغ مخصصة لدفع ديون المشاريع وغير ذلك من الأشياء المتبقية كما هو - على رخص البرامج والتي تعتبر فتحة لمشاريع ونشاطات جديدة وأعمال اقتصادية جديدة كذلك، فالملاحظ إذن من القانون الحالي أن اعتمادات الدفع تقدر بـ 290 مليار دينار بينما تبلغ رخص البرنامج 240 مليار دينار وهذا الأمر يؤكد الملاحظة التي أبديتها، والملاحظ أيضا أن اعتمادات الدفع ازدادت نسبتها بالمقارنة مع السنة الحالية في ميزانية 1999م بـ 3.33% بينما انخفضت المبالغ المخصصة للبرامج بـ 8.55% بمعنى أن هناك تفضيلا يتصاعد لاعتمادات الدفع على رخص البناء، وبطبيعة الحال لا بد من وجود مبالغ تعتمد لدفع الديون وغير ذلك من الأشياء، ولكن أن تفضل على رخص البناء!! ففي رأيي أن هذا هو المشكل، والذي يؤدي إلى إيقاف وتيرة النشاطات الاقتصادية وفتح المشاريع الجديدة ويؤدي إلى عدم توفير الجو لانطلاقة أو انتعاش اقتصادي وبالتالي يعمل على استقرار البطالة وازديادها، وهذا هو المشكل الذي يظهر في هذا الجانب من الميزانية، وبالتالي فأنا أعتقد أن هذا التفضيل يشكل نقصا ولا يشجع الاستثمارات المرجوة من خلال هذه الميزانية، وهذه هي الملاحظة الثانية.

أما الملاحظة التي تليها فمتعلقة بمشكل تمويل السكن الفردي، فيلاحظ في هذه الميزانية أن الدولة تخصص مبالغ كبيرة جدا للسكن، والملاحظ بالنسبة للميزانية المخصصة لوزارة السكن في ميزانية التسيير فإنها تأخذ مبالغ ضخمة بالمقارنة مع وزارات أخرى كثيرة، كذلك بالنسبة لميزانية التجهيز سواء كان بالنسبة للمبالغ الخاصة باعتمادات الدفع أو رخص البرامج الموجودة والمخصصة للسكن أكثر من القطاعات الأخرى، فالدولة إذن تبذل جهدا كبيرا جدا في مجال السكن الاجتماعي أو السكن المساعد أو الريفي وكل أنواع الفئات التي تتكفل بها الدولة، لكن ورغم ذلك فإن

هو غير موجود بيننا، لكن رغم ذلك أ طرح هذا السؤال، لماذا لا تقدم الحكومة قانون تسوية الميزانية للبرلمان للمصادقة عليه؟ فالدستور يلزم الحكومة سنويا بتقديم قانون تسوية الميزانية ويجعل الدستور من هذا القانون وسيلة أساسية لرقابة المؤسسات العمومية وكيفية سيرها وكيفية إنفاق الأموال العمومية ولحد الآن لم يحدث أي مسعى من أجل حل هذا المشكل والمعلوم أن البرلمان بغرفتيه يناقش قانون الميزانية مثل القانون الحالي ويبذل جهدا كبيرا في هذا الأمر ولكن في نهاية الأمر وبعد المصادقة عليه تتصرف السلطة التنفيذية في هذا القانون مثلما تشاء، فالملاحظ أن الجريدة الرسمية مملوءة بمراسيم تحويل الاعتمادات من وزارة إلى وزارة ومن مصلحة إلى مصلحة من كذا إلى كذا... وفي نهاية الأمر لسنا ندرى ما إذا كان قانون المالية في نهاية الأمر يطبق بالشكل الذي ارتضاه البرلمان أم لا، في رأينا عدم تقديم قانون تسوية الميزانية فيه نوع من الإخلال بإرادة البرلمان، وأضيف هنا - وفي الحقيقة - ودائما في نفس الاتجاه هناك نقطة أريد العودة إليها لأنني أراها هامة جدا وتعلق بالمادة 100 الموجودة في هذا القانون والتي تؤدي إلى إلغاء - في الحقيقة - القانون التوجيهي للبحث العلمي أو التطور التكنولوجي لماذا؟ لأنه يخصص أموالا من أجل إنقاذ الجامعة من حالة التردّي الموجودة فيها وحالة التدهور المادي والاقتصادي والاجتماعي التي يعيشها الطلبة والأساتذة والعمال وغيرهم، فهذا القانون التوجيهي هو عبارة عن يد ممدودة لإخراج الجامعة من هذه الحالة وانتشالها من الوضعية التي توجد فيها والسير بها نحو الألفية الثالثة والتي تكون فيها الجامعة حقيقية، والمادة 100 من هذا القانون قد قطعت في - الحقيقة - هذا الأمل في رأينا وبالتالي هناك نوع من إفراغ إرادة البرلمان من محتواه وللأسف، هذه ملاحظتي الأولى.

أما الملاحظة الثانية والتي أردت المشاركة بها فمتعلقة بميزانية التجهيز، فالملاحظ أنه يظهر من

نتائج عكسية، إلى جانب إمكانية خلق علاقة توتر أو حالة توتر بين المواطن والإدارة وهذا هو العيب الأول في طبيعة الوسيلة المعتمدة في هذا القانون. ثانياً الملاحظ - وقد أشارت اللجنة إلى هذه المسألة - وجود مشكل قائم - حقيقة - لم يعالج والذي يمس حالة مفتشي وأعوان الضرائب أنفسهم، فالقائمون في تحصيل الضرائب يعيشون - في الحقيقة - مشاكل معلومة من حيث الرواتب ومن حيث النقل ومن حيث شروط وظروف العمل إلى غير ذلك من الأشياء، فلا أظن أن هناك معالجة جديدة أو أخذاً بعين الاعتبار لهذه المسائل، فتصوروا أن عوناً أو مسؤولاً أو مفتش ضرائب يتقاضى 11 ألف دج أو 12 ألف دج شهرياً وهذه وضعية مزرية وربما هناك منهم من يتقاضى أقل من ذلك وهذا وضع متعب في هذا القطاع فكيف نتصور إذن رفع مستوى التحصيل وظروف التحصيل غير موجودة أصلاً؟.

هناك نقطة أخيرة بهذا الخصوص دائماً وهي رفع مستوى التحصيل في ظل اعتماد النظام الجزافي أي (système forfaitaire) وأنا أتساءل وأقول متى يتم التخلص من النظام الجزافي؟ لأن هذا النظام متعب للدولة ويشكل - في الحقيقة - وسيلة من وسائل التهرب الضريبي وهذه معلومة لدى العامة ولدى المواطنين بالإضافة لكونه غير عادل تجاه المواطنين فنجد مثلاً طبيبين يعملان في نفس الحي أحدهما لظروف معنية يتحصل على مداخيل كبيرة جداً ويصرح بأقل من النصف والآخر لا يحقق حتى ربع أو ثلث ما يحصل عليه الطبيب الأول ويصرح بالحقيقة لكن مصالح الضرائب تعاملهما بنفس الكيفية لأنهما موجودان في نفس الحي ولأن لهما نفس الرتبة ونفس الوضعية، فنجد واحداً منهما يربح من النظام الجزافي والآخر يخسر ويغلق في نهاية الأمر، كنت قد قدمت هذا المثال على الأطباء ولكن الأمر مطروح بالنسبة للمحامين وبالنسبة لبعض التجار إلى غير ذلك من الأشياء، فمن هذه النقاط التي تطرقت إليها أجد أنه يجب معالجة طريقة التحصيل بطرق مخالفة.

مشكل السكن يبقى قائماً وحساساً ومتعباً لجميع السلطات سواء السلطات المحلية أو للسلطات المركزية ويعد مشكلاً بتفاهم ولا نرى أن حله يتجه نحو الأفضل، وفي رأيي وحسب ما يبدو فإن المشكل يكمن - في حقيقة الأمر - في التمويل أي ميكانيزمات تمويل السكن الفردي، حيث إن المواطنين يستفيدون من ميكانيزمات لتمويل مشاريع السكن الذين ينجزونه بأنفسهم، وهذا المشكل لا يبدو من الممكن حله إلا عن طريق خلق سوق عقاري حتى تكون هناك منافسة حرة بين البنوك والمؤسسات المالية وهذا غير ممكن بسبب النظام المصرفي الموجود حالياً في الجزائر، والذي يتميز بارتفاع نسبة الفائدة وبارتفاع تكلفة إنجاز السكن وعدم قدرة المؤسسات أو النظام المصرفي الحالي على إعطاء قروض طويلة المدى نتيجة ضعف القدرة المالية للقرض وغير ذلك من الأسباب ويدل على ذلك فشل تجربة القرض الشعبي الجزائري في مجال السكن - والتي تبدو لي كذلك - كما أن المشكل يظهر من خلال عدم إمكانية بيع سكنات (La C.N.E.P) لغلائها، إذن المشكل يتطلب حله إيجاد سوق عقارية وهذه السوق العقارية ربما غير ممكن تحقيقها عن طريق حل مشكل العقار - في الجزائر بصفة أساسية - ولهذا أرى بأن استمرار الدولة في التكفل بهذا المشكل دون اللجوء إلى الحلول الخاصة بالتمويل المباشرة للأفراد عن طريق ميكانيزمات جديدة يشكل نوعاً من إثقال الميزانية وكاهل الدولة، بدون التوجه نحو الحلول الأساسية، وبهذا الصدد أطرح سؤالاً، لماذا لا تحاول الحكومة الاستفادة من التمويل الخارجي للسكن من طرف المؤسسات الدولية بما أن مثل هذه الإمكانيات متاحة وممكنة؟ وما هو المانع من الاستفادة من هذه الأشياء؟ وهذا سؤال أود إجابة عنه.

أما الملاحظة الأخيرة فهي تتعلق بقطاع الضرائب ككل، فالحكومة تتجه في هذا القانون إلى محاولة رفع مستوى التحصيل عن طريق نظام قمعي - وهذه ملاحظة قد أبدأها الزملاء - ولكنني أعود إليها لأنني أرى أن الطرق الرديئة والقمعية - في الحقيقة - قد تثقل الضرائب وقد تؤدي إلى

من المحروقات 11.95 مليار دولار واعتماد 15 دولارا لسعر البرميل الواحد من البترول، بمعنى مانصره من هاته المادة الحيوية نستهلكه في الواردات على الرغم من أننا لا نملك التحكم في تسعيرتها وهي مهددة بالارتفاع والهبوط في كل وقت وحين. سيادة الرئيس بتصفحنا لهذه المعطيات الأساسية يتبين لنا أن اقتصاد بلادنا في خطر إضافة إلى ثقل المديونية وخدمتها وهنا يطرح سؤال هام، فماذا بقي للتنمية وتطوير خدمات المواطنين؟ وقد أجابت اللجنة - أيضا - على السؤال أنه تبقى نسبة 7%.

سيادة الرئيس، سيادة الوزراء، إخواني أخواتي، إن هذه الحقائق المحرجة والخانقة للوضع المالي للدولة والامتزامن مع العولمة واقتصاد السوق والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تجعلنا - وفاء للشهداء الأبرار وصونا لبلادنا - ندق ناقوس الخطر حيث إنه لا مجال للضعفاء مستقبلا ولا مكانة لهم فهو يرجح دفعة القوي والمطبق للمثل الشعبي القائل «قد ما عندك قد ما تسوي».

إن انتقالنا إلى نظام مغاير تماما لنظامنا الاقتصادي السابق ودخولنا عالما جديدا مغايرا تماما لمعطيات عالمية سابقة يتطلب منا - في رأيي - مايلي:

أولا: تثمين وبعث روح العمل الخلاق والمبدع في نفوس المواطنين مستخدمين ومستخدمين، مسؤولين ومسؤولين عنهم وتحديد - بدقة - معنى البطالة ومفهومها لنصل إلى تحديد قائمة البطالين الحقيقيين لأننا اليوم لا نجد من يجني الزيتون والتمور وخدمة الأرض وتنظيف الأزقة وقد سألت يوما صاحب دكان غاص بالقماش كم هي النسبة المئوية للمنتوج الوطني في هذا الدكان؟ فأجابني أنها لا تتجاوز 20% وإن عشرات الآلاف من الأفارقة في بلادنا يبتكرون شغلا بتكلفة زهيدة جدا تدر عليهم أموالا طائلة ومعتبرة.

ثانيا: فرض هيبة الدولة بإعطاء المثل الأعلى من خلال تصرفات المسؤولين أينما كانوا بالتحلي

كانت هذه هي ملاحظاتي وشكرا على حسن الاستماع والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد لمين شريط وأحيل الكلمة الآن إلى السيد محمد بن عالية، يظهر لي أنه غير موجود، فأحيل الكلمة إذن إلى السيد عبد المجيد عبيد.. غير موجود أيضا؟ يقول المثل الفرنسي « qui dort dîne » وأنا أقول - كنصيحة - إن الذي يريد أن يصوم وينجح صيامه فعليه أن ينام باكرا حتى يستيقظ باكرا، فمع الأسف هناك أناس يصلون متأخرين لكن يمكن أن يتدخلوا فيما بعد، والآن أحيل الكلمة إلى السيد بكير حني.

السيد بكير حني: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله، سيادة الرئيس المحترم، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والسيد كاتب الدولة للميزانية ومرافقهما والسادة زملائي زميلاتي أعضاء مجلسنا الموقر، تحية طيبة وصيام مقبول وسنة جديدة وألفية ثالثة مزدهرة للبشرية، وبعد:

(وصول السيد وزير المالية ودخوله إلى القاعة)

إن الدراسة والمصادقة على ميزانية سنة جديدة ينبغي أساسا على تصفح مدى التحكم ونجاعة تنفيذ ميزانية السنة المنتهية لاستخلاص العبر والنقائص لتداركها ومواطن القوة لتدعيمها وإن هذه العملية ككل تعتبر وقفة حاسمة وجدية للتسيير المالي للدولة، مداخيل ونفقات لمعالجة الموقف مما يتطلبه من حلول لترشيد الأمثل لتلك النفقات والمداخيل والذي هو في نفس الوقت إلقاء نظرة فاحصة لمسيرة الاقتصاد الوطني، من هذا المنطلق فقد وضعت اللجنة المختصة وهي مشكورة جدا على تقريرها التمهيدي ومضات هامة سلطت الضوء على الواقع المالي للدولة بصفة عامة، ويجسد ذلك الجدول رقم 01 صفحة 13 تحت عنوان «فرضيات العناصر الأساسية» على أن دولارا واحدا يساوي 65 دينارا أي 6500 سنتيم، مبلغ الواردات 10.30 مليار دولار ومبلغ الصادرات

والموانئ والمطارات والمصانع، فإن الملايير من الإتاوات المهربة في تلك الأماكن لا يمكن استردادها من بائع للتر زيت أو متر كتان ... إلخ، زيادة على تفشي السوق الفوضوية السوداء الموازية لجميع المواد والمعادن، إذا كان المواطن يدفع إتاوة الهاتف كل شهرين في حين أنه لا يتمكن من استغلاله بتاتا، فيجعله يتحاييل على الدولة اعتبارا أن في القصاص حياة، ومثال ذلك أحياء بالعاصمة كبر مراد رايس والروبية... إلخ، ويحدث نفس الشيء في أحياء أخرى، المهم وبصفة عامة كل خلل في تقديم الخدمات والوضوح والعدل إزاء المواطن يجعله يتحاييل على الدولة لتعويض ذلك بمختلف الطرق والوسائل الماسة بالاقتصاد الوطني.

سيادة الرئيس، سيادة الحضور، إن هذه السلبيات والوضعيات الضارة تفرض على الجميع إعادة بعث الحس الوطني وجعل المواطن يعيش حقائق بلاده وأن يتغير الخطاب السياسي من لهجة «أطالب» بكلمة «الاعتماد على النفس» وفرض المحاسبة الدقيقة والوقوف على مدى الحصول على المداخل المخولة قانونا خاصة ما يتعلق بالجماعات المحلية.

وبالنسبة لقانون المالية لسنة 2000 أتقدم ببعض الملاحظات، إن المادة 55 تصنف مداخل جد هامة للبلديات غير أنه بود وبكل إلحاح زيادة على تلك التصنيفات يضاف إليها تصنيف موقع البناية أو التقسيم أو التجزئة بمكان وجودها بالشريط الساحلي أو بالهضاب العليا أو بالصحراء أو بأماكن أخرى وذلك لتفادي الزحف الفوضوي الهستيري على الأراضي الفلاحية والهروب المفرط من الصحراء والمناطق الوعرة مما يؤدي إلى الحفاظ على الأراضي الفلاحية والتوازن العمراني في مختلف جهات القطر، وكذلك نفس الرجاء والتعليق على نص المادة 15 المعدلة والمتممة للمادة 263 مكرر 2 لقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

أما المادة 06 فشكرا للامتيازات التي ضمنها مشروع القانون لولايات أقصى الجنوب ويا حبذا

بالنزاهة والعدل والإنصاف والتفاني في خدمة المواطنين وتجنب الصراع على المسؤوليات لكسب امتيازاتها.

ثالثا: الاستعمال الأمثل للموارد البشرية والاستقبال اللائق للمواطنين وإن على كل مسؤول وإداري أن يعتقد في قرارة نفسه ويرسخ فيها أن وجوده في منصبه بفضل الشعب ولخدمته.

رابعا: صيانة المرافق العامة وضمان أداء خدماتها للمواطنين وتفادي الضياع فما هو انطباع المواطن لما يشاهد الماء العذب ينساب في الشوارع لأيام عديدة في حين أنه محروم منها؟ وماذا يقول عن الإنارة العمومية المشتعلة في وضح النهار؟ وماذا يقول عن الإدارة الساكتة أمام من ينهب الأراضي؟ وماذا يقول عن الموظف الذي لا يجده في مكتبه أولا يستقبله؟ وماذا يقول الصانع الذي يتراجع له في غراماته لإنتاج مضي وبيع وانتهى.

سيادة الرئيس، إن السلبيات المسيئة لهيبة الدولة والماسة في الصميم بالاقتصاد الوطني هي التي جعلت المواطن يتمرد على الدولة في دفع الضرائب والإتاوات بدافع الاعتقاد أن الدولة ليست في خدمته بل لعرقلته في كثير من الأحيان، وفي رأيي أنه لا يخفف من شدة الوضع الزواج والعقوبات والتهديدات التي تضمنها القانون الخاص بالمالية لسنة 2000م في أكثر من ثلاثين مادة ولا الزيادات في المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع بل ذلك مما يعقد ويؤزم التسيير والحصول على المداخل، وقد أحسنت التعبير عن ذلك اللجنة المختصة في تقريرها التمهيدي في الصفحة 22 الفقرة السابعة، فحينما يقدم المسؤولون والإداريون المثل الأعلى للشعب يرتاح المواطن فيدفع الضرائب والمستحقات بكل سخاء وطواعية، فعدم التحكم مثلا في التجارة الخارجية وخاصة الواردات تجعل المعنيين بالرقابة يصبون جام رقابتهم ومطاردتهم للتجار الصغار في البحث عن السلع غير المفوترة عوض أن يتخذوا ذلك كمؤشر صحيح للخلل الموجود على مستوى الحدود

الأفكار والمظاهر المستوردة التي تتناقض مع قيمنا الحضارية والدينية وكذا استصدار الفتاوى الشرعية في القضايا التي يتخبط فيها المواطنون. وفي الأخير إذا لم نشمر - مسؤولين وشعبا - عن سواعدنا للجد والعمل الخلاق المنتج والمبدع فإن اقتصادنا سيظل هشاً وضعيفاً ولا يجدي في ذلك تغيير الحكومات والأشخاص بقدر ما يفرض على الجميع تغيير الذهنيات والطبائع وأخلاقيات التسيير، فهذا ما يتكلم عنه فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في كل المناسبات سواء في حملته الانتخابية أو في الاستفتاء حول الوثام المدني أو في لقاءاته وخطاباته داخل وخارج الوطن على أنه يجب أن تتظافر الجهود أكثر لتجسيد الوثام المدني والمصالحة الوطنية فكل شيء يبني حسب قوله تبارك وتعالى «أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف» والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: كنا من قبل قد منحنا الكلمة للسيد محمد بن عالية إلا أنه لم يكن موجوداً وبما أنه قد حضر فيمكنه أخذها الآن، تفضل.

السيد محمد بن عالية: شكراً سيدي الرئيس، وأعتذر عن هذا التأخر. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد رئيس مجلس الأمة، السادة الوزراء زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أستهل تدخلني بالإشادة بالمجهودات التي بذلتها لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والعمل القيم الذي قدمته وكذا التساؤلات البناءة التي وجهتها إلى القطاع المعني والملاحظات والتوصيات التي ما فتئت تركز عليها، وأنا بدوري أتساءل ما الجدوى من هذا الجهد القيم والعمل الجاد وما مآل هذه الملاحظات وهذه التوصيات إن كان ولا بد أن يصادق على هذا القانون لأنه لا خيار لنا غيره خاصة وأن اللجنة في تقريرها التمهيدي قد أكدت بأن التوصيات المدرجة في تقريرها التكميلي

لو تمتد إلى باقي الولايات الجنوبية التي تشملها الاستفادة من الصندوق الخاص بالجنوب وبالمناسبة - سيادة الوزير - أتساءل وبكل إلحاح ما مصير هذا الصندوق وأين هي اللجنة المقترحة لتسييره، وما هو أثره الميداني علماً أن عمره الآن يتجاوز ثلاث سنوات مع التأكيد والإلحاح بأنه ليس من المعقول أن تمويل به المشاريع التي تتكفل الدولة بإنجازها بباقي ولايات الوطن، وبودنا أن يساهم في تخفيف العبء والصعوبات المضنية للسكان والمستثمرين والصناعيين... إلخ، بالولايات المعنية. أما المادة 101 فهي تنص على وجوب تقديم الجمعيات والمنظمات لحساب دقيق للأموال التي تسلمتها من الدولة والجماعات المحلية قبل تمكنها من استفادات جديدة، والسؤال هو هل يشمل هذا الإجراء الهام لصيانة أموال الشعب الجمعيات ذات الطابع السياسي أي الأحزاب والمنظمات الجماهيرية أو مقتصر على غيرها وبودي أن يشمل الجميع.

المادة 83: لم يرد ذكر التمرور في هذه المادة وتفادياً لأي غموض أو اجتهاد نقترح استثناءها بصفة قانونية مع الإشارة لكون التمرور لم يرد ذكرها سواء في عرض أسباب ركود الفلاحة أو في مجالات أخرى على الرغم من أهميتها ومستقبلها وذلك حسب اطلاعي وقراءتي السريعة لملف القانون المالي.

وبالنسبة لوزارة التضامن الوطني التي هي بالدرجة ما قبل الأخيرة رتبة وميزانية، هل هذا لا يمس بواجبنا والتزاماتنا تجاه ضحايا الإرهاب الذين قدموا أروع الأمثلة في الوطنية ونكران الذات، في تمرير وتثبيت قانون الوثام المدني، كما أن الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان وجودها في آخر القائمة ليشعرني - في رأيي - عما نعانيه اليوم من مرارة تجاه الصحافة ورجال الإعلام كاللبنان (chewing-gum) تمضغ ولا تبلع، كفانا مرارة ومضايقات، نرجو الإسراع بتطبيق الدستور في هذا الشأن، وبالمناسبة أُلح على المجلس الأعلى أن يكتف من نشاطاته واجتهاداته ليوصد الباب على

تعرفها البلاد في مجال السكن؟ أقول إنه ليس بإمكان هذه الجهات بيع هذه السكنات لأن كفيات وطرق وبيع هذه السكنات بطيئة جدا ومعقدة وشروط ومعايير منح هذه السكنات معقدة ولا تتماشى مع المنطق، فلا يمكن لصاحب الدخل الكبير أن يحصل على سكن ترقوي بسهولة فما بالك بصاحب الدخل المتوسط أو الدخل الضعيف! ومن هنا نجد أن حوالي 60% من هذه السكنات المنجزة لم توزع وهي مغلقة ومعرضة للتلف وللسطو؟ فلا يعقل أن يحدث في بلد - أين تقدر حاجته في السكن إلى مليوني وحدة سكنية - أن تنجز آلاف السكنات وتبقى مغلقة منذ سنين بسبب عدم تمكن المؤسسات الترقوية من بيعها والسبب غلاء ثمنها بسبب الأعباء المالية الناتجة عنها والتي تقدر في كثير من الحالات بـ 30%، ولدي أمثلة كثيرة من عدة ولايات وأكتفي بولاية ميلة على سبيل المثال لا الحصر حيث هناك في بلدية واحدة أي بلدية التلاغمة 120 سكنا تم إنجازها واستلامها في سنة 1996، لم تبع لحد الآن وأترككم تتصورون الحالة التي هي عليها الآن، وفي بلدية فرجيوة نجد 60 سكنا ترقويا من مجموع 140 سكنا لم تبع بسبب غلاء ثمنها والشروط التعجيزية التي تفرض على المتقدمين لشرائها، هذا بالإضافة إلى وجود 318 سكنا ترقويا تم تسخيرها في سنة 1995م إلى أشخاص طبيعيين وحتى معنويين ولم تسو وضعيتها لحد الآن، إذن انطلاقا من المشكل الموجود في ميلة الذي يعتبر عينة فقط يتضح أن هناك خلا في نظام السكن الترقوي يتمثل في الشروط والمعايير القياسية التي تفرض على المترشحين لشرائها والذين في غالبيتهم يمثلون الشرائح المتوسطة والضعيفة أي شرائح الموظفين وأعوان الدولة والعمال وغيرهم، ومن هنا أقترح أن تحول هذه السكنات إما إلى سكنات اجتماعية أو تخفف هذه الشروط ليصبح بإمكان المواطنين الحصول عليها ومن هنا فإنه أصبح من الضروري على الدولة أن تتدخل عن طريق مؤسساتها.

عن قانون المالية لسنة 1999م، لم تؤخذ بعين الاعتبار في قانون المالية لسنة 2000م، وهنا أكرر تساؤلي ما الجدوى من مناقشة قانون المالية أصلا عندما يكون مآل انشغالنا وتساؤلنا التجاهل التام أو اللاحدث؟ زميلاتي، زملائي، إننا لانمثل في مجلسنا الموقر هذا سوى «ديكورا» في اللعبة الديمقراطية، ولا نشارك فيها ولكن واجبنا يفرض علينا لا سيما كمنتخبين أن نرفع انشغالات المواطنين ونكون أوفياء للتعبير بصدق عن معاناتهم، ومن هنا أضم صوتي إلى صوت زملائي وأقول بأن على الدولة أن تتحمل مسؤولياتها وتقوم بمسح ديون البلديات لا سيما والكل يعرف أن هذه الديون إنما كانت نتيجة لوضعية مزرية غابت فيها الدولة تماما كسلطة للرقابة والتوجيه والمحاسبة خلال فترة امتدت لسنين حين عمت الفوضى وأوكلت الأمور بصورة عشوائية إلى غير أهلها وكان معيار التكليف آنذاك لتسيير البلديات هو المقولة السيئة التي قالها أحد المسؤولين «اللاوعي الإيجابي» (L'inconscience positive) وأترك لكم التعليق عن هذه المغالطة الهدامة وعليه فإنه آن الأوان لرفع الغبن عن المواطنين فالسواد الأعظم من سكان الأرياف والمداشر والقرى يعيشون الحرمان والفقر المدقع، إن الكثير منهم ما يزال يشرب من مياه المستنقعات والكثير منهم ليس بمقدوره أن يطعم أطفاله فكيف به أن يدرسهم؟.

سيدي الرئيس، إن السعر المرجعي الذي اعتمده الحكومة في إعداد ميزانية 2000م هو 15 دولارا للبرميل والكل يعلم أن سعر البرميل قد ارتفع إلى الضعف تقريبا، فهلاً أجابتنا الحكومة عن خطتها في كيفية التصرف في هذا الفارق وأين سيوجه؟ إن الحكومة كانت قد سطرت في برنامجها مشروع إنجاز 271.480 سكنا والذي انطلقت الأشغال به وإنه خلال سنة 1999م حسب الصحف تم تسليم 35 ألف سكن ترقوي - وهذا شيء جميل - وتساؤلي هل بإمكان المؤسسات المعنية ببيع هذه السكنات رغم الأزمة الحادة التي

هو أين وصلت هذه العملية وماهي حصيلتها؟ وماذا خصصت محافظة الجزائر الكبرى في برنامجها؟ أو ما خصصته الحكومة بصورة عامة في محاربة التلوث؟ لم أجد في قانون المالية المعروض بأن هناك نية في التكفل الجاد بهذا الجانب كما ألمس بأن هناك لا مبالاة لمواجهة هذا الخطر الداهم وخير دليل على ذلك القمامة العمومية «لوادي السمار»، ألم تنتبه الحكومة لهذه الكارثة الإيكولوجية التي تهدد محافظة الجزائر كلها بل تهدد ما تبقى من سهل متيجة الذي التهمه الإسمنت المسلح، هل تدركون العدد الفظيع للإصابات بالربو (L'ashme) والأمراض التنفسية والجلدية سنويا بالعاصمة وما جاورها؟

وهل تدركون بأن هناك أطفالا ولدوا مصابين بالاختناق التنفسي وصعوبة التنفس فما ذنب هؤلاء؟ والحل بمقدور أصحاب الحل والعقد والأدهى والأمر أن هناك قمامة عمومية أنشئت حديثا بسهولة «بابا حسن» حيث حقول البرتقال والتفاح والإجاص وغيره وليس لي إلا أن أترككم تتصورون فظاعة الكارثة.

إن هذه القمامة تطل على سهول بوفاريك والبليدة والقليلة، فما هو برنامج الحكومة لتدارك هذا الخطر؟ وأذكر فقط بأن بلدانا تحترم نفسها جعلت من أماكن القمامة مزارا للسياح للاطلاع على ما وصلت إليه عبقريتهم في التحكم في هذه الكارثة بوسائل تقنية بسيطة ولكن للأسف في بلدنا نستقبل ضيوفنا إما برائحة واد الحراش الكريهة أو بمزبلة وادي السمار - عافاكم الله- وعند تصفحي لميزانية وزارة الخارجية استرعى انتباهي زيادة في المخصصات المالية للنشاط الدولي والتي توجه أساسا إلى التكفل بمساهمة الجزائر في المنظمات الدولية والتعاون الدولي والنشاط المغربي والمقدرة - أي الزيادة - ب 60.710.000 دج أي نسبة 5.60%.

إن تساؤلي لا يتعلق بالزيادة والتي قد تعود بالنفع على بلادنا وديبلوماسيتها...

ثانيا: فيما يخص صيانة المعالم التاريخية وحمائيتها، فإنه خلال تصفحي لقانون المالية المعروض علينا فإن المخصصات المالية لهذا الجانب هزيلة جدا مقارنة بالقيمة المعنوية والتاريخية لهذه المعالم والتي هي عرضة للزوال إن لم تسارع الدولة للعناية بها - فالمعالم كثيرة وذات قيمة وبعد تاريخي وحضاري وهي مؤهلة - لو تثمن - أن تكون لنا مصدر دخل وفير فكثير هي البلدان التي تعتمد في مداخيلها على معالمها السياحية الأثرية ومن هنا تتحتم علي الإشارة إلى الإهمال التام للمعالم التاريخية بولاية ميلة وأخص بالذكر ميلة القديمة التي تعد مبنى موروثا عن الأحقاب التاريخية ومحطة لعدة حضارات متعاقبة انطلاقا من الإنسان «الأبيرو مغربي» الذي عاش حوالي 10 آلاف سنة قبل الميلاد كون بعض بقايا هذا الإنسان موجودة في متحف «سيرتا» إلى العهد النوميدي إلى العهد الروماني إلى العهد الوندالي إلى العهد البيزنطي إلى العهد الإسلامي وصولا إلى العهد العثماني وبصمات هذه الحضارات المتعاقبة موجودة حاليا في ميلة القديمة، فبالرغم من قيمتها التاريخية إلا أن العناية بها تكاد تكون منعدمة بل أحيطت بها الأكواخ القصديرية وأذكر هنا كذلك المعلم التاريخي الفريد من نوعه على مستوى إفريقيا وهو «مسجد سيدي غانم» المصنف ضمن التراث الوطني والذي يعد أول مسجد بني في الإسلام في إفريقيا، بناه الصحابي أبو مهاجر دينار الأنصاري سنة 55 هجرية الموافق 674 م والذي هو الآن في حالة انهيار وتهدم متقدمة، تلك هي فقط عينة من العينات التي تزخر بها بلادنا من معالم أثرية فريدة وذات قيمة لا تقدر بثمن، إن وجدت العناية ستكون مصدر رزق نحن بحاجة إليه في أزمتنا الخانقة.

ثالثا: ضمن قانون المالية التكميلي خصصت 4 ملايين دينار جزائري لمحافظة الجزائر الكبرى قصد تمويل مشاريع خاصة، في حين خصص ملياران لباقي الولايات خارج (F.C.C.L)، وتساؤلي

والاجتماعية أم هناك أغراضا خلفية؟
إذا اعتبرت كمواصلة لبرنامج أحمد أويحي
تمنينا على الأقل الحصول على حصيلا الاستخراج
والاستدراك للنقائص، وفي هذا الإطار نتساءل كيف
كان مصير 800 ألف مسكن و 1.2 مليون منصب عمل؟
وكالعادة فإن هذا القانون مبني كلية على مدخول
المحروقات وقد حدد السعر المرجعي للبترول
بـ 15 دولارا في الوقت الذي يباع فيه بأكثر من
20 دولارا.

من المفروض تقديم صيغ أخرى لقانون المالية لأن
صلاحية توزيع الموارد محولة دستوريا للبرلمان .
فيما يخص الشغل نجد بأن هذا القانون يقلص
من حظوظ النمو الاقتصادي والذي يخلق مناصب
عمل وللأسف نلاحظ بأن سياسة إعادة الهيكلة
والتي انتهجت تعد مواصلة لسياسة تسريح
العمال ومناصب العمل المؤقتة إذن فإننا نلاحظ
(une compression et dépermanisation des travailleurs)

فخلال السداسي الأول لسنة 1999 سجلنا في
قطاع البناء وحده فقدان حوالي 3000 منصب عمل.
رغم أن نسبة البطالة المدهشة والمقدرة بـ 33% لم
نشهد انتهاج أية سياسية متعلقة بالتشغيل.

إن القطاع الخاص والذي بإمكانه امتصاص
نسبة من ضغط البطالة نجده يعاني من محيط غير
ملائم ويقف كعائق أمام جملة المبادرات والإرادات.
وفي هذا الوقت نجد الدولة وعوض انتهاج
سياسة لخلق مناصب دائمة نجدها قد شرعت في
خلق هياكل وأجهزة قدمت في البداية كبديل مؤقت
وهذا في انتظار النمو الاقتصادي وأصبحت في
الأخير دائمة نظرا لغياب حلول بديلة وهنا وإذا
أردت أن أعطي حوصلة Je fais allusion aux emplois

salariés, aux contrats pré-emplois, dont le 1er dispositif a été lancé au début des années 70 pour créer des emplois d'attente en attendant la relance de l'économie, mais malheureusement, nous assistons à une tendance, c'est que cette solution reste une solution qui dure dans le temps et on sait que des ressources importantes sont consacrées pour ces emplois qui ne sont que temporaires et qui durent depuis une dizaine d'années au lieu de passer à une vraie politique d'emploi).

السيد الرئيس: إختصر من فضلك لم يبق لك
سوى دقيقة واحدة.

السيد محمد بن عالية: أنهيت سيدي الرئيس،
لم يبق لي إلا أقل من دقيقة.
.. إنما تساؤلي يكمن في تثمين هذه المشاركة
والاستفادة منها لا سيما الاستغلال الدقيق
لحوص الجزائر في مناصب هياكل المنظمات وإنه
ليحز في نفوسنا عندما نعلم بأن حصصنا في
بعض الحالات تستغل من قبل جيراننا، هذا ما لدي
لأقوله فيما يتعلق بمناقشة قانون المالية والسلام
عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وشكرا سيدي
الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بن عالية
وأحيل الكلمة إلى السيد عبد المجيد عبيد إذا كان
حاضرا، فليفضل.

السيد عبد المجيد عبيد: شكرا سيدي الرئيس.
سيدي الرئيس، السادة الوزراء، السيدات والسادة
أعضاء مجلس الأمة، السادة الحاضرون، السلام
عليكم «أزول فلاون ذا مقران».

من المعروف أن قانون المالية أداة لتحقيق
برنامج اقتصادي واجتماعي أين تكون الأهداف
مسطرة ومحددة مسبقا وهنا نتساءل.

أولا: ماهو محتوى وأبعاد هذا البرنامج؟
ثانيا: هل يستجيب هذا القانون لبرنامج الرئيس
أو لبرنامج الحكومة الحالية أو مواصلة لبرنامج
رئيس الحكومة السابق السيد أحمد أويحي، وأظن
أنه ليس من الصعب الإجابة ولو جزئيا على هاته
التساؤلات إذ إن هذا القانون لم يحدد أهدافا إلا
الإرادة للحفاظ على توازنات الاقتصاد الكلي وهنا
نقف أيضا عند (un verrouillage de l'investissement).

إن الرئيس كان قد أعلن عن عدم استجابة
هذا القانون لرغبته وهنا نقول: هل هو تهرب
من المسؤولية أو هو انعدام أهداف وبرنامج
ورؤية واضحة لسياسة القطاعات الاقتصادية

السيد الرئيس: واصل حديثك باللغة العربية من فضلك.

السيد عبد المجيد عبيد: سأحاول سيدي الرئيس.

يوجد عدة حسابات خاصة بالخرينة حيث إن الأغلبية منها ذات رصيد إيجابي وهذا في الوقت الذي نجد فيه البلديات تختنق بسبب المديونية المعتبرة رغم أن بعض هذه الحسابات مخصصة للتمويل ومساعدة الجماعات المحلية وهنا أقول: كيف تفسرون ذلك سيدي الوزير وموقوفكم من تجميد هذه الموارد في مرحلة تمتاز بأزمة تعرفها البلاد؟ وهنا نطرح السؤال التالي:

(Ces reliquats ne peuvent-ils pas être utilisés pour effacer la dette des communes ?

J'ai relevé plusieurs comptes sur le budget 99, j'ai plus de 15 comptes spéciaux qui présentent tous un solde positif de plusieurs milliards).

وعليه فأنا أظن بأن الموارد مجندة في بعض الأوقات منذ سنتين أو ثلاث سنوات!

وفي الأخير سيدي الرئيس نرى أنه في كل مناسبة تخص تقديم مشروع قانون المالية يتكرر نفس الخطاب أي أن استرجاع التوازنات يتطلب جهودا كبيرة وتضحيات جساما وهنا أقول: متى تنتهي مرحلة التضحيات خصوصا وأنه كلما صرحت السلطة بتحسين الأوضاع تطالب في نفس الوقت بالمزيد من التضحيات؟ إن هذه السياسة قد أدت إلى تجويع شرائح واسعة من المجتمع وبدأت تهدد حتى الطبقات المتوسطة مما يجعل الوضع أكثر خطورة.

إن خطاب السلطة وخاصة في هذه الأسابيع الأخيرة المبنية على فنون التلاعب و«تكنيك الوعود» أظهر بوضوح عجز السلطة في تسيير شؤون البلاد وهنا أقول: هل من الممكن أن يحدث الانتقال من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق إن لم يكن مرفقا بضرورة سياسة وهي الانتقال من النظام الديكتاتوري إلى النظام الديمقراطي؟ وشكرا سيدي الرئيس.

فيما يخص السكن نجد بأن أزمة السكن تزداد حدتها يوما بعد يوم وثقلا تحت الضغط الديموغرافي. لقد وعدنا السيد رئيس الحكومة السابق بإنجاز حوالي 666 ألف سكن سنويا وفي حقيقة الأمر فإننا لم ننجز حتى النصف من هذا البرنامج وقد رأينا خلال السداسي الأول لسنة 1999 تسليم نسبة تقدر بـ 48.400 مسكن وحسب البرنامج الجديد لسنة 1999 ومن بين 54 ألف سكن لم يشرع إلا في بناء 6800 مسكن ولم يسلم منها أي مسكن إلى غاية يومنا هذا وللعلم فإن هذه الأرقام ليست من إبداعي إنما مصدرها هو تقرير (C.N.E.S) وأريد أن أتطرق أيضا إلى الغلاف المالي والمحدد من قبل الديوان العقاري والمتعلق بالسكن الاجتماعي وحسب علمنا فإن (I'OPGI) يحدد نفس الثمن للمتر المربع المنجز وهذا مهما كانت طبيعة الأرضية التي سينجز فيها السكن وكان هذا في العديد من المرات أحد العراقيل والتي وقفت أمام انطلاق عدد كبير من المشاريع وهنا نتمنى أن تكون هناك إعادة للنظر في هذا المجال:

Nous avons constaté pour les logements sociaux, les quotas qui sont affectés aux communes, le prix du mètre carré est le même quelque soit la nature du terrain, quelques soient les travaux supplémentaires qu'ils va falloir exécuter et qui ont une commune offre un terrain qui nécessite des travaux supplémentaires, les objets le refusent ce qui fait qu'il y a un blocage dans le lancement de ces projets et à l'occasion je voudrai soulever un cas précis dans la ville d'Akbou, la réalisation de 460 logements achevés depuis les années 90, réalisés par l'O.P.G.I transférés à la CNEP et à ce jour ils sont abandonnés et ils sont utilisés comme lieux de débauche, aucun logement des 460 logements n'a été ni vendu, ni attribué donc nous voudrions une réponse à ce problème, et je profiterai pour aussi parler du barrage de «Tichi Hafe» dont les travaux ont été lancés en 88 qui a fait l'objet de plusieurs réévaluations, beaucoup de retard dans les travaux. Au départ c'est un problème d'explosif, maintenant que le problème d'explosif est réglé, il se pose le problème de C.P, donc 11 ans depuis le lancement du projet nous souhaitons que les travaux soient accélérés).

الحسابات الخاصة بالخرينة...

بحيث إن غالبية المجتمع الجزائري والذي كان إلى وقت قريب في مستوى مقبول أصبح الآن في درجة متدهورة من الفقر ناهيك عن طبقة الشباب.

تدني مستوى المعيشة بسبب الارتفاع المستمر لأسعار الموارد الغذائية الأساسية وانخفاض القدرة الشرائية واستقرار الأجور، هذا بالنسبة للطبقة العاملة بالإضافة إلى ذلك نجد الصحة العمومية رغم ما يقدمه قطاعها ورغم ما تقدمه المستشفيات من خدمات إلا أنها تبقى عاجزة عن التكفل الحقيقي للمرضى.

ضعف التجهيزات وقلة الأدوية والتي تنعكس سلبا على صحة الطبقة المحرومة وتندثر هذه العوامل بانفجار اجتماعي.

الباب الثاني وهو أن التنمية المحلية مرهونة بسياسة وطنية حكيمة وعادلة حيث نعلم جميعا بأن غالبية بلدياتنا تعاني من عجز مالي خانق ومديونية مذهلة بحيث أصبحت هذه البلديات عاجزة عن تسيير شؤونها اليومية والأمثلة كثيرة وتتمثل في النظافة العمومية للمدينة، الإنارة العمومية إيصال الماء للمواطنين وحتى دفع أجور المستخدمين وكنا نأمل من ميزانية 2000 أن تراعي هذا القطاع أو هذا الجانب الحساس لأن له علاقة مباشرة بالمواطن وانعكاسات عليه، وللإشارة سيدي الرئيس هناك بلديات في الولاية التي أنتمي إليها تدخل الألفية الثالثة في الجزائر المستقلة بدون كهرباء ولاغاز ولاطريق ولا هاتف ولاحتى ماء، وقد تكلمت عن ذلك في مداخلة جاءت إثر عرض برنامج الحكومة وسأذكر بها اليوم وهي أن هؤلاء المواطنين ينظرون إلى كل من الكهرباء والغاز والطريق كماليات والشيء الأساسي هو ماء الشرب ونرى في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2000 اهتمامها بجانب الري وخاصة مياه الشرب والتنمية الفلاحية والصناعية ومن حيث استثمارات الدولة في إنجاز السدود وعمليات تتعلق بإنجاز الآبار العميقة وتأهيلها وتجهيزها وكذا تكوين شبكة للتزويد بماء الشرب والتطهير وأقصد بذلك التجهيز بالآبار العميقة

السيد الرئيس: نشكر الديموقراطية لأنها تعطي ولو القليل من حرية الكلام، أدامها الله علينا، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد بن ناجي فليفضل.

السيد محمد بن ناجي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة أعضاء المجلس، إخواني الحضور.

أتقدم في البداية بالشكر الجزيل إلى اللجنة المختصة على مابذلته من مجهودات جبارة لإثراء مشروع ميزانية الدولة لسنة 2000 وما تقدمت به في تقريرها التمهيدي كما أشكر وزارة المالية على مابذلته من مجهودات جبارة لأن لهذا العمل ليس بالأمر الهين لكن وبعد اطلاعنا وتصفحنا لهذا المشروع وجدنا بعض الملاحظات نبديها فيما يلي: كنا نأمل أن يخفف هذا المشروع من الأعباء الاجتماعية وكنا نتفاءل ببروز مؤشرات للخروج من الأزمة ونظرا الجملة المشاكل التي تعيشها البلاد من جميع الجوانب، الاجتماعية والاقتصادية ونعلم أيضا أن هذه الأزمة ومهما كانت خصوصيتها والتي تطورت في العشرية الأخيرة وتتمثل أساسا في البطالة المتشعبة والمدعمة بالتسريح الجماعي اللإرادي للعمال وحل المؤسسات العمومية، هذا إلى جانب ضعف القدرات في خلق مناصب عمل رغم فتح أبواب الاستثمار.

التطور الديموغرافي المستمر والنسبة المرتفعة في الأمية إلى جانب ثقل المديونية الخارجية وعدم المساواة والذي هو في توسع دائم بين طبقة الفقراء والأغنياء، ضف إلى ذلك الفرق الاقتصادي والتكنولوجي بين بلدنا والدول النامية والذي هو في توسع مستمر كذلك سيطرة المنظمات المالية الدولية على الدول غير النامية وضغط المصالح المالية الكبرى الغربية.

سيدي الرئيس، إن سياسة قانون المالية لسنة 2000 تخلق اختلالا في التوازن الاجتماعي

نقطة أخيرة أردت أن أدرج فيها الحماية الإجتماعية، الجميع يعلم بأن صندوق الضمان الاجتماعي مكسب للجزائر يجب المحافظة عليه، وتعتبر الجزائر من الدول الزائدة في ميدان الحماية الاجتماعية بالنظر إلى جيراننا وحتى الدول الأوروبية، وقد عرف هذا الصندوق خلال السنوات الأخيرة هزات واختناقات مالية نتيجة الضغط لفئات المشتركين وغير المشتركين من الأجراء وغير الأجراء وعدم دفع المستخدمين لتغطية الاشتراكات لصالحه ونظرا للدور الذي يلعبه كان لزاما على قانون المالية لسنة 2000 أن يدعم هذا الصندوق في تطهير النزاع المالي القائم بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ونظام التأمين الفلاحي.

تعويض التمويل المالي للصحة العمومية حاليا بنظام اتفاقيات بين هيكل الصحة العمومية والصندوق.

رقابة صارمة للمستخدمين في تغطية الاشتراكات لصالحه وذلك لضمان التوازن المالي لهذا الصندوق.

وفي الأخير أتمنى أن تدرج هذه الملاحظات خاصة ما يتعلق منها بالجانبين الاجتماعي والاقتصادي ضمن التوصيات للهيئة التنفيذية - الحكومة - شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بن ناجي والكلمة الآن للسيد السعيد معايفية وبما أنه غائب أحيل الكلمة إلى السيد يوسف براهيم فليفضل.

السيد يوسف براهيم: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله. أولا: أعنتم هاته الفرصة لأقدم تعازي الحارة لأسرة فقيدنا وزميلنا السيد مصطفى بشيري تغمده الله برحمته.

ثانيا: أشكر اللجنة الاقتصادية والمالية على الجهود والذي هو أكبر من أن يغير هذا الواقع

إلى جانب حفر آبار جديدة بصورة استثنائية للبلديات السالفة الذكر والموجودة حاليا ضمن إقليم الجنوب الكبير، والسؤال المطروح سيدي الوزير هو: ما الفائدة من صندوق تنمية الجنوب المجدد خصوصا وأن هناك بلدية تنتمي إلى الجنوب تحتاج إلى شربة ماء وإلى إنارة كباقي المواطنين الجزائريين.

ودائما والحديث يدور حول هذا الصندوق نقول بأن هناك طرقا ولأثية كالطريق الرابط بين مسعد تفرت الذي يفك العزلة عن الجنوب الشرقي ويفتح أبواب الاستثمار ومناصب عمل نجده ومنذ 1995، أي بعد تعرض الشركة للأعمال الإرهابية حدث تعطل في المشروع وتوقف الطريق عن الاكتمال والسؤال المطروح هنا يتمثل في: ما الفائدة من هذا الصندوق وأمواله المجمدة والبعيد عن العمل الخاص بتنمية هذه المناطق؟

القطاع الفلاحي: إن هذا المجال الحساس والثروة الدائمة والتي تؤمن مستقبل أبنائنا ومستقبل الأجيال من التبعية الغذائية حيث تدرج ميزانية التجهيز لسنة 2000 للقطاع الفلاحي وينصب تدخل الدولة على برامج تكثيف الإنتاج الوطني وتوفير ظروف التنمية الدائمة وأن الجهود مدعم من خلال الأعمال المتصلة بتكثيف الإنتاج الفلاحي بمختلف أنواعه عن طريق مواصلة تغذية ودعم الفروع الإستراتيجية.

مواصلة برنامج استصلاح الأراضي عن طريق نظام الإمتياز الفلاحي.

تأثير ودعم التنمية الفلاحية، الصحراوية عن طريق حماية الفلاحة.

مواصلة برنامج وإعادة تأهيل المراعي وفي هذه النقطة بالذات نجد البرنامج لم يراع الثروة الوطنية الهائلة ألا وهي الثروة الحيوانية بما فيها الأغنام والأبقار والإبل والجميع يعلم ما لهذه الثروة الحيوانية من فائدة على الاقتصاد الوطني.

وعليه كان على قانون المالية إعطاء اعتمادات لتطوير هذه الثروة بطرق عصرية وحديثة بدل البقاء على حالته التقليدية بحثا عن الكلا والماء في أنحاء الوطن.

هذه الجيوب فلا ندري من أين تأتي حكومتنا بهذه الدريهمات وشكرا سيدي الرئيس والسلام عليكم.

السيد الرئيس: نشكر السيد يوسف براهيم وأحيل الكلمة إلى السيد محمد بوزار قوادري فليتفضل.

السيد محمد بوزار قوادري: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، زميلاتي زملائي أعضاء المجلس، السادة الحضور الكرام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا أشكر اللجنة المختصة على التقرير القيم الذي أعدته وبينت فيه بكل وضوح جميع الجوانب المتعلقة بقانون المالية لسنة 2000 وبودي أن أساهم في محتوى النقاش قصد استجلاء بعض الحقائق وتدقيق بعض المفاهيم كالتالي:

لقد جاء مشروع قانون المالية لسنة 2000 في ظروف صعبة تمر بها البلاد من عدة نواح لاسيما منها الاقتصادية والاجتماعية ولاشك في أن ندرة الموارد أي المداخل الوطنية ترتبط ارتباطا وثيقا بهذه الظروف غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا فشلت الحكومات المتعاقبة في إيجاد البديل المناسب للصادرات من خارج المحروقات؟

ذلك أن هذه الأخيرة تشكل 95% من الدخل الوطني خاصة ونحن نعلم أن بلادنا تزخر بالعديد من الموارد الباطنية والتي حباها بها الله سبحانه وتعالى من جديد وفوسفات وألمنيوم وغيرها بالإضافة إلى شساعة أراضيها وخصوبتها واتساع مساحتها كما تجدر الإشارة أيضا وفي نفس السياق إلى مشكل الصناعة هذا الأخير الذي التهم أموال عشرين منذ الاستقلال وتباهينا بذلك كثيرا داخليا وخارجيا بل ولازالت ديون تشييد مصانعها تثقل كاهل كل مواطن منا، غير أننا اصطدنا بعدم مردوديتها بل وزال البعض منها

المفروض علينا الذي نعيشه.

ثالثا: لدي بعض الملاحظات، هناك بعض القوانين معطلة ولم تستدع اللجنة المتساوية الأعضاء وهذه القوانين أستطيع أن أذكر منها: القانون المتعلق بالقضاء، قانون الإشهار والقانون الأساسي لعضو البرلمان.

وعليه أقترح استدعاء السيد رئيس الحكومة للمساءلة أمامنا ولا أعتقد أن السيد رئيس الحكومة فوق القانون وأشعر شخصا بتصاعد في درجة الحرارة وكما يبدو لي كرامتنا جميعا فوق كل اعتبار فكل النداءات الموجهة للسيد رئيس الحكومة لم يستجب لها وبالتالي فإننا نجهل ما يخفي في قرارة نفسه وما عليه سوى القدوم إلى هنا لتقديم الجواب ومن يدري ربما يكون الحق معه.

وعدتنا الحكومات المتعاقبة بأن الصادرات خارج المحروقات ستصل عام 2000 بحول الله إلى ملياري دولار وعليه أوجه سؤالي للسيد وزير المالية المحترم لأقول: إلى أين وصلت كمية الدولارات خارج قطاع المحروقات أم أنها أصبحت نسيا منسيا كغيرها؟

تحدثنا في الكثير من الأحيان عن الرسم العقاري والذي يمس جيوب جميع المواطنين وخاصة مواطني الجنوب وبالأخص مواطني ولاية الوادي الذين يشكون - في معظمهم - ومن كثرة شكاواهم امتنع الكثيرون منهم عن دفع هذه الرسوم لاعصيانا للدولة وإنما لعدم قدرتهم على ذلك.

وعليه الرجاء، الرجاء، الرجاء إعادة النظر في هذا الرسم لأنه رسم غير معقول وهنا أقول كيف يكدح الإنسان لبناء منزل وشراء العقار ثم بعد ذلك يظل منه دفع رسم خاص بالعقار وبالتالي ومع مرور الزمن سيشترى منزله مرة ثانية وثالثة؟!!

بالنسبة للبلديات، لاتعليق عليها بحوزتي لأن الزملاء قد أسهبوا في هذا الموضوع «ورب سكوت أبلغ من كلام».

وأخيرا أقول: إن المبدأ المتبع لدى حكومتنا هو كالتالي: خزينة الدولة جيوب رعاياها وإذا فرغت

7 ملايين فيلّي أين ذهب هذا المبلغ؟ وتكون الإجابة بأنها فقدت جراء العجز المالي وهنا يبقى السؤال مطروحا وحين نتحدث ونقول هناك ولاية تحتاج لطريق وتحتاج لبناء سد، هل بإمكانكم تحقيق هاته المطالب؟

هذا كل ما عندي وشكرا سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بوزار قوادري وأحيل الكلمة إلى السيد بوزيدي مزغيش فليتفضل.

السيد بوزيدي مزغيش: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد رئيس مجلس الأمة، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، رجال الإعلام، الإخوة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أشكر في البداية السيد وزير المالية على العرض التحليلي لقانون المالية، كما لايفوتني أن أنوه بمجهودات اللجنة المختصة على المعالجة القيمة والشاملة لهذا النص القانوني وطرح الانشغالات الكبرى في هذا الميدان.

في البداية أثنى ما جاء في تدخلات الزميلات والزملاء وأطرح بدوري بعض المطالب والانشغالات والتساؤلات التالية:

جاء في المادة السادسة من هذا القانون والتي بموجبها تستفيد أربع ولايات جنوبية من تخفيض يقدر بنسبة 50% من مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي، فحبذا لو تعمم الاستفادة على الولايات الجنوبية الأخرى ولو بنسبة أقل لأنها وبحكم طبيعتها القاسية نجد الاستثمار يبدو بها ضئيلا أو معدوما، أرجو أن يؤخذ هذا الإجراء بعين الاعتبار في الميزانية التكميلية.

المادة 50: تنص على توزيع ناتج الرسم على القيمة المضافة، حيث أرى أن نسبة 5% والتي ستمنح للبلديات ضئيلة جدا فحبذا لو ترفع إلى 10% أو أكثر وتخفف من النسبة الخاصة بالصندوق المشترك.

حتى أصبح عمالها مسرحين ويشكلون رقما مهما في تفاقهم أزمة الباطلة وهنا أقول: هل المجهود التنموي لهاتين العشريتين من عمر الجزائر المستقلة ذهب سدى ولم يقدم أدنى مردود للاقتصاد الوطني؟

سيدي الوزير إذا كانت تعاني الجزائر اليوم من مشاكل اجتماعية واقتصادية فالسبب في ذلك راجع لعدم المداخيل خارج المحروقات خصوصا وأن الجزائر كانت تملك من المصانع ما تملك وتملك من الثروات الطبيعية ما تملك، فهل عجزت الجزائر وأبناؤها عن التصدير خارج المحروقات؟ وللتذكير فإن هذا السؤال كان مطروحا منذ حوالي سنة 1980 عندما كان الخطر يهدد الجزائر آنذاك بانخفاض سعر البترول، أي طوال عشرين سنة نجد أنفسنا لازلنا نتخبط في نفس المشكل الذي طرح في الثمانينيات.

وعليه إذا كانت كافة الوزارات المعنية تقدم لوزارة المالية احتياجاتها السنوية فيما يخص التسيير والتجهيز فماذا ستفعل وزارة المالية؟ هل بإمكانها تلبية كافة رغبات القطاعات الأخرى؟ ويبقى هذا السؤال مطروحا، خاصة وأنه في كل سنة تقدم الوزارات طلبات للوزارة المعنية والشيء الذي نحن بصدده مناقشته ضمن هذه الميزانية هو حوالي 12 مليار دولار مقسمة إلى ديون خارجية وإلى الفاتورة الغذائية ومقسمة كذلك للتجهيز، فنقول: ما الذي نناقشه نحن اليوم؟ فإذا كان هناك مدخول آخر خارج المحروقات فلم لانخوض الحديث فيه؟ وإذا كانت الدولة الجزائرية تحتوي على 31 مليون نسمة فإننا نقول: من الناحية الصناعية نجد اقتصادها أصابه الفشل ومن الناحية الفلاحية كذلك، فما هو دخل الجزائر من هذا الميدان؟ - أي من الإنتاج الفلاحي - وعلى الأقل ومنذ مجيء قانون 87/19 كانت الجزائر تملك قدرا يؤهلها الاكتفاء الذاتي وتربح 3 ملايين أو 4 ملايين فاتورة استهلاك المواد الغذائية، فهنا المشكل سيدي الوزير، ذلك أن المديونية الخارجية تعيش حالة العجز وإذا ذكرنا إعادة الجدولة يقال ثم ربح

(2) ماهي الإجراءات المتخذة للتخفيف من معاناة ضحايا الإرهاب؟
 (3) كيف تفسرون بقاء العجز في ميزانيات البلديات والذي أصبح مزمنا وهل من حل في الأفق؟
 (4) إلى متى تبقى الأجور على حالها؟
 شكرا على الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوزيدي مزغيش وأحيل الكلمة إلى السيد بوعلام عمري فليتفضل.

السيد بوعلام عمري: شكرا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، السادة أعضاء المجلس، السادة الوزراء، السلام عليكم.

إن قانون الميزانية يهدف إلى الاستجابة لبرنامج ما ألا وهو برنامج الحكومة ولكن هذه المرة وهذه السنة أي سنة 2000 نرى بأن هذا القانون الذي قدم إلينا، اعتبره كقانون وهمي وقانون خيالي وذلك لأنه لا يركز على أي مرجع موضوعي ودراسي ومنتسأل: كيف يمكن لنا أن نناقش هذا القانون في الوقت الذي لا نعرف فيه مشروع الحكومة، فهل يوجد أحد هنا على دراية بمشروع الحكومة؟ للأسف فلا أحد يعلم ذلك.

فهل جاء هذا القانون كتكملة لبرنامج الحكومات السابقة أم لبرنامج حكومة إسماعيل حمداني أم هو برنامج خاص بالسيد رئيس الدولة؟ فأنا أتساءل وعلى كل حال فمثل هذه الأشياء في بلادنا تعتبر طبيعية ونعمل كالعادة ضمن سياسة الترقيع (c'est tout à fait ainsi et c'est comme ça) وكيف يكون عكس ذلك خصوصا عندما نسمع رئيس الدولة يقول: إن هذا القانون الخاص بالميزانية ناقص ولا يخدم آفاق الاقتصاد المنتظر فهذا الكلام هو كلام رئيس الدولة، ورغم ذلك أحيل هذا القانون أمام البرلمان قصد المناقشة ورغم عدة انتقادات ونقائص أشار إليها البرلمانين خاصة في الغرفة الأولى إلا أنهم صادقوا كلية ما عدا بعض التعديلات على هذا القانون.

نفهم من هذا الكلام أنهم صادقوا على قانون لم ينل إعجابهم وهنا نقول ماهو تفسيرنا لهذا الأمر؟

أما الانشغالات في مجال التربية الوطنية فنجد بأن أكبر مشكل تتخبط فيه مؤسسات التربية الوطنية وخاصة المدارس الإبتدائية ألا وهو الاكتظاظ في الأقسام والذي يصل إلى خمسين تلميذا وأكثر، وهذا في بعض الولايات الجنوبية والسبب المباشر هو عدم فتح مناصب شغل جديدة وهذا منذ ثلاث سنوات.

المشكل الثاني وهو إلحاق المدارس بالبلديات من ناحية الصيانة والحراسة وغيرها وقد خلق لدى البلديات مشاكل جمة وجعل المدرسة لا تؤدي واجبها التربوي على أكمل وجه، أيعقل أن تلحق اللبنة الأساسية في ميدان التربية والتعليم بمؤسسة عاجزة؟ أظن أنه من الطبيعي أن تلحق المدارس الإبتدائية بالوصاية أي وزارة التربية الوطنية وهو ما يخلق متنفسا للبلديات والمدارس على حد سواء.

في مجال السكن: تكلمنا سابقا ونعيد الحديث مرة ثانية. إن تطبيق المرسوم الخاص بتوزيع السكن الاجتماعي خلق أزمة سكن جديدة وذلك للتناقض المجمعول في طياته فبهذا المرسوم لا يمكن أبدا توزيع السكن بطريقة عادلة وعادلة وذلك للاختلاف الشاسع بين ولاية وأخرى وبالأحرى بين بلدية وأخرى وطريقة التنقيط نفسها مجحفة ولا تترك أي اجتهاد لدى المنتخبين المحليين بعين المكان، والدليل على عدم تماشي هذا المرسوم مع الواقع هو العدد الهائل من السكنات المنجزة ولعدة سنوات لم تتمكن المجالس من توزيعها والذي يكلف الخزينة العمومية أموالا طائلة، أتساءل فأقول: أين هو المرسوم التنفيذي الجديد؟

في مجال الفلاحة: تعتبر ظاهرة الحرارة الشديدة والتي ضربت المناطق الجنوبية والتي أدت إلى إتلاف محاصيل التمور بحوالي 80% من المنتج مما ترك الفلاح عاجزا عن تغطية تكاليف التحضير للموسم القادم والسؤال المطروح: هل اتخذت الوزارة بمعية وزارة الفلاحة إجراءات استعجالية لهذا الغرض وأنهى تدخلي بـ:

(1) ماهي الآليات المقترحة في هذه الميزانية لتنشيط الاستثمار أو بعثه من جديد؟

في السنوات الماضية فحقيقة هناك تدهور في الديمقراطية وبتقهقر هذه الأخيرة لا نستطيع أن نحقق نموا اقتصاديا.

وبالتأكيد عندما نتحدث عن حقوق الإنسان الخاصة بالجزائريين والجزائريات خاصة وقد فقدنا (le principe de l'universalité) وكأننا قدمنا من كوكب آخر.

(et comme on avait la spécificité dans le socialisme, spécificité dans les Droits de l'Homme, spécificité dans ça, dans ça).

وختاما أقول لولا الديمقراطية ولولا التفتح ولولا وجود وتوفير الإمكانيات لكافة شرائح البلاد قصد التعبير وفرض الوجود فلن يكون هناك مخرج اقتصادي وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوعلام عمري والكلمة الآن للسيد جيلالي زاوي فليتفضل.

السيد جيلالي زاوي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه وسلم تسليما، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة الوزراء الأفاضل، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قبل أن أبدأ حديثي أشكر اللجنة المختصة التي عودتنا على العمل النبيل الذي تقدمه في كل مرة. يشرفني أن أساهم في مناقشة قانون المالية والميزانية لسنة 2000 وكما تعودنا على ذلك في كل سنة إلا أن هذا القانون يمتاز عن سابقه بكونه يستحق الألفية الثالثة وهذا يفكرني بقول الشاعر:

عيد بأية حال عدت يا عيد* بما مضى أم بأمر فيك تجديد أريد أولا أن أدلي ببعض النقاط: إننا لانشكك في وطنية ولا في كفاءة الوزراء والوفد المرافق لهم. تعودنا أيها السادة والسيدات أن نضع حساباتنا للميزانية على مواد البترول كأنه أمر محتوم، والكل يعلم أن الجزائر كانت يوما حية قائمة معتمدة على نفسها قبل اكتشاف البترول أين كانت صادرات الحوامض تفوق مئات الآلاف من الأطنان في منطقة

والإجابة على هذا السؤال تفرض علينا ذكر عبارة «عدم توفر السيادة لدى البرلمانين» وعليه فالسيادة أصبحت محدودة.

(Le Parlement algérien est une chambre d'enregistrement)

أردنا أم أبينا c'est ainsi وعندما نلاحظ هذا الشيء نرى بأن (la séparation des pouvoirs n'existe plus en Algérie) الفصل بين السلطات غير موجود تماما سواء أكان ذلك بين السلطة التنفيذية أم السلطة التشريعية أم السلطة القضائية.

(le procès de Cosider prouve encore davantage cette chose là)

يعني أننا قمنا بخلق إبداع. (on a quitté la séparation des pouvoirs pour rentrer dans le système de la confusion des pouvoirs entre les mains d'une seule personne).

وعندما ننظر لهاته الأشياء نتساءل عما بقي من نقائص وعن حيرة البرلمانين في مناقشة النصوص القانونية؛ كذلك عندما نتكلم عن الفصل بين السلطات نجد سلطة يطلق عليها اسم السلطة الرابعة (le quatrième pouvoir) الذي هو (le pouvoir médiatique) وفي بلادنا هذه السلطة إذا أطلقنا عليها سلطة لأنها غير موجودة قانونيا لكننا في الميدان نتحدث عن قوة السلطة الرابعة والتي تتمثل في سلطة أجهزة الإعلام.

إن هذه السلطة خاصة (les médias lourds) ليست بيد الدولة إنما هي موجودة في يد السلطة، وعضوا أن تكون في يد الدولة اعتبارا وأن كافة الجزائريين والجزائريات لهم حق فيها، كما أن كل الأحزاب السياسية لها حق كذلك في هاته الدولة خصوصا وأن أجهزة الإعلام تخدم المصلحة العمومية.

(elle participe à l'intérêt public aussi à la concrétisation d'un service public ; et les partis politiques participent à l'exercice et aussi à la gestion d'un service public).

ما معنى إذا حدث ومنعنا هاته الأحزاب السياسية من التدخل في هذا الجهاز؟ معنى ذلك الرجوع إلى الماضي أي الرجوع إلى الحزب الواحد والرجوع إلى الديكتاتورية، وتقهقر الديمقراطية، هذه هي الأشياء التي تلاحظ في الميدان وذلك لأننا كنا نملك مكاسب فيما يخص الديمقراطية وكأننا

السد أي «سد وزغت» لسقي سهل «غريس» والذي يعتبر من السهول الخصبة في الجزائر وللعلم فإن هذا المشروع انطلق في الإنجاز فعلا يوم الفاتح من سبتمبر عام 1998 بقرار من السيد أحمد أويحي رئيس الحكومة آنذاك وهو مشكور على ذلك وقد كررنا نفس الاقتراحات للسيد رئيس الحكومة، إسماعيل حمداني، في شهر جانفي سنة 1999 وذكرنا بأن سقي سهل غريس الخصب وسهل هبرة بإمكانيهما خلق - وبإمكانكم تسجيل ما أقوله فأنا مسؤول عن ذلك - 20 ألف منصب شغل وهذا في ولاية معسكر فبالأمس الماضي كانت هذه الولاية تقوم بجلب العمال من الولايات القريبة إليها وحتى من المغرب الأقصى، وبالمناسبة ألفت نظر المسؤولين المعنيين بالأمر ليتوقف المشروع المتعلق بتزويد مدينة وهران، هذه المدينة أيها الإخوة يقول عنها الذي يسكن فيها أو قاصدها وكأنها في عرس ونجد (les claxons de l'eau H24) وفي هذه الحالة نتساءل عن مصير البطال ومصير المحتاج، هل يشتري الماء أم الخبز أم الحليب أم ماذا يشتري؟ وعليه يجب أن لا يتوقف المشروع المتعلق بتزويد مدينة وهران والمحمدية بمياه سد فرقار لمعاناة هذه المناطق من مشكل خطير وما ينجر عنه من انعكاسات سلبية على حياة المواطن والفلاحة.

أما فيما يخص البلديات فإن العجز الموجود لاذنب للمجالس الشعبية الحالية فيه وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد جيلالي زاوي وأحيل الكلمة إلى السيد الميلود أو شريف فليتفضل.

السيد الميلود أو شريف: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الرئيس، السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر.

في البداية أود أن أسجل كلمة فيما يخص القانون الأساسي لعضو البرلمان.

المحمدية وحدها، أين مداخيل الكروم والزيتون والمواشي والخمر والفواكه والحلفاء وهذا ما افتقدناه بسبب تهميش الفلاحة ما دامت الآبار تدر البترول والغاز، فهل يتغير هذا الوضع بالدعوات والأمانى؟ أيها السادة والسيدات، لقد استمعنا لتدخلات السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ولم يخل أي تدخل من خطاباته من الحث على رفع الإنتاج بصفة عامة والإنتاج الفلاحي بصفة خاصة، كما لمح فخامته في خطابه إلى ذلك البلد الذي ارتقى إلى عدد المصدرين للمواد الغذائية وقد كان بالأمس القريب يعتمد في قوته على الغير، كما ذكرنا سيادته بحسرة وأسف بالفاتورة التي تدفعها الجزائر سنويا لاستيراد المواد الغذائية.

على الدولة، أيها السادة، أن تغير نظرتها في هذا القطاع أي القطاع الفلاحي وتعمل على تقديم مساعدة حقيقية للفلاحين ولاسيما في تخفيف الديون وتخفيض أسعار عوامل الإنتاج بأكملها.

نعم على الدولة أن تغير نظرتها في هذا القطاع وأن تقدم مساعدة حقيقية للفلاحين ولاسيما تخفيف الديون وتخفيض أسعار عوامل الإنتاج وتسوية الوضعية القانونية للعقار الفلاحي لتسهيل المعاملات مع المؤسسات المالية وذلك لأن الفلاح يعاني يوميا من هذه المشاكل ولاسيما في ولاية معسكر والتي تعتبر ولاية فلاحية بالدرجة الأولى والتي خيم عليها الجفاف ونقص المواد المائية منذ سنوات عديدة، نعم هذه الولاية خيم عليها الجفاف واشتكت من نقص الماء لسنوات عدة مما دفع بهؤلاء المنتجين الذين كانوا بالأمس يشتغلون ويشغلون الآلاف من العمال - نعم لقد كانوا يشتغلون ويشغلون يداً عاملة معتبرة - أصبحوا اليوم في تعداد البطالين، وفي هذا الإطار سبق لي وأن اقترحت يوم 30 مارس سنة 1998 أمام حكومة السيد أحمد أويحي آنذاك وفي هذه القاعة باستغلال مياه سد فرقار لتزويد مدينة وهران بالماء الصالح للشرب وكذلك تزويد منطقة المحمدية بمياه السقي وتخصيص سد وزغت والموجود بولاية معسكر الذي يزود حاليا مدينة وهران ويبقى هذا

النزهاء هم الضحية في نهاية المطاف لأنه من الممكن ونظرا لظروف مالية أحيانا ظرفية لا يستطيع بعض المتعاملين أن يصرحوا في الوقت المناسب وبالتالي تسلط عليهم عقوبة وهؤلاء المتعاملون هم في الحقيقة المورد الأساسي للضريبة وكما يقول المثل أو الحكمة «الضريبة تقتل الضريبة» وهو أمر معروف عند الاقتصاديين بـ (l'impôt tue l'impôt).

لدي ملاحظة أخرى فيما يخص التعريفية الجمركية، ما يلاحظ أن تغيير النسبة كل سنة يؤثر سلبا على الاستثمار لأن دراسة مشروع ما تتطلب فترة زمنية تتراوح ما بين سنتين إلى خمس سنوات وبطبيعة الحال فإن التقلبات في تغيير النسبة تجعل هذه المشاريع لا تخرج إلى الوجود.

أما الملاحظة الثانية فتخص ارتفاع الحقوق والرسوم الجمركية على المضخات والأسمدة بصفتها كعوامل إنتاج من 25% إلى 40% والحقيقة أن هذه النسبة لا تيسر في اتجاه تشجيع الفلاحة التي لا بد أن تكون هي الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني.

فيما يخص المنح العائلية فإن فكرة إلزام أصحاب المؤسسات الاقتصادية بدفع المنح العائلية للعمال يجب إعادة النظر فيها لأنها لا تأتي بالنتائج المرجوة فعوض أن يشغل أرباب العمل عمالا ذوي عائلات يلجؤون إلى توظيف شبان عزاب حتى لا يدفعوا هذه المنح والحقيقة أن المؤسسة الاقتصادية لا تتكفل بالجانب الاجتماعي الذي يعد من دور الدولة، لذا يجب إعادة النظر في هذه الفكرة.

فيما يخص نقطة أخرى وتخص ميناء الغزوات وبالضبط المحطة البحرية، المؤسف في الأمر أننا طرحنا السؤال مرات عديدة على المعنيين بالأمر وحتى على مستوى الحكومة فما هي الأسباب التي تحول دون فتح هذه المحطة للمسافرين؟ خاصة أن هذه المنطقة وحتى مناطق أخرى من الجهة الغربية ستسفيد من هذا المشروع لأن المنطقة كما جالية معتبرة في الخارج تزور الوطن كل سنة وقبل غلق الحدود البرية مع المغرب كانت تأتي عن طريق

صراحة أتساءل لماذا هذا التماطل في استدعاء اللجنة المتساوية الأعضاء؟ حتى إن القانون العضوي قد أغفل المدة التي تستدعى فيها هذه اللجنة إلا أن هناك حكمة وعقلا يقولان «لا بد من توفر مدة معينة ومحترمة ومعقولة لاستدعاء هذه اللجنة»، وصراحة أرى أن هذه المؤسسة وبدون هذا القانون.. وهنا أشير إلى جانبه المادي بقدر ما أشير إلى الإطار القانوني الذي يجب أن يعمل فيه عضو مجلس الأمة، وعليه أضم صوتي لصوت كل الإخوة الذين طرحوا هذا الموضوع حتى نخرج من هذه الورطة في أقرب وقت ممكن.

أما فيما يخص قانون المالية والميزانية لسنة 2000م ومساهمة في إثراء النقاش حول هذا القانون بودي أن أقدم بعض الملاحظات والاستفسارات عن بعض جوانب هذا النص المعروف علينا. وقبل الولوج في الموضوع أغتنم هذه الفرصة لأشكر اللجنة المختصة على العمل المثمر الذي قامت به، كما أشكر كل الإخوة الزملاء والزميلات الذين تدخلوا قبلي وتطرقوا إلى عدة نقاط أو عدة مواضيع كانت تشغل بالي ولا سبيل لتكرارها.

سيدي الرئيس، السادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر. الملاحظة الأولى: لقد تتبعت كل قوانين المالية منذ سنة 1977م، أي منذ تأسيس المجلس الشعبي الوطني وفي كل سنة هناك توصيات لتنويع مصادر تمويل ميزانية الدولة وعدم الاعتماد على البترول لكن إلى يومنا هذا لاتزال ميزانية الدولة تمول بجزء كبير من إيرادات البترول رغم رصد أموال طائلة لقطاعات منتجة مثل الفلاحة والصناعة لكن النتيجة بقيت ضئيلة جدا فالإلى متى نسير في هذا الاتجاه؟

النقطة الثانية، تتعلق برفع الغرامة من 25% إلى 40% بالنسبة للمتعاملين الذين يتأخرون عن دفع الضريبة. بكل صراحة أرى أن هذا الإجراء ردي وتعسفي أكثر منه وسيلة لحث الناس أو حث المتعاملين على دفع الضريبة لأن المتعاملين

هذا الأمر - نسبة أعلى من نسبة 5% لتستفيد منها البلديات وهو ماسبقني إلى ذكره زملاء وبالتالي نشجع البلديات على اكتساب موارد أخرى حتى تستطيع أن تلبى على الأقل حاجيات بلديتها ومواطنيها.

أما النقطة الثانية وقد سبقني كذلك إلى ذكرها زملاء فمن الأجدر قبل أن نقدم قانون المالية أن نبحث مايجري في المؤسسات الصغيرة والمعروف بـ (le compte financier)، كم صرف بها؟ وكم بقي لها؟ وأي ميدان يحتاج إلى ميزانية أكثر؟ حتى تكون التقديرات صحيحة، وبصفة عامة فإن قانون المالية - وأضم صوتي لأصوات الزملاء الذين سبقوني - تمتاز بعض موادها بالطابع القمعي (le caractère punitif de certains articles) وهي بهذه الطريقة تجعل أشخاصا معينة تدفع الثمن كالأجير والموظف والتاجر الصغير.

(pourquoi faut-il faire payer à ces gens réguliers leurs régularités?)

وفي هذا الشأن أتساءل لماذا نقلل من دور التوعية وتربية المواطن على المدى الطويل وليس علينا التفكير في الحل العاجل فقط؟ إن موضوع التربية ليس حديث الساعة، إنما هو امتداد متواصل ومتابعة مستمرة تنشأ منذ الصغر ولا أتطرق إلى ميدان التربية اليوم لأنه موضوع واسع وشاسع لا نستطيع الحديث عنه اليوم ولكن نقول لابد من تربية المواطن بداية من مرحلة الطفولة الأولى وحثه على احترام القوانين وعلى احترام ما يترتب من ضرائب وغيرها وكذلك توعية المواطن حيث لا تبقى هذه التوعية مجرد كلام فالضرائب تصلح لبعض الأمور التي يعاني منها المواطن يوميا (il faut sensibiliser le contribuable en lui expliquant les bienfaits de la contribution) ومعنى ذلك أن يكون هناك توضيح للمواطنين، فنحن نطالب المواطنين بدفع الضرائب ولكن هؤلاء المواطنين يجهلون الفائدة من الدفع! إذن لابد من معرفة إلى أين تذهب الضرائب ولابد أن يتولد لدى المواطن إحساس بمنفعة هذه الضرائب ليتعود عليها ويواظب على دفعها بدلا من التهرب منها.

إسبانيا والمغرب. من جهة أخرى فهي تساهم كذلك في تخفيف العبء عن ميناء وهران الذي يختنق في فصل الصيف، كما أن لفتح هذا الخط البحري انعكاسات إيجابية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على سكان المنطقة وحتى التقليل بنسبة كبيرة من ظاهرة التهريب لأن المنطقة حدودية.

وأخيرا لدي نقطة حول إنجاز الطرقات السريعة، وبكل صراحة فأنا لأؤيد الرأي القائل بأنها غير ضرورية في الوقت الحاضر لأن كل من يسلك اليوم طريقا وطنيا يلاحظ الصعوبات الكبيرة التي تشهدها هذه الطرقات وانعكاساتها السلبية سواء على حياة الناس أو على المردود الاقتصادي للوطن ولذلك لابد من التفكير في إنجازها ولو بقسط في كل سنة، حتى نصل - إن شاء الله - إلى خلق شبكة وطنية للطرقات السريعة.

وفي الأخير أشكر كل الإخوان على إصغائهم وشكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الميلود أوشريف وأحيل الكلمة إلى السيدة آسيا شانلي، تفضلي.

السيدة آسيا شانلي: شكرا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، زميلاتي زملائي، السلام عليكم. في البداية أستسمح الحاضرين لكوني لا أحسن التعبير بصفة جيدة باللغة الوطنية وعليه سأتكلم من حين إلى آخر باللغة الأجنبية.

أريد بداية أن أضم صوتي إلى أصوات زملائي فيما يخص الديون المتراكمة على عاتق الجماعات المحلية - المجالس الشعبية البلدية - التي تعيش وضعية صعبة جدا ولو أننا نعتبرها غير مسؤولة عن هذه الوضعية، بل كلنا نتقاسم معها الأتعاب، إذن نطلب كما طلب الزملاء من قبل إماماً مسح الديون وإماماً وضع آجال لها. ثم لماذا نطالب هذه الجماعات أو المجالس بدفع ثمن أخطاء غيرهم بدل أن نساعدهم؟ بزيادة - كان الوقت متأخرا للحديث عن

موجود بين ولاية «غليزان» وولاية «الشلف» وهو «سيدي يعقوب». ومشكل الري مطروح رغم توفر السدود ورغم الملايير العديدة التي دفعتها الدولة في هذا الشأن ولكن لما تعلق الأمر بقنوات تحويل المياه توقف كل شيء، ولناخذ مثالا عن سد «سيدي محمد بن عودة» الذي يمكنه أن يحل مشكل المياه الصالحة للشرب نهائيا في مدينة «غليزان» وما جاورها ولكن الحقيقة المرة أنه على بعد كيلومتر واحد من «سيدي محمد بن عودة» تنعدم المياه الصالحة للشرب أو لسقي الأراضي وذلك بسبب عدم وجود قنوات تحويل المياه، ونفس الشيء بالنسبة ل«سد قرقار» وقد سبق لي أن قلت إنه سيزود «سد وهران» بالمياه الصالحة للشرب. إذن نطلب - ولكم تمنيت لو كان السيد وزير التجهيز حاضرا - على الأقل معرفة إمكانية الاستفادة ولاية «غليزان» في النواحي التي ستمر عبرها القنوات التي توصل الماء إلى «وهران» وهذا المشروع موجود لدى السيد الوزير وعليه نلتمس منه إما أن يحققه أو يتترك توصية لمن بعده.

إن حل مشكل الري في ولاية «غليزان» يمكننا أن نضرب عصفورين بحجر واحد لأن هناك مصنعا قديما يقوم بصنع هذه القنوات (l'usine chariot) في «واد رهيو» إذن فالمصنع موجود والماء موجود ولكن القنوات غير موجودة، لماذا لا نضرب عصفورين بحجر واحد وننمي المصنع ونخلق مناصب شغل وفي نفس الوقت نروي الأرض العطشانة منذ سنوات بحيث سادها الملح وضاعت منها ثرواتها الفلاحية؟ وأؤيد ما قاله زميلي، لقد كان سهل «الشلف» وسهل «ميناء» مفخرة لنا وكذا الحوامض وزراعة البقول والزيتون، وهو الأمر الذي يسمح لنا بأن نطالب بتنمية المؤسسة الصغيرة لولاية «غليزان» التي نعتبرها فلاحية أصلا بدلا من المؤسسات الكبرى غير الناجحة الموجودة حاليا. لدينا مؤسستان والواحدة منهما لامثيل لها في إفريقيا بأكملها ومن المفروض أن تمول إفريقيا كلها بالسخانات، لقد أفلست وأصبحت توجر محلاتها للخواص لتخزين الحبوب.

دائما في نفس النقطة وبصفة عامة حول قانون المالية، أتساءل كيف يمكننا أن نضع في نفس المستوى المنتج مع المستورد؟ من غير المعقول أن يكون مستوى من ينتج ويساهم في تنمية الوطن - حتى ولو كانت النوعية تضبطها قوانين أخرى ولكن يبقى المنتج هو المساهم الأول في اقتصاد البلاد - في نفس المستوى مع المستورد الذي يجلب سلعا من الخارج بعملة صعبة (avec force devise) وألخص الملاحظة في فكرة وهي أننا لانستطيع أن نسوي بين (le secteur primaire productif et le secteur tertiaire que l'on pourrait considérer comme parasitaire) ولكن أرى العكس، فالتشجيع الحقيقي لا يكون إلا بتخفيف المنظومة المصرفية والتخفيف من حدة البيروقراطية في كل الميادين حتى تتمكن من الخروج من التبعية للمحروقات - إن سمحتم بهذه الكلمة - لكي لا نظل دائما تابعين (la vessésitude des prix du baril du pétrole).

كما يجب الرجوع إلى أصلنا وأصلنا هو الأرض، فعلينا أن نشجع الفلاحة والقائمين عليها وتعميم ذلك سواء على المؤسسات الصغيرة أو الملاكين الصغار. يوجد صندوق وطني لمساعدة الفلاحين وهو يقتضي أن يكون لكل فلاح 6 أو 7 هكتارات ومن يملك أقل من هذه المساحة لا تقدم له مساعدة وهنا أرى العكس، فمن يملك أكثر لا يستحق المساعدة لأنه وبكل بساطة قد استصلح أرضه ولكن من لديه هكتار واحد أو هكتاران هو من يحتاج إلى مساعدة والأمر يتطلب ذلك حتى وإن اقتضى الأمر إنشاء تعاونية تضم فلاحين صغارا أو من يملكون قطع أرض صغيرة حيث يتم التعاون فيما بينهم ويستعملون كل ما يلزم للفلاحة.

إن الحديث عن الفلاحة يجرنا إلى الحديث عن الري وأذكر على سبيل المثال ولاية «غليزان» التي أنتمي إليها والتي بحوزتها ثروة مائية كبيرة وكبيرة جدا أذكر منها «سد قرقار» المعروف الذي سيزود مدينة «وهران» بالمياه الصالحة للشرب «وسد سيدي محمد بن عودة» و«مرجة سيدي عابد» وإمكانية استعمال سد

طبعاً لكل هذه النسبة إذن فلماذا تصرف كل تلك المبالغ؟ ولماذا لانستعمل بطاقات التعداد مثلما هو معمول به في المؤسسات الأخرى والثانويات والمدارس الداخلية؟ عندما تكون البطاقة متوفرة ويعمل بنظام البطاقات يكون تحضير الوجبات حسب عدد المرضى الذين يرغبون فعلاً تناول الأكل في المستشفى. فلماذا إذن تبذير البقية؟!

(tant de malades veulent manger, je prépare pour ce nombre de personnes qui veulent réellement manger dans cet hôpital, pourquoi gaspiller le reste pour que ça aille, cru ou bien cuit dans les sachets en plastiques à la sortie de.....)

..... لا يهمل، هناك نقاط أخرى قد سبقني إلى ذكرها الزملاء، أكتفي بهذا القدر وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيدة آسيا شانلي والكلمة الآن للسيد السعيد معافية، ناديناها قبل قليل ولم يكن حاضراً، فليأخذ الكلمة.

السيد السعيد معافية: شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن تدخلني في قانون المالية لسنة 2000م والذي اتخذت فيه إجراءات رديعية لضمان محصول ضريبة أوفر سيكون مختصراً لأن جل النقاط ذات انشغال الساعة قد تدخل فيها الزملاء ومنها خاصة مسح ديون البلديات، الإنعاش الاقتصادي، حماية الإنتاج الوطني، السكن الاجتماعي، تشجيع الاستثمار، إعادة النظر في تسعيرة الكهرباء والغاز في الهضاب العليا والمناطق الجنوبية.

أما الملاحظات التي أودّ الإيداء بها فهي كالتالي: بالنسبة للمادة 54 فهي تعتبر غامضة من حيث تصنيف النشاطات المهنية الملوثة بالنسبة للرسم والتي تتطلب رخصة من الوزارة المعنية أو الوالي فإلى أي حد تتوقف صلاحيات الوالي لتبدأ صلاحيات الوزير؟

كذلك بالنسبة لمركب الحليب أستفسر لماذا لانشجع هذه المؤسسة الصغيرة التي من جهة تقوي الإنتاج الفلاحي ومن جهة ثانية تخلق مناصب شغل يمكننا التحكم فيها بدلاً من مصنع كان من الأجدر أن يشغل آلاف الأشخاص أو بالأحرى آلاف الشبان ممن تكونوا بالعملة الصعبة في الخارج ولم يجدوا مناصب شغل نظراً لكون المصنع مقفولاً والعمل غير متوفر.

أتطرق الآن إلى موضوع آخر، ففي قراءتي لقانون المالية وجدت زيادة تقدر بـ 20% عن تقديرات مصاريف الجامعات.

فيما يخص الأحياء الجامعية كلنا يعلم الحالة التي يعيشها الطلبة في الأحياء الجامعية، فلا الطلبة راضون على معيشتهم في الأحياء الجامعية بحيث تعد وضعيتهم كارثة فعلاً، ولا الوزارة قادرة على تلبية رغبات هذه الشريحة، لماذا إذن لانشجع الخوصصة؟ وقد سبقتنا دول أخرى إلى ذلك وأعني بذلك إنشاء أحياء جامعية تابعة لخواص وتخضع لقوانين حتى لا يتجاوزها أي أحد وحتى إن كانت مؤسسة خاصة تستعمل بنايات كأحياء جامعية لا يتبعها تسريح لعمالها والقصد من وراء ذلك هو التخفيف من عبء وزارة التعليم العالي من حيث الإقامة والإطعام.. إلخ حتى تلتزم بدورها الحقيقي وهو الإشعاع الفكري والبحث العلمي والمساهمة في تطوير البلاد.

فيما يخص المستشفيات فلا الوزارة قادرة على حل مشاكل المستشفيات ولا المرضى راضون عن المعيشة المزرية داخل المستشفيات، وفي هذا الشأن لدي اقتراح -ربما- يعتبر سابقاً لأوانه، لماذا لاتتحمل المؤسسات الخاصة أعباء الإطعام والإيواء في المستشفيات؟ كلنا يعلم أن هناك ميزانية كبيرة تعطى للمستشفيات لغرض إطعام المرضى غير أننا نعلم كذلك أنه إذا دخل أحدنا المستشفى فلا يستهلك كل ما يصرف فيه.

ورد في القانون تخصيص 70% من الأسرة المخصصة للمرضى وفي نسبة 70% تصوروا كم من مريض يأخذ وجبته في المستشفى؟ لوجود

السيد الرئيس: شكرا للسيد السعيد معايفية والكلمة الآن للسيد علي الطاهر.

السيد علي الطاهر: شكرا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، السادة الوزراء، زملائي زميلاتي أعضاء مجلس الأمة، سلام الله عليكم وبعد. لدي بعض الملاحظات فيما يخص القطاعات التالية:

أولا: قطاع الفلاحة، إن الأموال التي صرفت على هذا القطاع كان من المفروض أن ترفع من صادرات الإنتاج الفلاحي إلى مستوى أفضل مما هو عليه، لكن نظرا لعدم سلامة الدراسات والتخطيط المحكم تبذرت جل الأموال في التنقيب العشوائي للآبار العميقة في غياب دراسة هيدروجيولوجية والاستصلاح غير المؤسس على مقاييس علمية بداية من اختيار الأراضي إلى القائمين على استصلاحها، والمشكلة التي يعاني منها هذا القطاع خاصة في المناطق الجنوبية التي لاتعتمد على الأمطار أو السدود هو غلاء تسعيرة الكهرباء التي أثقلت كاهل الفلاح، الأمر الذي أصبح يفرض مراجعة تسعيرة الكهرباء بأي طريقة كانت إن أردنا التحدث عن الفلاحة في الجنوب.

أما فيما يخص التعليم الوزارية رقم 357 المؤرخة في 19 - 07 - 1999م المتعلقة بوضع حيز التنفيذ لسياسة رد الاعتبار لتربية الإبل فإن مربّي الإبل في الولايات المعنية قد استبشروا خيرا بهذه الالتفاتة المشجعة إلا أنه بعدما شرعت المصالح الفلاحية على مستوى الولايات بتنفيذ الإجراءات الإدارية وشرح التعليم الوزارية فوجئ الجميع بأن المنحة المالية لايستفيد منها سوى الحيران المولودة بعد تاريخ إمضاء التعليم الوزارية أي بعد 19 - 07 - 1999م مع العلم أن الناقاة لاتلد سوى في فصل الربيع أي ما بين شهر فبراير وماي ومعنى ذلك أن الاستفادة غير واردة، لذا نرجو إعادة النظر في شرح كيفية تطبيق هذه التعليم وشكرا.

أما بالنسبة لقطاع التربية فإن المسؤولية الملقاة على عاتق هذا القطاع الاستراتيجي يدركها الجميع،

جاء في المادة 93 ذكر الكوارث التكنولوجية الكبرى وكذا الكوارث الطبيعية إلا أنها غير محددة بدقة، لذلك يرجى من السيد الوزير توضيح المادة أكثر لإزالة الغموض.

إن وضعية البنوك الحالية في الجزائر لاتتماشى ومقتضيات الاقتصاد الحديث لذلك فإن إعادة النظر في ميكانيزمات هيكلية البنوك فيما يتعلق بالاستثمار والقروض والتجارة أمر ضروري وملح لإنعاش الاقتصاد الوطني. لقد لوحظ في محتوى قانون المالية لسنة 2000م عجز مالي بقيمة 226 مليار دينار، والسؤال المطروح للسيد الوزير، ماهي التدابير والإجراءات التي تنوي الحكومة - أي الدولة - اتخاذها لمعالجة الوضعية؟

ثانيا، مالو حظ في المدة الأخيرة من خلال تصريحات بعض الأشخاص القول بأنه خلال السداسي الثاني سيدرج قانون المالية التكميلي. نحن الآن بصدد الحديث عن قانون المالية لسنة 2000م في حين بدأنا نتكلم عن قانون المالية التكميلي، إذا كان هذا صحيحا، فما هي الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى إعداد قانون المالية التكميلي؟ وماهو الهدف من ذلك؟ يعرف بأن ميزانية الدولة مبنية على المحروقات بنسبة 95% ماهي الإجراءات - سيدي الوزير - التي ستتخذها الحكومة القادمة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات؟

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة المختصة عما بذلوه من جهد لإبراز هذا التقرير القيم. وفي الأخير لايسعني إلا أن أترحم على روح الفقيد، أختينا وزميلنا وعزيزنا السيد مصطفى بشيري الذي وافته المنية يوم الخميس 09 ديسمبر 1999م ونتوجه بتعازينا الحارة لعائلته راجين من الله عز وجل أن يرزقهم الصبر والسلوان وأن يتغمد روحه برحمته الواسعة، كما أتمنى الشفاء العاجل لأختينا وزميلنا محمد بوشكير الذي أجريت له عملية جراحية على مستوى القلب. شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(3) عدم إنجاز المشاريع السكنية وتسليمها في وقتها المحدد.

(4) عدم تكافؤ وسائل الإنجاز وتباينها من جهة إلى أخرى. شكرا على الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد علي الطاهر والكلمة الآن للسيد محمد الشريف عباس، فليفضل مشكورا.

السيد محمد الشريف عباس: بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة الوزراء ومرافقيهم، زملائي زميلاتي أعضاء مجلس الأمة الموقرين، بادئ ذي بدء أحييكم.

يسعدني أن أساهم في نقاش موضوع حساس وهام وذلك هو قانون قانون المالية لسنة 2000م، وجدير أن أتفادى أي تكرار وأقتصر في تدخلي - بإيجاز- على بعض المواضيع والمسائل التي أعتقد أنها ذات أهمية قصوى تحتاج إلى التأكيد والتوضيح.

وبديهي أن المجلس الشعبي الوطني قد صادق على قانون المالية الذي بين أيدينا ولهذا يبدو في نظري أنه من الجدية بمكان الإقتصار على التوجيهات التي يمكن أن تكون في شكل توصيات بالنسبة لقانون المالية التكميلي، ومن هذه التوجيهات التي قد يتبناها أو يوحي بها مجلسنا الموقر:

أولا: المواد القانونية التي تمس بالقدرة الشرائية للمواطن والمواد التي تنص على تخفيضات جمركية على بعض البضائع بنسبة 7% وهي بضائع غير موجهة للاستهلاك الواسع فهي مواد تجهيز في أغلبها وإن كانت هذه المواد في حاجة إلى عناية فإن المواد ذات الاستهلاك الواسع مثل الحبوب ومشتقاتها وكل المواد الأساسية في استهلاك الفرد هي في حاجة إلى عناية أكبر، خصوصا عندما ندرك أن سياستنا العامة تدرك في جانبها الاجتماعي وتشدد على ضمان التوازنات

والجميع يحكم عليها لالشيء إلا لأنها تمس كل شرائح المجتمع وكل فرد له نصيب فيها. ليس عيبا إن كان الجانب الأكبر من ميزانيتها يذهب إلى التأطير مادامت ملزمة بأن توفر مقعدا لكل طفل بلغ سن الدراسة لكن ما نلاحظه هو أن توفير الوسائل اللازمة لإعداد الأجيال ومؤطريهم مقيدة فيه مع بعض التطلعات الأخرى، فلا المدارس تسلم في وقتها وإن سلمت تأخرت التجهيزات! فكيف يمكننا أن نعد أجيال 2005م الذين تدرسوا في السنة الماضية وهم الآن لا يعرفون شكل الوسائل التعليمية التقليدية وبالأحرى جهاز الإعلام الآلي والتعامل مع الأنترنت، لذا أرى أنه بات من الضروري أن تحدد الأولويات في توزيع الاعتمادات المالية وأن تعطى عناية للوسائل والتجهيزات نظرا لارتباطها الوثيق بالمتعلم والمعلم.

كما يجب كذلك على الوزارة الوصية أن تعمل على برمجة تجهيز المدارس النائية والبعيدة عن مصادر التموين قبل غيرها وقبل الافتتاح الرسمي للموسم الدراسي كما يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن التكوين أثناء الخدمة يتطلب توفير وسائل نقل خاصة للمديريات التي توجد بها مدارس في مناطق بعيدة ومعزولة لايسمح بإغلاقها واستدعاء المعلمين والأساتذة للتكوين بل يستحسن نقل المكون إليهم.

قطاع السكن، من المعروف والمسلم به أن السكن ضرورة اجتماعية وحضارية يجب أن يحظى بعناية كبيرة سواء من حيث التصميم والإنجاز والمراقبة والخضوع لمقاييس تسمح بطول عمره لأنه عامل استقرار وتطور حضاري في الحياة الإنسانية، والسكن حرمة يجب أن تراعى فيه الأصالة والتقاليد الاجتماعية لشعبنا غير أن ما نلاحظه في الواقع لايعكس هذا الطموح بسبب العوامل التالية:

(1) نوع السكن الذي لايتماشى والطابع المحلي لمختلف مناطق البلاد.

(2) عدم استغلال المواد المحلية وتطويرها في إنجاز المشاريع السكنية للتخفيف من كلفتها.

رابعاً: هناك جانب أكن له درجة من الاعتزاز والتبجيل وما يفوق المصالح الخاصة، وهو جانب الشؤون الاجتماعية للمجاهدين وذوي الحقوق بالإضافة إلى النواحي التاريخية والثقافية المتصلة بثورتنا المظفرة والكلام الذي سأقوله ليس دفاعاً عن هذه الشريحة بقدر ما هو إحقاق للحق، لقد سمعت وسمعتكم كلكم تدخلات - ليست في هذا المجلس الموقر - تتناول على منح المجاهدين وذوي الحقوق لدرجة المس بمعنوياتهم وكراماتهم ولو كانت أقوالهم حقيقة لهان الأمر لكن تلك الأقوال لا تستند إلى أية حقيقة وللتوضيح أكثر فإن الزيادة التي يتحدث عنها البعض هي في الواقع مخصصة لتغطية عجز الخزينة لسنتي 1998م - 1999م مضاف إليها متطلبات سنة 2000م فضلاً عن أن هذه الزيادة تعني في حقيقة الأمر زيادة في عدد المنح، إذن فالارتفاع هو في العدد وليس في المبلغ. ويعود السبب أيضاً في رفع الاعتمادات المخصصة للمنح إلى تطبيق المادة 156 والمادة 74 من القانون وهكذا فالزاوية التي يرى منها البعض هذه الزيادات هي زاوية خاطئة لا تستند إلى أية حقائق ولهذا أقول إن شريحة المجاهدين وذوي الحقوق تتأثر بما يتأثر به المجتمع وتحس بما يحس به وهؤلاء هم مواطنون وكل المواطنين لهم حقوق وعلیم واجبات وأعتقد أن المجاهدين وذوي الحقوق كانوا ولا زالوا في طليعة الذين يؤدون واجباتهم وخاصة عندما يتعلق الأمر بالوطن وحمائته وصون كرامته والحفاظ على سيادته، وأملمهم أن تنصفهم الأمة والدولة ولا تبخسهم حقوقهم.

هذه باختصار مداخلتی سيدي الرئيس، أشكر الجميع على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمد الشريف عباس والكلمة الآن للسيد أحمد صديقي.

السيد أحمد صديقي: شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

الضرورية التي تسمح للمواطن العادي بقدره شرائية متوازنة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تلك التخفيضات تخص سلعا تدرج ضمن الكماليات وصلت حتى إلى درجة مواد وأي مواد. وهذا فضلاً عن أنها في الواقع اقتطاع من الضريبة الجبائية لخزينة الدولة ونحن كمؤسسة لابد أن يكون انشغالنا أكبر بخزينة الدولة الضمانة للشؤون الاجتماعية والاقتصادية في السياسة المالية.

ثانياً: من المحاور الأساسية لترشيد هذه الميزانية نجد تشجيع الاستثمار وإنعاش التنمية وتجنب التضخم لكن حينما نقارن هذه المحاور مع الزيادات المقترحة في نسب بعض المواد والارتفاع المطرد للتضخم نجد أن مستوى القدرة الشرائية ينخفض باستمرار والإيرادات المنتظرة تدعو على الأقل إلى التساؤل، هل هي كفيلة بإنعاش التنمية خصوصاً عندما نعلم أن الموارد المحققة من إعادة جدولة المديونية الخارجية قد استهلكت.

ثالثاً: وهذه النقطة متصلة بالنقطة السابقة. إن جباية الأجور عرفت زيادة 13.7 في السنة الماضية وهذا بفضل احترام المؤسسات العمومية واجباتها الجبائية، لقد أتيت بهذا المثال لأصل إلى المادة 131 مكرر الخاصة بقيام أعوان الإدارة الجبائية بتحقيق معمق للوضعية الجبائية للأشخاص والتي تخص أساساً الوضعية المالية لأفراد المسكن الخاضع للضريبة ونمط معيشتهم.. الخ. أعتقد أن التهريب الجبائي يعرفه العام والخاص ولسنا في حاجة إلى تبيان في هذا المقام المبجل، الموقر، ولهذا أؤكد أن التفكير في حماية الأعوان المحققين من الرشوة بات أمراً ضرورياً ومن هنا أعتقد أيضاً أن سياسة جبائية دقيقة تحمي المحقق وصاحب الثروة وفي نفس الوقت هي وحدها الكفيلة بجلب إيرادات هامة، أقول تحمي المحقق من الطمع والرشوة وتحمي صاحب رأس المال من التعسف والغش.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير، هذه بعض الملاحظات التي أضعتها بين أيدي اللجنة المختصة لمجلسنا الموقر.

ومحاولة احتكار هذا المجال، فمهما كانت قدرة الحكومة فهي عاجزة عن تلبية طلبات المواطنين والمواطنات بل يجب فتح مجال المبادرة لكل من يريد ذلك (وفي ذلك فليتنافس المتنافسون)، بشرط احترام الإطار الأخلاقي في هذا الأمر، إنني لم أذكر حاجة هؤلاء المواطنين لأبسط غذاء أو لتزايد عددهم باستمرار عبثاً، بل لأدق ناقوس الخطر في ميدان استراتيجي وهو أمننا الغذائي المههد بقوة بسبب تحديات خارجية وعجز داخلي لا يعتمد إلا عمّا يدره البترول تلك الثروة الزائلة ويهمل الثروة الدائمة وهي خدمة الأرض وبالرغم من المديونية الخانقة التي تضايقتنا ولازلنا نضيق مداخل كبيرة بالعملة الصعبة لدفع فاتورة غذائنا وهو ما يجعلنا نؤكد على أنه لا يمكن بناء دولة قوية مهابة في الخارج ومحترمة في الداخل بدون تحقيق الأمن الغذائي ولا أمن غذائي إلا بفلاحة قوية ومتطورة علماً أنه لا تزال إلى غاية اليوم أراض زراعية ورعوية غير مستغلة بكل طاقاتها، وهناك تخلف في استعمال التقنيات العصرية في هذا الميدان من قبل الفلاح كما أن عجلة الاستثمار بطيئة جداً في هذا المجال أكثر من غيره وذلك لأسباب معروفة لدى الجميع ومن أجل الإسهام في بعض الملاحظات والاقتراحات لتصحيح وضع هذا القطاع الحساس أقدم الرؤية التالية:

أولاً: ضرورة ضبط سياسة فلاحية واضحة وثابتة في أساسياتها وأخص بالذكر هنا ضرورة تنظيم الجانب العقاري الفلاحي وحل هذه المشكلة العويصة التي تعد من أكثر الأسباب عرقلة لهذا القطاع بل أكبرها وكذا ضرورة دعم أكبر لتربية المواشي وتطوير المناطق السهبية الشاسعة والتي لا تزال رغم المجهودات المبذولة فيها تحتاج إلى عناية أكثر.

ثانياً: ترشيد السياسة المائية في القطاع الفلاحي، إننا نسجل بكل أسف النقص الهائل في ميدان إنجاز السدود المائية وإن المناطق السهبية تتوفر على مخزون مياه معتبر سواء جوفية

السيد رئيس مجلس الأمة، معالي الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تقبلوا مني التهاني الخالصة لكم جميعاً بحلول شهر رمضان المعظم ومن خلالكم أهني كذلك الشعب الجزائري والأمة الإسلامية جمعاء وبعد:

إن الأزمة التي تعصف ببلادنا والتي شوهدت المجتمع وهزت أركان الدولة وأصابتها بضعف وهشاشة تجعلنا نلح في طلب التعجيل بالحلول ولا يمكن تقبل المزيد من التأخير لأن وضع البلاد وأحوال الشعب لم تعد تطيق تحمل تبعات وآثار هذه الأزمة المتعددة الأوجه كما يجب علينا دخول الألفية القادمة بحالة أفضل مما نحن عليه نظراً لضخامة التحديات التي يطرحها هذا القرن الجديد ومن أجل ذلك يجب علينا أن ندرك بأننا لن نفلح في نيل ما نريد بترقيعات جزئية بل باتخاذ مجموعة من الإجراءات الجريئة ذات الأبعاد الاستراتيجية في الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية. وفي الجانب الأخير أريد إثارة بعض النقاط فيما يخص قطاعاً أرى بأنه قطاع استراتيجي رقم 1، وأطلب تدقيق النظر في أبعاء وتأثيرات هذا القطاع ليس في حاضرنا فقط بل كذلك على مستقبلنا ومستقبل الأجيال القادمة وأقصد هنا قطاع الفلاحة وإن سياسة الاتكال على مداخل الريع البترولي المتدفقة علينا تارة بسخاوة وتارة بعكس ذلك حسب آليات تحديد الأسعار العالمية التي يصعب علينا التحكم دائماً في توجيهها لمصلحة بلادنا. إن هذا الريع البترولي الذي غطى أزمة الضعف الاقتصادي للجزائر لسنوات طويلة عاجز اليوم عن توفير هذه التغطية وعاجز عن التخفيف من حدة الأزمة الاجتماعية المتردية صعبة الاحتمال من طرف المواطنين الفقراء الذين اتسعت دائرتهم بشكل رهيب وذلك ما نلاحظه في مطاعم الرحمة كمثال بسيط، ففي أية بلدية من بلدياتنا قد تبين لنا توسع دائرة المواطنين الذين أصبحوا عاجزين عن توفير أبسط قوت يومهم ولن ينفع في هذا الحال الاكتفاء بحملات التضامن التي تنظمها الدولة

لا يرجع ذلك إلى الإطار الفلاحي بقدر ما يرجع إلى ضرورة إعطاء مكانة أكبر لأجهزة الإرشاد الفلاحي ووضع آليات لتطوير فعاليته وهنا لابد أن نذكر ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي الواقعي وكذلك إنفاق ما يلزم من أموال عليه لأنها مهما ارتفعت لا تذهب سدى.

خامسا: دعم الاستثمار الفلاحي الكبير، وتشجيع ملاك الأراضي على عقد شراكة مع أصحاب رؤوس الأموال لتحقيق استثمارات كبرى بدل اكتفاء هؤلاء الملاك باستغلال أراضيهم الزراعية بإمكانياتهم البسيطة التي لن توصل إلى تطوير القطاع الفلاحي مهما كانت جهود هذا الفلاح أو جهود الدولة في دعمه وهنا نرى ضرورة إحداث جهاز خاص بتشجيع الاستثمار وتسهيل إجراءاته في ميدان الفلاحة.

سادسا: ضرورة ربط سياسة الدعم الفلاحي بدعم الإنتاج لا بدعم الشخص أي الفلاح، فمن ينتج أكثر ومن ينتج المواد الأهم هو من يحظى بالدعم الأكبر والعكس صحيح.

سابعا: الأخذ بعين الاعتبار لطبيعة كل منطقة وخصوصا بالنسبة للضرائب المرتبطة بالميدان الفلاحي فأراضي متيجة ليست كأراضي الجنوب ولا كأراضي السهوب، فهذه الأخيرة تتطلب تكاليف عالية لتحقيق مستوى مقبول ومردودية الأرض هناك أضعف من مردودية أراضي متيجة.

ثامنا: ضرورة تنظيم قطاع السهوب بوجه خاص وتقنين وضع المناطق الرعوية ومسحها وتحديثها وحمايتها بل توسيعها وتحسينها وفصلها بوضوح عن الأراضي الزراعية الأخرى لخلق مناطق رعي منظمة وواسعة تمكن ملاك الماشية من الرعي بسهولة وبوفرة وكذا التنقل بسهولة بين أراضي الرعي وتقليص الفوضى في هذا المجال وإلا فقد تظل الأراضي الصالحة للرعي في السهوب في تقلص باستمرار لكون 25% منها في حالة سيئة وربما نسبة 60% في حالة متوسطة ولكنها تتدهور باستمرار وفي ذلك ما يؤدي إلى انقراض أو تقلص الغطاء النباتي في السهوب مما يؤثر على الثروة الحيوانية سلبا وقد يصل بنا الحال إلى عجز كبير

أوسطحية ولكنها تظل ضائعة بكميات كبيرة كل سنة دون استفادة هذا القطاع الاستراتيجي منها وهذا ما يجعلنا نلح على ضرورة بناء سدود صغيرة خصوصا في ودياننا الكثيرة المعطاءة لرفع مردودية أراضيها وأذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض الوديان الهامة التي هي في حاجة إلى استغلال طاقاتها المائية الهائلة بولاية «الأغواط» مثل «واد الطويل»، «واد سيدي الناصر» «واد سبقات»، «واد مزي»، «واد جدي» وغيرها.

إن الفلاحة لن تتطور بدون تحقيق الوفرة المائية اللازمة، وبناء السدود قد أثبت نجاعته في هذا الميدان في كثير من البلدان في العالم ودول الجوار خير مثال عن ذلك. كما ننبه لوجود مشاريع آبار تنجز وتستهلك أموالها دون التحصل على أي منسوب للمياه بها وهو ناتج عن سوء اختيار لمواقعها وهو أمر يجب ملاحظته في إطار ترشيد السياسة المائية وترشيد الإنفاق فيها كما أننا نجد آبارا عميقة، مغلقة وغير مستغلة رغم توفرها على الماء إما بسبب عدم التجهيز لسنوات طويلة أو بسبب النزاعات أو عجز الفلاحين عن دفع مستحقات استغلالها من كهرباء وتجهيزات لذا يجب أن تقدم السياسة المالية للمياه في ميدان الفلاحة حولا تمنع بقاء هذه الثروات التي كلفت أموالا باهظة بدون استغلال.

ثالثا: وقف عملية التصحر، فالرمال والزحف مستمران على الأراضي الزراعية والرعية، كما ينبغي هنا تكثيف البرامج التي تحقق وقف التصحر، ويجب متابعة ماتم إنجازه من برامج وتقييمها بدل إنفاق أموال كبيرة ثم ترك هذه البرامج دون إيجاد صيغ للمحافظة على ما أنجز وتطويره مما يجعلها تندثر وتعود الأراضي إلى سالف عهدا جرداء من كل غطاء نباتي لعدم حمايتها في الفترة اللازمة خصوصا.

رابعا: تطوير الإرشاد الفلاحي، فبقاء الفلاح في الغالب الأعم بعيدا عن استعمال التقنيات العلمية المتطورة حتى البسيطة منها يؤكد على أن الإرشاد الفلاحي لا يزال متخلفا عن لعب دوره اللازم وقد

ذهابا و 70 دج إيابا يوميا وذلك خلال ثلاثة أيام أو أربعة، لعله يتحصل على المبلغ المستحق.

كذلك فيما يخص البريد، هناك بريد واحد ونجد به طابورا، والكل يعلم على اليقين أن منطقة «أفلو» باردة جدا ونحن لانسميها (la siberie) بل (la wiberie) نظرا لكونها منطقة باردة جدا وأصحاب هذه المنطقة وأركز بالذات على هذه القضية يسمعون ويرون أن هناك بلديات أقل برودة منها - سأنهي سيدي الرئيس - وهي مسجلة في التموين بالغاز الطبيعي، أما أصحاب المنطقة فلا يملكون إلا أن يضحوا، لماذا نطبق سياسة المثال الفرنسي: (deshabiller quelqu'un pour habiller un autre)

كيف نحرم مناطق تفتقر إلى التدفئة وهي في أمس الحاجة إلى التموين بالغاز خاصة الفقراء والمساكين ونمنح مناطق أخرى مكتفية وحرارة وليست بحاجة إلى تغطية في هذا المجال؟!

أما بالنسبة للمعوقين فقد وجدنا أنفسنا معوقين اللسان أمامهم، إنهم لم يجدوا أذانا صاغية لنداءاتهم المتكررة لكي يوفروا لهم حافلة تنقلهم من منطقتهم إلى بلدية «الأغواط»، وأستغل هذه الفرصة لأوجه نداء إلى معالي وزيرة التضامن لتتظن بعين الرحمة لهذه المنطقة بالذات ولمختلف المناطق المحرومة في ولاية «الأغواط»، إنهم يعانون الأمرين، كما أطلب كذلك مثلما طالب زملائي بإلحاح مسح مديونية البلديات وتجميع الصندوق المشترك للجماعات المحلية أكثر فأكثر.

هناك بعض النقاط أود ذكرها إن سمح بذلك السيد الرئيس، وليست بالكثيرة.

نظرا للصعوبات التي تعيشها بعض المناطق في ولاية «الأغواط» والمتمثلة أساسا في العزلة التامة لبعض البلديات وكذا عدم وجود نشاطات اقتصادية قادرة على امتصاص العدد الكبير من البطالين وتنشيط التجارة والنشاطات الحرفية وإنه وفي إطار قانون المالية لسنة 2000م...

السيد الرئيس: وكأنك لم تفهم ما قلته لك وهو أنك تجاوزت الوقت المحدد، انتهى.

في ذلك كما هو واقع جيراننا الذين يعملون على سد حاجتهم في هذا المجال بقطعان ماشيتنا المهربة عبر الحدود، فلنتدارك أمر السهوب ولننقن ولننظم الميدان الرعوي حفاظا على هذه الثروة الاقتصادية الهامة حفاظا على مدخول عائلات ملاك الماشية التي تشغل عددا كبيرا من الجزائريين وتسد حاجاتهم.

معالي الوزير، بعيدا عن تلبية متطلبات شريحة واسعة من المجتمع، فإنه يتميز بتدابير جبائية مثقلة لكاهل المواطن، فالبطالة في تزايد والفقير في تزايد والإصلاحات الاقتصادية التي تحمل المواطن ثمنا باهظا لتطبيقها منذ سنوات طويلة لا يلمس منها أية نتيجة في حياته ومعيشته بل كل سنة يزداد ثقل كاهله بمزيد من التضحيات حتى فقد الأمل أكثر فأكثر بما ينذر ما قد ينجر عن هذا الوضع الاجتماعي البائس من أخطار نفسية، تربوية وسياسية ولا استقرار عام للمجتمع.

سيدي الوزير، أتساءل كيف نقنع هذه الطبقة من المجتمع الجزائري التي نحن في اتصال دائم معها والتي تمثلها كمنتخبين؟ أتساءل كيف نرجع لها الثقة بدولتها وبمؤسساتها؟ وأعطي مثلا حتى يتضح المقال عن منطقة «أفلو» ولاية «الأغواط» فإن خمس دوائر تصب في هذه البلدية، فكل من له مشكل فيما يخص صندوق الضمان الاجتماعي في الدوائر الخمس يأتي إلى «أفلو» وكل من له مشكل خاص بالبريد ليتقاضى راتبه لا بد أن يذهب كذلك إلى «أفلو» وكل من يريد المعالجة أيضا عليه أن يلجأ إلى مستشفى «أفلو».

لكن تبقى الإمكانيات قليلة جدا علما بأن الدائرة الواحدة تبعد تقريبا بـ 40 كلم إلى 70 كلم عن بلدية «أفلو» فعندما نتوجه إلى صندوق الضمان الاجتماعي نتفاجأ بقولهم «عدم توفر الإمكانيات» أما في المستشفى فلا أثر للأخصائيين ولا يوجد ولا واحد هناك، علما أن بلدية «أفلو» تبعد عن المدينة الرئيسية وهي «الأغواط» بـ 100 كلم ومعنى ذلك أن الدوائر المذكورة تبعد بـ 170 كلم وحين يأتي المواطن المسكين الفقير لأخذ المبلغ المسدد من صندوق الضمان الاجتماعي يكلفه ذلك 70 دج

وعائلات تعيش.. كي يعصون الدولة ولا يدفعون، وأنتم تدفعونهم إلى التهرب من الدفع، هناك ناس لم يجدوا ما يأكلونه، وعائلات تعيش على 2800 دج! وعلى منح الشبكات الاجتماعية، فكيف يدفع رسم التطهير، والضريبة على الماء... إلخ؟

هذه مغالطة سادتي الوزراء، وسادتي أعضاء مجلس الأمة وسيدي الرئيس، وأستسمحكم لعرض هذه الوضعية المأساوية لأنها حزت في قلبي ولم أستطع كتمانها فأنا متكلم بها بكل صراحة، وأقول أمس تكلم السيد بوطويقة عن مسألة التدفئة في المدارس، ولا يزال أطفالنا في أكثر المدارس يعانون البرد، فلا يوجد، وأين هي البلدية التي هي قادرة اليوم على توفير الدفء لعشرين أو ثلاثين قسما أو أربعين وقسم واحد يستهلك أكثر من 10 لترات من الطاقة؟ أين هي؟ رؤساء بلديات وأعضاء مجالس بلدية يشترون المازوت للشاحنات من جيوبهم! بل ويقترضون، والناس تشتتمهم في الجرائد وقانون المالية يحاول دفعهم ليتجهوا إلى جيب المواطن! أنا أظن أن السيد رئيس الجمهورية عندما أعلن أن هذا القانون لا يلائم برنامجه، كان على حق!! لأن الطريق التي نسير عليها ليست هي الطريق القويم، فالشعب في الويل وقانون المالية يحلم، هذه المسألة الأولى، وعلى ذكر مسألة التدفئة أثنى ما قاله بعض الزملاء وهو أن هناك ناسا يعيشون في العاصمة - وأنا فيها هذه الأيام - في رحمة لكنني حين أعود إلى «البيض» فإننا في الجليل ليل نهار، فالغاز نسمعه يمر عبر أنابيب بلدياتنا ليتدفاً به في أوروبا ونحن نتقاتل على قوارير الغاز! لقد زارنا وزير الطاقة ووعدنا بتركيبة مالية ستخصص من أجل تزويدنا بالرياح السحري، لكننا حتى الآن نجهل ما يجري ولم نر شيئاً من ذلك في قانون المالية، فالاستثمار لا يبشر بخير، والشيء الذي أقوله عن هذا القانون بصورة عامة هو أنه من أجل قانون مالية تكميلي أفضل - فهذا قد فاتنا فيه الأوان - نطلب - ليس فقط من وزير المالية وحده ولكن من مختلف الوزارات - إيفاد وفود مشتركة! ويزور البرلمانين من الغرفتين الأولى

السيد أحمد صديقي: أشكر الجميع على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا والكلمة الآن للسيد جيدل بن الدين.

السيد جيدل بن الدين: شكرا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، السادة الوزراء المحترمون، السادة أعضاء مجلس الأمة، تحية لكم وبعد:

أبدأ مداخلتني هذه من مسألة المالية المحلية وأتمنى أن أسمع جيدا. إن المقاربة المختارة في معالجة المالية المحلية خاطئة ومحاوله طبع البلدية الفرنسية أو البلدية الأوروبية على البلدية الجزائرية خاطئة، فمعالجة المالية المحلية بالرسوم والضرائب كرسوم التطهير ورسم البناء وغيرها من الرسوم مقاربة خاطئة لأن الواقع ينفي هذا والمالية - أظنها - لاتعالج من المكاتب، ولا يكفي أن يكون الشخص خبيرا في المالية فحسب بل عليه أن ينزل إلى المدن الداخلية ويرى الويلات التي يعيشها السكان وحال البلديات وشجاعة المنتخبين في البلديات والصراعات الدائمة بينهم بغض النظر عن الصراعات الحزبية من أجل رفع معنويات المواطن فهم في صراع من أجل لاشيء، ليشعر المواطن فقط أن هناك مسؤولين يولونه اهتماما.

أتكلم عن مسألة المالية المحلية لأقول إن البلدية هي الخلية الأساسية للدولة وهي يد الدولة في «الدمشقة» فإذا كانت الدولة تريد أن تصل إلى «الدمشقة» لا يمكنها أن تعتمد في سير شؤونها على جيب المواطن البسيط ومن غير المعقول أن يكون جيب المواطن هو من يدفع الثمن، كلما كانت الميزانية غير متوازنة في البلدية.

لقد تكلم السيد يوسف براهيم من قبل عن الرسم العقاري في ولاية «الوادي» وأقول إن في منطقة «البيض» وفي المدن الأخرى الشبيهة بها ستدفعون سكانها - بهذه الطريقة - في الوقت الذي نجد فيه أشخاصا يفتقرون حتى للقمعة العيش

المعيشة وتدهور للقدرة الشرائية، ويا للأسف فهذا المشروع - ورغم الإرادة القوية قصد التغلب على بعض المصاعب - لم يأت بشيء يستطيع تحقيق الغاية الاجتماعية المنتظرة، كما نلاحظ أيضا - وبالرغم من تأكيد الحكومة على تدعيم التنمية والتحكم في التضخم وضمان الاستقرار الاقتصادي - أنه يتبين من خلال تفحص الأرقام أنه مشروع غير قادر على التخلص من عجز الخزينة، ولا في تمويل تنمية الاقتصاد، ولهذا فقد حان الوقت لإعادة النظر في كيفية معالجة قانون المالية وميزانية التسيير والأموال العمومية كما أنه أصبح من الضروري تقديم قانون خاص بالجباية المحلية يأخذ بعين الاعتبار مستوى المعيشة ومستوى التنمية الجهوية وإلا كيف نفسر أن الضريبة المفروضة على تجار محافظة الجزائر الكبرى على سبيل المثال هي نفسها المفروضة على تجار الجزائر العميقة وقد تكلم الإخوة عنها، والمدخول كما نعرف يختلف بأضعاف وأضعاف من المنطقة الأولى إلى المنطقة الثانية وهو ما قاله الأخ (L'impôt tue l'impôt)

سيدي الرئيس، السادة الوزراء، صحيح أن الجزائر تعيش تحت نتائج اختيارات ومناهج اقتصادية خاصة - في العشرية الماضية - جعلت الجزائر تعيش في حلقة مفرغة، ومهما بلغت درجة الإرادة في إصلاح تراكمات تلك المرحلة لازلنا بعيدين عن تجاوز هذه الأوضاع ولكن يقال إن الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك، فقد تأخر إقلاع الآلة الإنتاجية لاسيما في قطاع الفلاحة الذي يعد القطاع الوحيد في الوقت الراهن الذي لنا فيه قدرات ومؤهلات لنجعل منه قطاعا اقتصاديا محضا، وعدم بروز نتائج الاستثمار في هذا القطاع عقد الأمور أكثر، وهاته الوضعية أصبحت مصدر قلق تجاه أمننا الغذائي، وعدد البواخر الموجودة يوميا في موانئنا، والمحملة بالمواد الغذائية تثبت ذلك، ومهما بلغت السياسة المنتهجة في ميدان الاستثمار في قطاع المحروقات فإن الأرقام المقدمة من طرف سوناطراك مؤخرا قد أحدثت صدمة

والثانية الولايات الداخلية ويروا هذه البلديات وسكانها ومعيشتهم، ويروا هل يتحمل هذا من يعيش من جدا الشبكة الاجتماعية رغم أن البعض لم يكن له حظ فيها، ويروا هل تصل الدولة إلى الدشرة ويتحققوا أن على ميزانية الدولة الإساهام في ميزانية البلدية بمسح الديون عنها، وإنعاشها ومراقبتها جيدا، فلسنا مع التبذير ولا مع الكماليات ولكن يجب توفير حد أدنى يضمن كرامة الدولة وكرامة المواطن فكرامة الثاني من الأولى، تحياتي لكم وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد جيدل بن الدين والكلمة الآن للسيد بوبكر بوقرنوس، فليتفضل.

السيد بوبكر بوقرنوس: شكرا. بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس، السادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أترحم بدوري على روح فقيدنا الزميل مصطفى بشيري وأرجو من الله العلي القدير أن يسكنه فسيح جنانه وأن يلهم ذويه الصبر والسلوان.

سيدي الرئيس، فيما يخص مشروع قانون المالية أتوجه في البداية بالشكر إلى أعضاء اللجنة المختصة على الجهود التي بذلوها من أجل إعداد التقرير التمهيدي الذي تطرق إلى جميع النقاط الهامة كما عودونا. سيدي الرئيس، سيداتي سادتي، كنا في سنوات مضت نستعمل مصطلح يدعى (جزائرآفاق 2000) ونرى فيه أن الجزائر ستكون بلدا مزدهرا آنذاك وها هو بين أيدينا مشروع قانون المالية لسنة 2000، الذي جاء بنفس انشغالات القوانين السابقة فهو مشابه لها، وهو بحر من الأرقام لانجد فيه فلسفة معينة نصل من خلالها إلى تحقيق هدف معين، إن قانون المالية السنوي حدث غير عاد، خاصة عند مختلف الشرائح الاجتماعية، إن قانون المالية السنوي هو مناسبة أمل لتخفيف العبء الثقيل من غلاء

منظمة خاصة بها أي المحروقات، فبأي إنتاج وطني ندخل به المنظمة العالمية للتجارة؟ أنا أرى أننا سنتحول إلى سوق استهلاك واستيراد فقط، وأختم - سيدي الوزير - تدخلنا هذا بثلاثة انشغالات: (1) ماهي خلفيات عدم استقرار الحقوق الجمركية حيث لوحظ أنها تتغير باستمرار، ألا تظنون - سيدي الوزير - أن هذا الأمر يشكل مانعا معنويا للمستثمرين ومصدرا لانعدام الثقة؟ ونرى أنه من المفيد أن تستقر هذه الحقوق ولو لفترة تتناسب مع دورات الاستثمار.

(2) فيما يتعلق بالديون المتراكمة على البلديات نلاحظ من خلال قانون المالية لهذه السنة أن التوجه الذي شرع فيه في السنوات الأخيرة قد توقف وهذا يعتبر تخوفا نظرا للدور الذي تلعبه البلدية في التكفل بالانشغالات المواطنين وفي هذا الصدد فإن الحل في رأيي لا يكمن فقط في مسح الديون - وهي ضرورة ملحة - ولا في ترقية الجباية المحلية وإنما يجب الشروع في إيجاد حل للمشاكل الهيكلية والتقسيم الإداري أين توجد بلديات غير قادرة حتى على تسديد أجور عمالها.

(3) لاحظنا ارتفاع حقوق الجمركة من 25% إلى 45% على الأسمدة المستوردة، وأظن - سيدي الوزير - أن هذا الارتفاع يهدف إلى حماية المنتج الوطني لـ «أسميدال» ولكن هل هذه الشركة قادرة على تلبية طلب احتياجات الفلاحة في الجزائر ومعلوم أن أرضنا تتطلب الاستعمال الإلزامي للأسمدة لتعطي منتوجا مقبولا اقتصاديا لأنها لم تعد خصبة كما كانت في الماضي، ومن جهة أخرى ألا تظنون - سيدي الوزير - أنه نوع من الاحتكار في ظل السياسة الجديدة، والأسمدة الأساسية مثل «البوتاس» و«النيتروجين» تعد عاملا أساسيا في الإنتاج فنطالب المراجعة في هذا المجال، كما نرحب بالانخفاض من 25% إلى 5% من الحقوق الجمركية فيما يتعلق بالمبيدات والأدوية المختلفة المستعملة في الفلاحة، والتي طلبها الفلاحون وطلبوا بها.

وفي الأخير ونحن نناقش قانون المالية، أرى أننا أمام موقف يتطلب التعبير بلا أحاسيس، ولكن

كبيرة ونتمنى أن يطول صداها لنستخلص العبرة، ولهذا نقول بأن سياسة الاهتمام بالقطاع الفلاحي كما جاء في الكثير من التدخلات في الغرفة الأولى ومن طرف كثير من الزملاء في هذه القاعة يجعل هذا القطاع قطاعا اقتصاديا يتوفر بتوفير الشروط المادية والتحفيزات الضرورية من شأنها تحقيق الإقلاع الحقيقي لآلة الإنتاج، ونرى أن معالجة ملف العقار الفلاحي بصفة شاملة يكون أول خطوة للوصول إلى الأهداف المرجوة مع تشجيع سياسة حقيقية وفعالة للاستثمار في هذا القطاع بغية خلق مناصب شغل لامتناهات البطالة المتفشية حاليا، إلا أن العراقيل البيروقراطية تبقى حاجزا أمام تحقيق هذه الأهداف ويبرز ذلك من خلال الإجراءات المفروضة ونذكر منها:

- النظام المصرفي الذي بقي على حاله بالتعاملات القديمة، وفي هذا المجال أذكر مثالين: (1) ظاهرة الجفاف - التي تكلم عنها الزميل من معسكر والزميلة من غليزان - هذه الظاهرة الطبيعية في إفريقيا الشمالية أفلست الكثير من الفلاحين لاسيما منتجي الحبوب منهم، لكن صندوق التعاون الفلاحي لا يعتبرها كارثة طبيعية والكثير من الفلاحين أصبحوا محرومين من القروض لشراء بذورهم السنوية من جراء الديون المتراكمة وظاهرة الجفاف لعدة سنوات متتالية، والصندوق المذكور يملك أموالا عظيمة مجمدة، ويجب وضع ميكانزمات جديدة في إطار اقتصاد السوق لتحريك عجلة الإنتاج وحماية المنتج أمام ظاهرة الجفاف وإدراجها ككارثة طبيعية.

(2) الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (le FNDA): رغم الأموال الموجودة لازال هذا الصندوق لم ينطلق بعد رغم النداءات العديدة للمنتجين.

سيدي الوزير، مشروع قانون المالية مبني على المحروقات فقط، ونلاحظ في الأسابيع الفارطة أن الجزائر كانت تتفاوض لتدخل كعضو في المنظمة العالمية للتجارة (OMC) والجميع يعلم أن المنظمة والقوانين التي تربط أعضائها لا تدخل فيها - في علمي - مداخيل المحروقات والتي لها

الذي كان عضوا في مجلس الأمة وعضوا في كتلة البرلمانيين المستقلين المعينين من طرف رئيس الجمهورية - وكنت رئيسة لها - لأطلب بهدوء ولكن بدون هوادة رئيس الحكومة الذي من صلاحياته جمع واستدعاء اللجنة المتساوية الأعضاء المتكونة من عشرة نواب من المجلس الشعبي الوطني، وعشرة أعضاء من مجلس الأمة، وهو عمله فقط ليس غير! وليس له أي دخل في النقاش الدائر داخل هذه اللجنة.

لقد وصلنا إلى اتفاق داخل الغرفتين لكننا لانستطيع إتمامه لأن لدينا أربعة قوانين معلقة، وغدا قد يقولون عنا في الجرائد إننا نحن - أعضاء مجلس الأمة - لانعمل ولانتم هذه القوانين! إذن في هذه الجلسة العلنية نقول ونكرّر إننا عملنا كل عملنا، والكرة اليوم في منطقة السيد رئيس الحكومة، وكنا تدخلنا في الجلسات السابقة في هذا الموضوع ولا بد لهذا الأمر أن ينجلي فإن لم ينجل يظهر حينئذ أن المسؤولية والعبء ليسا على عاتق مجلس الأمة ولا على رئيسه ولا على أعضائه! قلت أربعة قوانين من بينها القانون الأساسي لعضو البرلمان، وقد توفي منا اثنان - رحمها الله - والقانون لم يصدر بعد، ونحن لاندافع عن المال وعمّا قد يدخل جيوبنا منه ولكن لا بد لنا من قانون لنعرف به وضعيتنا في هذه المؤسسة الدستورية، كما أشير إلى أن مجلس الأمة هي المؤسسة التي لا تكلف أموالاً ضخمة كباقي المؤسسات الأخرى! ونحن لاندافع إلا عن كرامة البرلماني الذي يجب أن تكون له مكانته في هذا المجتمع، هذا ليعرف كل الناس عبر هذا البث المباشر أننا لسنا متسابقين خلف المال لأن الشيء الذي نتقاضاه هو من أرخص ما يتقاضى في باقي المؤسسات، فلا بد إذن أن تكون هذه اللجنة المتساوية الأعضاء، في الوقت الذي أنشأ فيه رئيس الجمهورية لجنة إصلاح العدالة، والإصلاح هذا لن يطال الجهاز القضائي فقط، بل العدالة بصفة عامة ومعالجة الحفرة فيها، وإذا لم تشرع اللجنة المتساوية الأعضاء فسيعد ذلك «حفرة» علينا ومسا بدولة

بالتفكير العقلاني، ورغم ما قيل عن هذا القانون أظن أنه يجب علينا أن نقبله كحقيقة لا مفر منها أمام الوضعية التي نعيشها وشكرا على حسن إصغائكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوبكر بوقرنوس والكلمة الآن للسيدة مريم بلميهوب زرداني، فلتتفضل.

السيدة مريم بلميهوب زرداني: شكرا. سيدي رئيس مجلس الأمة، السادة الوزراء والطاقم المرافق لهم، مرحبا بكم في دار الجزائر، في دار ترمز إلى دوام الحكم في الجزائر، ودوام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والتي ترمز إلى الحوار والدفاع عن العلم الجزائري وإلى كل المبادئ الموجودة في بيان أول نوفمبر 1954م، وإن شاء الله لن يكون في هذه الغرفة إلا محبو الوطن الغيورين على سيادة البلاد والذين يتكلمون بكل حرية في هذه القاعة من دونما خوف من أية دكتاتورية ولا من شتم الجرائد أو جهة أخرى وأقول إذا كنا هنا فذلك كان على أساس دستور 1996، وخول لهذه الغرفة من الدستور والقانون العضوي المنظم للعلاقات ما بين الغرفتين والحكومة نصيبها من العلاقات الهادئة الموضوعية القانونية والدستورية، ماذا أقصد؟ أقصد ضم صوتي إلى الأخوات والإخوة الذين سبقوني وطلبوا بكل هدوء - ولكن من غير هوادة - اجتماع اللجنة المتساوية الأعضاء المنصوص عليها في الدستور، فهناك أربعة نصوص معلقة، وليس لأننا لا نعمل هنا في مجلس الأمة، لكنها علقت لأن القانون العضوي المنظم للعلاقات ما بين الغرفتين بقي تسعة أشهر في المجلس الوطني الشعبي وتسعة أيام عندنا، ثم مضى - وجوبا - إلى المجلس الدستوري وصار ساري المفعول، ومن هنا فلا بد من تطبيقه وتطبيق نصوص الدستور، إذن رسالتني إلى الوزراء الحاضرين هنا وعن طريق البث التلفزيوني المباشر أتوجه إلى السيد الصديق والأخ رئيس الحكومة

دولار، وهذا عمل جبار مبذول من طرف هذه الحكومة، لأنها كانت تملك الفاتورة لدفع ثمن الأدوية والغذاء ودفع فوائد الديون، ومن أين يأتي هذا كله؟ إنه من البترول الذي يعلو ثمنه وينخفض، والجزائر كانت لديها سياسة رشيدة تجاهه وذلك بخفض الإنتاج من أجل رفع الأسعار، فماذا علينا عمله نحن كبرلمانيين لكي نكون ضغوطات على الحكومات لكيلا تباع أكثر مما اتفق عليه، ليبقى بذلك سعر البترول مرتفعاً! لكننا مربوطون مقيدون لأننا لاننتج إلا البترول ولانصدر ماعداه ونستورد ما قيمته 3 ملايين دولار سنويا غداء!! فأظن إذن أن أولوية الأولويات بالجزائر وسواء بهذه الحكومة أو غيرها هي تقليص الفاتورة الغذائية، وكيف نستطيع تقليصها؟ نقلصها - كما قال عدة إخوان وأخوات - بدعم القطاع الفلاحي، وأنا أقول بذلك وأؤمن بهذه السياسة، ولقد درست القانون لكنني مع رئيس لجنتي السيد بوقرنوس في لجنة الفلاحة، لأنني أعلم أنه لو بذلنا فيها كل جهودنا ونهجننا نفس النهج الذي كان أول الاستقلال فسنعالج أمر هذه الفاتورة الغذائية، والأموال التي كنا ننفقها في سبيل ذلك نحولها إلى الاستثمار، وهذا القانون تركز على أساس 15 دولارا للبرميل الواحد من البترول، وهاهو ذا قد ارتفع إلى 23 و24 دولارا فأقول: سيدي وزير المالية لقد توقعت قانون المالية هذا على أساس 15 دولارا للبرميل من السعر المرجعي للبترول فلماذا لا نخلق صندوقاً نضع فيه مازاد عن هذا السعر؟! ولانستعمله إلا في الاستثمارات القادرة على الوفاء بأشغال عدة وفي أغلب مناطق البلد، هذه الأموال نستطيع استعمالها في التهيئة العمرانية للإنقاذ من الاكتظاظ السكاني في المدن، فالتناس في المدن مزدحمون حتى وإن أعطيتهم سكناً فسيضيق عليهم، فلماذا لاننهج سياسة التهيئة العمرانية ونعين الناس لاستغلال الأراضي، نهياً لهم الأسس ثم يكملون ببناءهم ولو بالجمع (التويضة)، فقيديما - وكنا صغاراً - ذهبنا إلى بلاد القبائل لجني الزيتون ونقل الحصى، فلماذا لا يحدث هذا ونحن نصيح كل مرة:

القانون لأنه في الوقت الذي نتكلم فيه عن دولة القانون ولانطبق ماورد في الدستور فهو خرق لدولة القانون، فلا بد من رد الاعتبار لمجلس الأمة وصلاحياته وإصدار القانون الأساسي الخاص به، وأظن أن الرسول لا يخاف ولا يستحي وأتمنى إيصال موقفي إلى السيد رئيس الحكومة، فنحن لن نسكت عن المطالبة بكل حقوقنا الدستورية ولن نصمت حتى نتحصل عليها، وليعرف الناس أننا قمنا بعملنا كاملاً، وأننا لسنا نائمين، فليحترم الكل دولة القانون والدستور والقانون العضوي!

فيما يخص القانون الخاص بمشروع الميزانية الوارد إلينا لا أتطرق أبداً - وعلى أي مدى - ولن أطلب منكم سادتي الوزراء زيادة التكاليف في ميدان ما، لأننا نعرف أنه إذا طلبت منكم رفع الميزانية في الباب الفلاني فلابدلي أن أشير عليكم بموطن للواردات، «فإذا قدمنا اقتراحات فلا بد من إيجاد مصادر»، وأنا أعلم أن بلادي في وضعية سيئة وأقولها وأنا لا أجامل ولا أطيح بالحكومات، فأقول إن هذه الحكومة ليست مسؤولة عن الحالة المتدهورة التي عشناها طيلة الأعوام السالفة فالأزمة قديمة ومنذ إنشاء (P.A.P) ونحن نعاني، فالحالة الاقتصادية للجزائر تدهورت منذ بدء المديونية ومنذ مجيء حكومة «سي أويحي» الذي ألقى إعادة جدولة للديون التي تمت سنة 1994، والحقيقة أنه لم يعد الجدولة لكنه وجد الوضعية سيئة (C'est parce que les programmes d'ajustement structurel c'est pas ceux qui sont allés au rééchelonnement qui les ont assumé, mais c'est les gouvernements qui sont venus après).

إن أنا لا أشتم هذه الحكومة، ولا أعاتبها لماذا لم تفعل هذا وهذا؟ لأنني أعلم أن المديونية زادت منذ 1994 من 25 مليار دولار لتصل إلى 32 مليار دولار وكنت أسمع في الإذاعة اليوم تصريح السيد عبد الكريم حرشاوي وزير المالية الذي يقول فيه، إن المديونية التي وصلت إلى 32 مليار دولار أمريكي ستستطيع بالمؤشرات هذه وبالتحكم في المالية ستخفض عام 2002 أو 2003 إلى مبلغ 24 مليار

عندنا وعند آخرين وضع ميزانية بنسبة عجز معقولة للسماح بالقليل من الاستثمار والتطور، لكي نعرف من الآن وإلى غاية شهر جوان كيف يرتفع وينخفض سعر البترول وماذا بإمكاننا عمله، وهذا معقول ومعمول به في كل البلدان، إلا في الجزائر، فكلما نهضنا لصنع شيء ويعمل من جهة أخرى يقال إنها ليست جيدة! وأقول لن أجمال حكومة ولن أطيح أخرى، فجميعا نقدر على تجنيد الكل ذي الفعالية في هذا البلد ليصبح جنة في الأرض، وإن شاء الله سيعود الأمن العام القابل وتكون الأمور عادية، وتكون ثمة ميزانية تفرح كل الجزائريين وبالخصوص المحرومين منهم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة مريم بلميهوب زرداني، والكلمة لآخر عضو متدخل وأصغرهم سنا وهو السيد ناصر بوداش، فليفضل.

السيد ناصر بوداش: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس، السادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء المجلس السلام عليكم (أنصت جيدا ياسي بوطويقة).

إن المنطق يقضي بأن كل بناء ينبغي أن يقوم على أساس وأن يتبع في ذلك خطة، وأن جميع المشاكل التي اعترضت سير الشأن العام منذ الاستقلال إنما كان ذا صلة إما بالأساس الذي قامت عليه أو بالخطة التي اتبعتها، غير أن إجراء حصيلة لتسيير الدولة في السنوات الماضية يضعنا أمام حقيقتين بارزتين إحداهما أن في ماضينا محاسن تعود إلى جهود الأمة بشعبها ومسؤوليها والثانية أن المساوي التي تعترضنا حاضرا ترجع آثارها أيضا على شعبنا ومسؤولينا وأخص هنا بالذكر المساوي دون المحاسن لأنها هي التي تبقى تطاردنا وتهدد مستقبلنا وقد تحدثنا طويلا ولازلنا نتحدث عن البناء والتشييد ولكننا ظللنا نهمل أساس هذا البناء الذي نتغنى به ألا وهو (الإنسان) الذي هو - في الحقيقة - الهدف الأول والأخير من كل نشاط منظم، والعمل باعتباره

ليس لنا إمكانيات؟! لقد جئت من العراق وتركت الناس مقنبلة، 38 جسرا مهدما، أعادوا بناءها جميعا دونما إمكانيات واسترجعوا كل مااسترجع ضمن ما قنبل من حديد وحجر، فلماذا ننتظر نحن الإمكانيات؟ فالأولى العمل بما تهيأ ونتسبب فيه (سبب يا عبدي وأنا أعينك) وهذا البلد ليست الحكومة فيه هي القادرة على إنقاذها فقط، وليس الرئيس وحده، لكن بتعاوننا جميعا، وبتعاون المنظمات: (E.N.P.A) و (L'U.G.T.A)، وعمالها في المؤسسات التي بنيناها بتضحيات جسام وعبر سنوات عديدة والتي لا بد من إنقاذها من طرف عمالها، بتجندهم مع نقاباتهم، ووعيمهم بالأمر، فإذا لم يفعلوا ذهب قوتهم وقوت أولادهم، إذن فهيا بنا جميعا وهناك 30 مليون نسمة في هذا البلد و 16 مليون قادرون على العمل وهم 32 مليون يد وذراع عاملة! فكيف لانستطيع إنقاذ هذا البلد؟ إنه لا بد من تضحيات، وشد الأحزمة ولكن على كل الناس، فهناك من يتحدثون لنا عن الخواص ووجوب وجودهم، وهل نزعنا العمل من أيديهم؟ إن لديهم دفاعا في قانون الاستثمار ولكن أين هي أموالهم؟ هناك في الواقع خواص وطنيون لكنهم قليل (l'import et le port) فهناك ذوو مال يضعونه في جهة أخرى! إذن الخواص الوطنيون موجودون، ونحن في مجلس الأمة قادرون على الوصول إلى الجزائر العميقة لنقل اهتماماتها ومشاكلها إلى الوزراء (et on veut contribuer à organiser un plan de développement de l'Algérie qui soit juste et qui correspond totalement aux aspirations du peuple algérien).

فالواحد وحده لا يستطيع والحكومة وحدها لا تستطيع، لكننا جميعا نقدر، بالناس الذين يحبون العمل، وفي مصر لا يزالون يستعملون الحبل لرفع مواد البناء في بنائهم! إذن نبدأ بما عندنا وعندما تتوفر لدينا الإمكانيات ونودّ العمل برفاهية فسندخل تلك الأمور المساعدة على ذلك، وأقول - سيدي الرئيس - إنني سأصوت على هذا القانون لأنني لا أستطيع رفض ولو مادة، ولو فعلت فمعناه أنني سأعرق بلادي ستة أشهر وقد جرت العادة

بأي حال ومهما تكن دقة حساباته واتساع أفقه أن يشكل حلا لأزمة هيكلية ووظيفية شاملة، وإني لمندهش من التوجهات الفكرية والسياسية التي رافقت هذا المشروع منذ عرض صيغته الأولى فقد كان مشروعاً روتينياً في البداية ثم صبت عليه جميع اللعنات عند تعديله وتحول إلى فرصة ثمينة لهواة القفز العالي! لكن الرأي العام الوطني لم يغفل يوماً واحداً عن هؤلاء القادمين من نوادر كليلية ودمنة، ويدرك المواطنون أن الحكومة في هذا الظرف بالذات تحولت إلى بورصة وأن أحد مفاتيح التحكم في مؤشرها هو الموقف الواجب اتخاذه من مشروع قانون المالية وعليه تتوقف أكثر الحظوظ، وإن ما يثير اشمئزاز المواطن بالتحديد هو أن يتحول تقرير مصير البلاد إلى لعبة حظ وهو ما يجعل القانون في الحياة السياسية أشبه بالاكشاف في الحياة العلمية، يمكن توجيهه إلى خير الإنسان وخدمة المجتمع أو تحويله إلى آلة استبداد ووسيلة دمار، إن هذا المشروع مجموعة من الآليات التقنية لمواجهة متطلبات سنة مالية واحدة أو أقل ربما - إذا اتجهنا إلى قانون مالية تكميلي - فلماذا كل هذا الضجيج الذي يحيط به، ولعل البعض كان يقصد التشكيك في نية الحكومة وهي خارجة أو الطعن في مرحلة تسيير على أساس توجهات جديدة تملئها الولاءات المتغيرة والمصالح الثابتة، ولذلك فإن أكثر الاجتهادات التي سمعت لحد الآن ظلت حبيسة الخطاب الشعبي المطالب بتخفيض الضريبة بل والداعي إلى عفو جبائي بينما يسجل المشروع نفسه عجزاً موازياً محسوساً جعل المهتمين يتساءلون عن الموقع الذي ذهبت الجزائر للتفاوض عليه في المنظمة العالمية للتجارة!

إن الاهتمام الحقيقي إنما يجب أن يذهب إلى سبل ووسائل ضخ الأموال إلى الخزينة لمطابقتها بمواجهة الأعباء، وإذا لم تكن مصادر هذه الأموال في الضريبة وحدها فإنها بكل تأكيد في القيمة الأساسية للإنسان الذي لا يستجيب بطبيعته إلا إلى ما يدفع مخاوفه ويجلب مصالحه، ويكفي مثالا

المصدر الوحيد للثروة، وهو بالتحديد ما فطنت له شعوب أخرى وراهننت عليه فربحت حاضرها وأمنت مستقبلها ويكفي أن نضرب مثلاً باليابان الذي حرمته الطبيعة من خيراتها فاستثمرت في الإنسان، وجعلت من العمل الديانة الأولى لها.

إن بين يدينا اليوم مشروع قانون المالية للسنة المقبلة وحيث إن هذا القانون قد حظي بنصيب وافر من الإشهار والتشهير على السواء، فإنني أغتنم هذه الفرصة للحديث في شأن غير تقني، بعيد عن الأرقام ولكنه على صلة وثيقة بالمشروع وأعني به الأسس التي تقوم عليها السياسة المالية الوطنية، والمنهج الذي نطبق به هذه السياسة، لقد كانت الخيارات الإيديولوجية في السنوات الأولى سبباً في تكوين إنسان طفيلي اتكالي وحينما حان وقت المراجعة استبدلنا الحشو الإيديولوجي بالفراغ الثقافي والروحي، فتسارعت خطواتنا نحو الانهيار وحيث أردنا الخروج من أزمة عابرة دخلنا في كارثة مبرمجة وتأجلت مرة أخرى تلك الأولويات لأن نزيف الدم شل إرادتنا وأدهش فكرنا وتحولت الجهود الوطنية كلها إلى فرق إطفاء وإنقاذ وقد وقف رجال ونساء كثير وتصدوا لهذه المحنة التي مكنتنا أيضاً من معرفة الشجعان والجبنا، ويبدو أننا اليوم في وضع تفرقت فيه جهود التنمية، بعد أن هدأت الأوضاع وعاد شيء من الأمن، وإن ندعو بالنجاح لمسعى الوئام، فإننا نرجو ألا نخطئ كما أخطأنا في السابق ولو بحسن نية، لأن حقنا في الخطأ - أصلاً - تضاعف بل تلاشى، وإن أخطاء التخطيط والبرمجة ليست كأخطاء التسيير التي تكتشف يومياً، فقد لقي التقسيم الإداري الأخير مثلاً تجاوباً كبيراً من المواطنين وكان يعد من المحاسن ولكن مساوئها اليوم أكثر بكثير، فأغلبية البلديات التي اخترعت لاتستطيع حتى دفع ثمن الكهرباء، والواقع أن المواطن كان طوال سنوات الإصلاح هذه ينتظر بفارغ الصبر مقابلاً لتلك التضحيات وحيث إنني لست مختصاً في المالية فإنني واثق - على الأقل - من حقيقة علمية واحدة هي أن قانون المالية لا يمكن

العيش من دون نفط، ولقد خضنا ثورة 1954 من دون اكتشاف النفط، والكل كان يجهل وجوده عندنا، ولم يكتشف إلا سنة 1956م!

الخلاصة الثانية التي استخلصتها وتكلمت عنها في 1963 هي أن المواطنة مبنية على ما يمكننا إعطاؤه لهذا البلد، وهي أمور بسيطة (la fiscalite) يدفع الضرائب وساهم في الجيش وهما عاملا المواطنة والوطنية، وبقراءة هذه الأرقام نستطيع القول إن الوطنية اضمحلت وتقلصت وهذا صحيح، واليوم نعرف ذلك، ولم أتدخل لغير هذا، وليس لانتقاد الحكومة إذ ليس عندي بديل وليس نقدي للنقد، (la critique est aisée, l'art est difficile) فالأصل في النقد تقديم البدائل والأفكار في المستقبل، فلا بد من تغيير الأفكار، و«غولدا ماير»، قالت مرة لقد ظلمنا موسى، أخذنا إلى فلسطين ولا نفط فيها! لكن الله أعطاهم العقل، عكس الآخرين الذين أعطاهم الله نفطا مقرونا بتذبذب!!

هذه هي الخلاصة التي نستخلص، ويجب الابتعاد عن الديماغوجية فقد جاءت هذه الميزانية في ظروف خاصة ومرحلة انتقالية، ويوم عقدنا ملتقى هاهنا كانت العائدات الخارجية بنسبة الصفر(0)! فكانت العائدات منعدمة لكثرة النفقات وكنا في الصفر! لقد فعلنا الكثير ولكن كنا قادرين على فعله جيدا وعندي حساسية خاصة بي وهي أنه لم نصل بعد في هذا البلد إلى العدالة الاجتماعية، فهذا البلد قد يكون اجتماعيا أو لا، وأقول لكم (c'est un pays qui ne peut fonctionner que par la justice sociale) رأيناها (l'hostérite) هذه في بعض الطبقات: الطبقة المتوسطة والطبقة الفقيرة ولكن واحد يثمر وآخر يزمز والأرقام تظهر ذلك، فمن يدفع الضرائب؟ إنهم العمال والموظفون!

هذا - ببعض الكلمات - الجواب وليس لنا حل آخر، فإما المصادقة وإما قبوله بأمر من رئيس الجمهورية، لكننا نعلم أنه ليس ممكنا في ظرفنا هذا فنحن مستعجلون ولسنا من نرفض قانونا كهذا، سنصدق عليه إن شاء الله بقوة الاقتناع ولكن هذا

لذلك أن أكثر من نصف السيولة النقدية في البلاد تقع خارج المسار البنكي وهو ما يكشف الفراغ التاطيري الذي تعرفه المبادرة الاقتصادية والارتجالية التي تطبع التحولات عندنا. إن اقتصاد السوق إنما يقوم على مبدأ المبادرة الحرة التي لاتعني شيئا سوى الجراءة والجرأة هي الوسط بين التهور والخوف وهناك مثل: (ألي يخاف سلم) ولدينا في الدوار قول هو: (ديما جي في راس الخواف)، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: أنهينا بين الأمس واليوم تدخلات 38 عضوا كلهم تكلموا بحرية مطلقة، وتركنا لهم الوقت اللازم لذلك، ونقول لدعاة العمل للمستقبل إننا عملنا للمستقبل قانونيا ودستوريا، وبروح المسؤولية لانستطيع تغيير هذا القانون وإن كنا قادرين على تغييره، ويصدر بالتالي مشروع الميزانية هذا في شكل أمر، لكننا نتحلى بروح المسؤولية، وقد تكلم كل واحد بحرية وبفكر واسع، ولا أحسب ماقلتموه فارغا، فأكيد أن الملاحظات والاقتراحات الكثيرة قادرة على مساعدتنا في القوانين المقبلة سواء كانت تكميلية أو قانون المالية للعام القادم.

لقد رجعت 36 سنة إلى الوراء، وإلى سنة 1963 حينما كنت وزيرا للاقتصاد وقدمت قانون المالية ومايهمني ويؤسفني في طروحات بعض الأفكار الواردة في هذا القانون الاعتماد على البترول لأنها يجب أن تخصنا والجيل القادم وهي ذخيرة وريع لا يجب الإتيان عليه! أنا لا أدخل في جدال وأقول إنه بعد 36 سنة لازلنا نطرح نفس الأفكار ولم نطبقتها بعد وإن أصعب شيء هو تغيير الأفكار وتركيبتها (la solution de la facilite) وأذكر في الأدب الألماني أنه قيل لـ(برتون براشت): بماذا تفكر الآن؟ فقال: إنني أفكر في الغلطة المقبلة! نتمنى الوصول - إن شاء الله - شيئا فشيئا إلى الوعي بأوضاعنا وقد صدق أحدكم إذ قال: إذا واصلنا هكذا فإن النفط هذا سيغدو مصيبة علينا! وهذا صحيح ومعروف، لقد رجعنا من بغداد بتجربة، ورأينا شعبا قادرا على

بعد سؤال السيد وزير المالية عما إذا كان سيجيب الآن أم غدا؟

السيد وزير المالية: غدا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: إذن إلى غد على الساعة الحادية عشرة صباحا ونشكر الجميع على مشاركتهم وحتى نلکم الوقت الجلسة مرفوعة و«صح فطورکم».

رفعت الجلسة في الساعة الثالثة والدقيقة الثالثة والعشرين مساء.

محضر الجلسة العلنية العاشرة المنعقدة يوم الثلاثاء 06 رمضان 1420 هـ الموافق 14 ديسمبر 1999 م.

اليومية التي يعاني منها الشعب الجزائري في الميدان الاجتماعي سواء في القدرة الشرائية أو في السكن أو في أمور أخرى لها علاقة بحياته اليومية. من بين الانشغالات التي طرحت تعلق البعض منها بالسياسة الاقتصادية وأهداف مشروع قانون المالية لسنة 2000م ومشاكل الإيرادات للسنة نفسها، كذلك تطرقت إلى المستوى التنموي وإلى حاجيات البلاد ومشاكل تجنيد كل الاعتمادات الضرورية لتمويل كل المشاريع وكل البرامج، كما تطرقت كذلك إلى مشاكل تخص المالية المحلية ومديونية البلديات وكذلك إلى الانشغالات الأخرى وسأحاول بقدر الإمكان أن أقدم أجوبة بتحليل اقتصادي مالي واجتماعي وسأقدم عبر الرد على تساؤلاتكم بعض المعطيات التي أعتقدها جد معبرة عن الأوضاع.

إسمحوالي أن أتطرق إلى بعض التساؤلات وهي في الحقيقة تساؤلات طرحت من بعض الأخوة الأعضاء في هذا المجلس الموقر وتساؤلات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وتساؤلات المواطنين. تطرح أسئلة حول تمويل مشاريع المياه من سدود أو تزويد بعض المدن بالمياه، وهذه المشاكل معروفة وهي طلبات مشروعة وتحتاج إلى اعتمادات جد مرتفعة.

طرح الكثير من الانشغالات حول مشاكل الطرق وصيانتها وكذلك تحتاج هي الأخرى إلى اعتمادات معتبرة، كذلك هناك مشاكل في قطاع التربية والتكوين والتعليم العالي وتحتاج هي الأخرى إلى اعتمادات ضخمة لاحتياجاتها الضخمة أيضا، كذلك قطاع السكن - ومن لايعرف ماهو مشكل السكن في الجزائر؟ - مقارنة بمستوى القدرة الشرائية وكلفة المعيشة فإن المواطن يرجو أن

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السادة: وزير المالية، الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثانية والأربعين صباحا.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

يقتضي جدول أعمال جلستنا اليوم الاستماع لرد السيد وزير المالية على تساؤلات واستفسارات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة حول نص قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2000م، إذن أطلب من السيد الوزير أن يتفضل مشكورا.

السيد وزير المالية: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، أود أن أتوجه إليكم في البداية بجزيل الشكر على النقاش البناء والمثمر الذي تفضلتم به أثناء دراسة هذا المشروع، لقد سجلنا كل الاقتراحات وكل الآراء وسجلنا كذلك كل الانشغالات التي تطرقت إليها سواء كانت فيما يخص التوازنات الكبرى والحفاظ على الاستقرار المالي أو فيما يخص التنمية المحلية وتمويل المشاريع التنموية ومستوى الاعتمادات التي خصصت لسنة 2000م لدعم كل المشاريع وكذلك أريد أن أقول إننا نشاطركم الرأي فيما يخص طرح الانشغالات والمعاناة والمشاكل

التدخلات كنت قد سجلت أن هناك انشغالا فيما يخص مداخيل الجباية العادية، وهشاشة التوازنات الكبرى نظرا لتقلبات أسعار المحروقات، وأعتقد أننا جميعا في نفس المستوى فيما يخص الاهتمام بالأوضاع المتعلقة بالميزانية وحاجيات المواطنين، ولهذا أود أن أتطرق إلى أسس وأهداف هذا المشروع، مشروع قانون المالية لسنة 2000م متوجها بذلك إلى الإخوة الذين قالوا إنه ليس هناك سياسة وليس هناك أهداف مسطرة، بلى إن هناك أهدافا مسطرة، وترتكز أساسا على تلبية حاجيات المواطنين، لكن في آن واحد مفروض علينا الحفاظ على التوازنات الكبرى والسهر على الاستقرار المالي، لأنه بدون استقرار مالي ليس هناك لتلبية حاجيات اليوم ولا ضمان تلبية حاجيات الغد، ولا أي شيء ولهذا يعرف الجميع ماهي محدودية موارد الميزانية وكما قالت الأخت السيدة نورية حفصي (Le gouvernement n'a pas de choix) ولم يكن هناك اختيارات أخرى خارج الاختيارات المقترحة عليكم، لأن هناك ثلاثة عوامل تفرض علينا الأخذ بعين الاعتبار تطورات أسواق المحروقات وتوقعات الخبراء، كذلك الأخذ بعين الاعتبار تحمل أعباء سد المديونية العمومية (presque 300 milliards de dinars sur le budget) إذن هناك تقليص 300 مليار دينار (280 milliards de dinars du budget de l'Etat au niveau des ressources, c'est extrêmement important, c'est très lourd pour le budget, et ça prive la nation d'un financement important du développement).

وفي الأخير العامل الثالث والمفروض علينا هو إنعاش الاقتصاد أو تخصيص موارد مالية لدعم التنمية التي بإمكانها المساهمة في إنعاش الاقتصاد ورفع مستوى النمو.

فيما يخص الإيرادات ومشاكل الجباية أو النظام الجبائي، الجباية البترولية مرتبطة بالمخاطر التي تعرفها الأسواق الدولية، وأريد بهذه المناسبة أن أقدم بعض المعطيات التي قدمتها لأعضاء اللجنة فيما يخص هذه المخاطر.

ححص الإنتاج والتصدير الخاصة بالبلدان الأعضاء بالأوبيب - الحصص الإجمالية - تصل إلى

يأتي حله عن طريق ميزانية الدولة وهو أمر ينتظره الكثيرون.

كذلك بالنسبة للقضايا التي تمس احتياجات تعمل على دعم أو ترقية قطاع الثقافة والتسليية وكل ما يمس بترقية الإنسان كإنسان أو السماح له بأن يستفيد من بعض الأشياء في حياته اليومية، كذلك تطرح يوميا مشاكل الضمان الاجتماعي وصندوق التقاعد - لأن الكثير من المشاكل تمس قطاع الحماية الاجتماعية وكذلك هناك الكثير من التساؤلات التي تخص قطاع الزراعة والمشاكل التي يعرفها القطاع نفسه والفلاحون وكذلك طلب مسح مديونية الفلاحين والزيادة في الاعتمادات لهذا القطاع، كما طرحت انشغالات حول الضريبة التي تطبق على التجار والصناعيين وقد تطرق البعض إلى العلاقة بين الإدارة الخاصة بالضرائب والخاضع للضريبة، ويقال إن هناك ضغطا وحفرة على التجار، وقد جاء مشروع هذا القانون وهو يحمل تدابير رديعية بإمكانها أن تؤثر سلبا على التجار وأصحاب الصناعة، كما تطرق البعض إلى قضايا المؤسسات العمومية التي تعاني من مشاكل كثيرة، أو أنهم كانوا قد تطرقوا في السابق إلى مشاكل مديونية هذه المؤسسات وحلها وتسريح ما يقرب من 400 ألف عامل، كذلك الخواص من جانبهم طلبوا تعويضا عن خسارة الصرف وطرخوا الكثير من المشاكل وطلبوا التخفيض من الضرائب أو التخفيض من أشياء كانت من الممكن أن تحسن الموارد المالية للخزينة، وطرحت أيضا مشاكل مديونية البلديات وتوازن ميزانياتها وضرورة دعم التنمية المحلية، وسجلت كذلك - وأخيرا - انشغالات تخص الضرائب التي يدفعها المواطن سواء كان على مستوى رسم العقار أو الضرائب الأخرى، وفي الأخير هناك طلب لدعم أسعار الكهرباء أو أسعار أخرى.

حقيقة إن كل الانشغالات وكل هذه المطالب مشروعة وهي مرتبطة بالحياة اليومية للمواطن، لكن هل من الممكن تلبية كل هذه الحاجيات؟ هل من الممكن أن نستجيب لكل هذه الرغبات؟ في كثير من

والشيء الذي قلته أمام المجلس الشعبي الوطني في ماي 1998م أنه لو كان الاحتياطي بالعملة الصعبة 4 ملايين من الدولارات، فلو سئلت عن مستوى هذا الاحتياط بالمقارنة مع حاجيات البلاد ولو وضعت في ذهني أن هناك استقراراً لأسعار المحروقات لقلت إنه كاف فأربعة ملايين من الدولارات تمثل تقريباً 6 أشهر من الإستهلاك، ونعتبر أنه شيء كاف ومقبول لكن بعد سنة إستهلكنا أكثر من 4 ملايين دولار في تسديد المديونية وتمويل الإستهلاك العادي، إذن هذه هي المخاطر ومن الضروري أن لا نتفعل حتى وإن فعلنا ذلك وجب أن لانلجأ إلى الزيادة في الاعتمادات أو الزيادة في التمويل - يعني بدون مقابل إنتاج - نظراً للمخاطر التي نعاني منها.

أما فيما يخص الضريبة العادية أو الجباية العادية فإن تحسينها بطيء جداً، حتى لو تحسنت الإيرادات أو التحصيل على الضريبة من بين 20 إلى 30 مليار دينار سنوياً بمجهود معتبر من طرف مصالح الضرائب، لكن التحسن مازال بطيئاً جداً، لأنه مرتبط أساساً مع تطور الأوضاع الاقتصادية. (le recouvrement de la fiscalité ordinaire est fonction de la situation économique du pays) من 12 سنة من الأزمة وأكثر من 12 سنة من المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية، سواء كانت عمومية أو خاصة وغير قادرة على دفع الضريبة، ولهذا فإن الضريبة غير المباشرة تمثل حوالي 72% من مداخيل الجباية العادية، إذن الضريبة على الأرباح ضئيلة جداً، وأريد أن أشير بالإضافة لهذه المشاكل أنه لتحسين مداخيل الجباية العادية فإن الإعفاءات الإجمالية المنصوص عليها قانوناً والقادمة عن طريق قانون الإستثمارات أو النصوص التي تخص استثمار الشباب تفوق 65 مليار دينار سنوياً.

(65 milliards de dinars d'exonération fiscale accordés dans la transparence totale en application des lois de la république)

أما فيما يخص مكافحة الغش والتهرب الجبائي، ففي سنة 1997م سجلنا 50 مليار دينار الخاصة

26 مليون برميل يوميا، وطاقة الإنتاج الموجودة وبالإمكان أن تستعمل من اليوم إلى الغد هي 34 مليون برميل.

(26 millions de production pour une capacité installée opérationnelle capable de fonctionner immédiatement 34 millions de baril/jour)

هذا فيما يخص الدول الأعضاء في الأوبسب، إذن هناك فائض بـ 8 ملايين برميل.

أما بالنسبة للبلدان غير العضوة في الأوبسب فتملك مستوى إنتاج متفق عليه مع الأوبسب ويقدر بـ 12.8 مليون برميل يوميا والطاقة الموجودة 15.4 مليون برميل يوميا.

(il y a un excédant de 2,6 millions barils/ jour) إذن الفائض في الطاقة الموجودة أو بإمكان أن تضاف إلى أسواق النفط حوالي 10.6 مليون برميل والجميع يعرف أن زيادة مليون برميل أو مليوني برميل - فقط - يوميا بإمكانه أن يؤدي إلى إنخفاض أسعار المحروقات، وما يفسر انخفاض الأسعار من حوالي 24 دولاراً للبرميل في بداية 1997م إلى حوالي 10 دولارات للبرميل في بداية 1999، والثلاثي الأول من سنة 1999م أتمناه بمعدل 11 دولاراً للبرميل وتضاف إلى هذه الطاقات الموجودة أو قدرات الإنتاج كل الإستثمارات التي هي في طريق الإنجاز على مستوى البلدان التي تملك احتياطاً أكثر فيما يخص الإنتاج كفرنزويلا والمملكة العربية السعودية، إيران أو المكسيك أو بلدان أخرى.

والشيء الذي يقلقنا أكثر وأكثر هو ليس التأثير على الميزانية، لأن التأثير على الميزانية مشكل داخلي يمكن تحمله أو نبحث في كيفية معالجته، لكن المشكل هو أن إيرادات العملة الصعبة تمثل 66% من صادرات المحروقات، وهذا هو الأخطر وأفتح قوساً لأقول بأنه عندما كان الاحتياط بالعملة الصعبة يقدر بـ 8.8 مليار دولار في بداية 1998م حتى ماي 1998م، كان الكثير يقول لماذا هذا الاحتياط مادام شعبنا يعاني من مشاكل اجتماعية والمؤسسات الجزائرية تعاني من مشاكل التسيير والتمويل؟ لكن منذ أقل من سنة إنخفض هذا الاحتياط من 8.8 إلى 4 ملايين الدولارات

شركاءهم، فالقانون يطبق على الجميع، العمل بدون فاتورة هو أحسن طريقة للتهرب من الضرائب، إذن ليس هناك ضغط على التجار الصغار، حتى إن الرقابة عليهم تتبع بتحقيقات اقتصادية حتى تصل لعنصر التمويل والتجار الكبار والمنتجين.

أما فيما يخص (les pénalités) الخاصة بـ 25% فإنها سترفع إلى 40% وكثير من الناس تعرف ماهي هذه القوانين وتملك محاسبة وتملك أرباحا وبإمكانها أن تدفع الضريبة في وقتها، وهي ترفض الدفع وتواصل استعمال الموارد المفروض أن تقدمها للخزينة في نشاط تجاري أو صناعي، وبعد سنة أو سنتين تأتي للتصريح بدفع ضرائبها، لأن هناك الكثير من القواعد المرنة جدا أدخلت على النظام الجبائي، فالإنسان الذي لا يستطيع دفع الضريبة في وقتها بإمكانه أن يتقدم إلى مصالح الضرائب فيستفيد من الرزنامات ويستفيد من الأجل... إلخ ولكن هؤلاء رفضوا هذا الأمر وتمارسوه أناس تعيش من الغش ولأجله وتتحصل على أرباح فتخفيها ولاشيء غير ذلك، وأضيف إلى هذا الأمر كل الإعفاءات التي تطبق قانونيا في (I. B. S) تقدر بـ 30% وهي أقل نسبة في حوض البحر الأبيض المتوسط، أما الضريبة على الربح الإجمالي فقد قمنا بتخفيضها إلى 33%، كذلك (la T. V.A) كانت النسبة العالية لها تصل إلى 40% واليوم أعلى نسبة لها هي 21% وهناك تخفيضات كثيرة، كذلك الرسوم الجمركية كانت أعلى نسبة إن كنتم تتذكرون تفوق 120% واليوم أعلى نسبة لها لا تفوق 45% وهناك تخفيضات كثيرة، حتى في مستوى الحماية الوطنية لا يفوق 11% فمعدل الرسوم الجمركية لا يفوق 11% وهذا مايدل على التخفيض المحسوس في كل الضرائب سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة وكل هذا نظرا لإرادة الدولة في دعم الاستثمار والنشاطات المنتجة وللتخفيض من أعباء المستهلك، وكذلك هناك قطاعات تستفيد من الكثير من الإعفاءات كالقطاع الزراعي الذي يعرف إعفاءات كثيرة، فقطاع الحبوب معفى من كل

بالتهرب الجبائي (c'est des montants élludés au trésor c'est à dire c'est la vraie fraude fiscale, ce n'est pas des chiffres d'affaires dissimulés) 50 مليار دينار تم تسجيلها وتضاف إليها الغرامة المالية، نظرا للتهرب الجبائي، وفي نهاية 1998م وصلنا إلى مبلغ إجمالي يصل إلى 78 مليار وهذا يدل على الجهود التي تبذل يوميا من طرف المصالح المعنية، لكنها - حقيقة - تبقى غير كافية نظرا للممارسات السلبية واللاشرعية الموجودة في السوق الموازية.

وأريد أن أقول بأن كل الذين يتدخلون في الاستيراد - أي التجار الذين يمارسون هذه العملية - هم تحت الرقابة في كل عمليات الاستيراد التي يقومون بها، فعمليات الاستيراد تراقب مهما كانت المنتجات ومهما كان نظام توزيع هذه السلع.

أما فيما يخص الصناعيين، فإن الأوامر المقدمة لكل مصالح الجبائية تتمثل في تخفيض الرقابة على الصناعيين، فقد أردنا تشجيع الاستثمار وأردنا أن تعم الطمأنينة على مستوى القاعدة الصناعية الجزائرية ومادام أننا قد عشنا هذه المشاكل في السنوات الأخيرة، فإن أهم شيء هو أن الكثير من الصناعيين الجزائريين بقوا في النشاط واستمروا فيه وزادوا في الاستثمار والمهم إذن هو تشجيع هؤلاء الناس والتخفيض من الضغط عليهم في الرقابة الجبائية.

أما التجار الصغار - إسمحوالي! - إذا طلبنا منهم الفاتورة فإن هذا الأمر شرعي وقانوني، فإن الكثير من التجار لما تذهب إليهم مصالح الرقابة سواء كانت هذه المصالح تابعة لوزارة التجارة أو تابعة للضرائب يقولون لهم إنهبوا للصناعيين فهم الذين لا يقدمون لنا الفاتورة وإن فعلنا غير ذلك - طلب الفاتورة منهم - فإننا لن نستطيع العمل، والذي لا يعمل بالفاتورة يعتبر خارجا عن القانون سواء كان تاجرا صغيرا أو منتجا أو صناعيا أو مستوردا (la facture est obligatoire) إذا كان التجار الصغار يقولون إنهم ضعفاء تفرض عليهم عملية البيع بدون فاتورة، فإنهم يصبحون بذلك

حيث تقدر بـ 95 مليار دينار (une augmentation du budget de fonctionnement de 95 milliards de dinars dont 70 milliards de dinars, sont liés à l'augmentation de la dette publique) من بينها تسديد المديونية العمومية الذي يرتفع بـ 70 مليار دينار ليمر من 220 إلى 290، والزيادة في الاعتمادات الخاصة بالرواتب الخاصة بالوظائف العمومي تقدر بـ 16 مليار دينار، إنه التطور والنمو الطبيعي (dans la carrière) وتضاف إليها الزيادة في منح المجاهدين وذوي الحقوق 24 مليار بالمقارنة مع سنة 1999م، فهذه الفصول الثلاثة تحمل زيادة بـ 110 ملايين دينار، فهل من الممكن اجتناب هذه الزيادات؟ لا، إلا في حالة ما إذا قررنا التقليل من المنح أو تسريح موظفين من الوظائف العمومي أو رفض سد المديونية، وأعتقد أن الظروف الحالية والظروف الاجتماعية لم تسمح بتغيير هذه الأرقام.

سنة 2000م والتي يمكن أن يعتقد بها البعض ضئيلة جداً، لكن بالمقارنة مع قانون المالية الأول لسنة 1998م، فالزيادة تفوق 35%، أقدم لكم رقمين، في سنة 1996 وصلت ميزانية التجهيز إلى 177 مليار دينار وسنة 2000م وصلت إلى 290 مليار دينار فهناك قفزة بـ 113 مليار دينار من سنة 1996 إلى سنة 2000م، ففي ظروف معروفة تحتاج إلى تخفيض وتحكم في النفقات العمومية وظروف تعرف مشاكل في تحسين إيرادات الميزانية وظروف تعرف مشاكل تسيير المؤسسات، لكن السؤال الذي يبقى مطروحاً، هو هل ممكن استعمال كل هذه الموارد المالية؟ (quelle est l'efficacité des dépenses publiques? c'est la grande question qui se pose). فهل هناك فعالية في النفقات العمومية؟ هل عندما نقدم اعتمادات لمشروع، أي مشروع، سواء كان بناء سكن أو بناء مدرسة أو إنجاز طريق أو إنجاز سد، هل يتم استعمال هذه الموارد المالية في أحسن الشروط الخاصة بتخفيض كلفة الإنتاج؟ هل في أحسن الشروط الخاصة بنوعية وجودة المنتج أو المنجزات؟ السؤال مطروح ويحتاج إلى دراسات معمقة لكي نسهر على تخصيص أحسن

الضرائب، كذلك قطاع الحرفيين (Ils sont exonérés de ceux-ci) (L'I. R. G, on a proposé l'exonération de la T.A.P de la taxe sur l'activité professionnelle) 2000 م، كذلك هناك إعفاءات لقطاع البناء، فالناس التي تبني وفق مقاييس تكاليف البناء تتمتع بإعفاءات شاملة، أعتقد أننا إن أردنا أن نحسن مداخيل الجباية العادية المرتبطة ارتباطاً مباشراً مع النشاط الاقتصادي فإن ذلك يتحقق عندما يكون هناك انتعاش اقتصادي وعندما تكون هناك فعالية اقتصادية وكذلك عندما تتحصل المؤسسات الجزائرية وبكل شفافية على الأرباح بالإضافة إلى ضرورة العصرية والزيادة في الفعالية على مستوى مصالح الضرائب، وقد طرحتم انشغالا مشروعاً - حقيقة - وهو حقيقي وقد طرح أيضاً من طرف المستثمرين، فمن الضروري أن نسهر على استقرار نسب الرسوم وعلى استقرار النصوص القانونية والتنظيمية التي تحدد شروط ممارسة التجارة أو الصناعة، والسماح لكل المستثمرين أن يتحكموا في واجباتهم والتزاماتهم ويكون الاستقرار في هذا الميدان، لكي لا يتفاجؤوا بإجراءات جديدة لن يكون بإمكانهم تحملها، إذن هذه المشاكل التي تتعلق بالتحصيل على الضريبة أو بتحسين إيرادات الميزانية، سواء كان ذلك بجباية المحروقات أو الجباية العادية، وبعد تحديد كل هذه الموارد المالية وذلك أخذاً بعين الاعتبار السعر المرجعي للبرميل بـ 15 دولاراً والذي يعتقد أنه موضوعي، وفيما بعد سأكلّمكم عن استعمال الفائض والذي نتمنى أن يكون أكثر من 15 دولاراً - إن شاء الله - في سنة 2000م، ندرس كيفية تحديد النفقات حسب حاجيات البلاد وهنا يتدخل سلم الأولويات، كنت قد قلت إن هناك جانبا للتحكم في النفقات العمومية، حتى ولو كانت هناك حاجيات وجب تلبيتها بصفة محسوسة، فاللجنة الموقرة قد لاحظت في تقريرها بأن ميزانية التسيير وصلت إلى مستوى لانستطيع فيه أن نقلص نسبة الاعتمادات ولنحلل مع بعض الزيادة الصافية الخاصة بميزانية التسيير بالمقارنة مع سنة 1999م،

الإجمالي هو 72 مليار دينار بما فيه 50 مليارا تتحملها الخزينة، وكنا قد برمجتنا 140 مشروعا عبر التراب الوطني تغطي مساحة 637.000 هكتار، وقد قدرت عقود الامتياز بالنسبة لهذه المساحة الخاصة باستصلاح الأراضي بـ 47.000 عقد امتياز، وإنما ننتظر - في آخر المطاف - بعد إنجاز كل هذه المشاريع التي قدرت مدتها بـ 5 سنوات توفير 500 ألف منصب شغل ونحن نعتبره شيئاً إيجابياً جداً، فالحوصلة التي وصلت إلينا تؤكد على انطلاق 33 مشروعا من بين 140 مشروعا - ليومنا هذا - وقد قدرت الكلفة الإجمالية الخاصة بـ 33 مشروعا بأكثر من 14 مليار دينار وكنا قد استهلكنا منها حوالي 4 ملايين دينار.

أما فيما يخص قطاع السكن، فإننا قد خصصنا مبلغ 59 مليار دينار كاعتماد مباشر يضاف إليه 18.5 مليار دينار تمويلا للصندوق الوطني للسكن الخاص بسنة 2000م، أي ما يساوي مبلغ 77 مليار دينار جزائري وهذا مبلغ جد معتبر بالنسبة لتمويل قطاع السكن، وأنا أذكركم أنه في السنة الماضية قد قدر المبلغ الإجمالي المقدم لقطاع السكن بـ 83 مليار دج وتضاف إليه قروض قدمت من طرف البنوك.

أما فيما يخص تسليم السكنات، فإنه منذ السداسي الثاني لسنة 1997 إلى نهاية سبتمبر 1999م سلمت (tout logement confondu social, promotionnel, autoconstruction, et même les constructions réalisées par les administrations) العدد بـ 324300 مسكن، وفي نفس المدة انطلقت في إنجاز 271400 مسكن، أما فيما يخص الإخوة الذين تساءلوا عن البرنامج الخاص بـ 800.000 مسكن، فإن الجواب الذي قدمته للإخوة في المجلس الشعبي الوطني هو نفس الجواب، هو أن هذا البرنامج جاء في فترة حكومة السيد أويحي وهذا الأخير كان قد قدم حوصلة عمل حكومته في ديسمبر 1998م، أي سنتين قبل نهاية هذا البرنامج، ولهذا لم يبق هناك أي حساب على هذا الأساس أي هذا الهدف، لكن واصلنا في إنجاز هذه المشاريع بنفس الحماس وبنفس الإرادة وبنفس الجهود،

للموارد المالية للميزانية، وسأقدم بعض الأجوبة المتعلقة بالتساؤلات الخاصة بالميزانيات القطاعية. بالنسبة لقطاع الزراعة فإن الاعتمادات الإجمالية التي تقدم له في سنة 2000م تفوق 35 مليار دينار وهو شيء معتبر وتضاف إليه بطريقة غير مباشرة لتخدم قطاع الزراعة، 4 ملايين من الدينارات تخصص للكهرباء الريفية، أما مديونية الفلاحين فإن البنك الفلاحي كان يعاني من مديونية تفوق 11.8 مليار دينار في سنة 1998م وتمت إعادة الجدولة لمبلغ إجمالي يفوق 10 ملايين دينار، إذن تقريبا كل مديونية الفلاحين، وكذا مسح الفوائد التي تتقاسمها الخزينة (50%) والبنك الفلاحي (50%)، والكلفة السنوية للخزينة فيما يخص حمل نسب الفوائد (la bonification des taux d'intérêt des crédits compagnie de céréaliculture) 700 مليون دينار سنويا.

أما فيما يخص القروض التي قدمت للفلاحين من طرف (la B.A.D. R) فالقيمة المسجلة اليوم هي أكثر من 32 مليار دينار، وسجلنا على مستوى محاسبة البنك الفلاحي 10 ملايين من الدينارات التي تعتبر (des provisions constituées pour faire face) التي لم يسدها الذين اقترضوا الأموال، إذن هناك مجهود جبار قدم من طرف الخزينة والبنك الفلاحي لفائدة الفلاحين لكن أتمنى شيئاً واحداً فقط يتعلق بالفلاحين الذين يعانون من مشاكل موضوعية وهو أن تحدد هذه المشاكل وأن تدرس، لأنه بإمكاننا أن نفكر في طرق التخفيض من الأعباء التي يتحملها الفلاحون، لكن هناك فلاحين آخرين يملكون إنتاجا ونشاطا تجاريا ويتحصلون على مداخيل معتبرة واستفادوا من قروض معتبرة أيضا، لكن هم لم يتعاملوا مع البنك فكل المعاملات تمضي للسوق الموازية ومداخلهم تبقى في البيوت والبنك يرفض مثل هذه الممارسات، فبوده عندما يقدم القرض لأي فلاح أو لأي تاجر أن يشعر في التعامل معه.

فيما يخص عقود الامتياز (les concessions pour la mise en valeur des terres) الخاصة بالمناطق الجبلية أو المناطق الصحراوية، فإن مبلغ البرنامج

حتى يتمكن المقاولون ومؤسسات البناء من الإعفاء الجبائي، أما السكن الاجتماعي فقد حددناه بسعر 16 ألف دينار للمترالمربع وهو المقياس، والذي يلتزم بإنجاز مساكن يقدمها بـ 16 ألف دينار للمتر المربع - الله يبارك - ، أما السكن الترقوي فيقدر سعر المتر المربع بـ 18 ألف دينار وسيستفيدون من الإعفاءات، نحن نمك اليوم مقاولين جزائريين خواصا يقدمون سكنات من نوع بـ 70 مليون سنتيم وهذا شيء إيجابي جدا وسيسمح لنا وبنفس الاعتمادات أن ننجز أكثر عدد ممكن من السكنات أما لجان توزيع السكنات على مستوى البلديات هي لجان شعبية تتكون من ممثلي المنظومة الاجتماعية أو الجمعيات الموجودة على مستوى كل البلديات، واليوم لدينا حوالي 70 ألف مسكن لم يتم توزيعها بعد لأن كل واحد منهم يسحب لطرفه.

وإذا رجعنا للتوزيع الإداري فإننا لما كنا نمارس ذلك فالولاية والإدارة وكل الناس التي لها صلة بهم متهمة بأنها تسلم السكنات لمن تريد، وبعدما حولنا التوزيع إلى ممثلي المواطنين وتحت رقابة المنتخبين على المستوى المحلي (ils disent que ça ne marche pas, on ne distribue plus!!) فمنذ أكثر من سنة كنا نمك 80.000 مسكن، سكنات منجزة مغلقة والناس تنتظر، فماذا يحدث في مستوى اللجان المحلية؟ هناك مشكل! كل واحد منهم يريد أن يكون له نصيب وكل واحد منهم يريد أن يوزع على معارفه، وتبقى مجمدة هكذا إلى متى؟ سوف ننظر في ذلك.

أما فيما يخص قطاع المياه والذي يعد هاما جدا وهو من الأولويات عند الحكومة، فقيمة 33 مليار دج إعتمادات تخصص لسنة 2000م، وتضاف إلى 31 مليار دج الخاصة بسنة 1999م وأهم السدود قد عرفت انطلاقة جديدة في الإنجاز، وقد طرح أخ من الإخوة مشكل سد (تشيحاف) والذي انطلق في إنجازها وهو لايعرف أي مشكل، لا في الاعتمادات ولا في مشكل آخر حتى في النشاط والتسيير لايعرف ذلك، أما سد(قرقار) بوهران وهو سد يزود ولاية وهران بالمياه الصالحة للشرب، فنحن نتوقع

وهذا مشكل الجميع، فهو مشكل الدولة الجزائرية وليس مشكل الحكومة وحدها، وسننجز - إن شاء الله - أكثر عدد ممكن من السكنات لتلبية حاجيات المواطنين.

أما فيما يخص قضية 35 ألف مسكن التي هي اليوم بحوزة (la CNEP) الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير فقد انطلق إنجازها منذ سنوات، ويقدر عمر بعض المشاريع منها بحوالي 10 سنوات وكلها يحتل مستوى إنجاز يتراوح ما بين 20% إلى 90%، وهناك ما تم إنجازها، وهذه المشاريع توجد في بعض الأحيان في مناطق لم يكن للسكان فيها قدرة شرائية كافية للحصول عليها، فقضية 35 ألف مسكن هذه كلفت 35 مليار دج تم استهلاكها ولكي يتم هذا الإنجاز وتسلم تحتاج - على ما أعتقد - إلى مبلغ إضافي يقدر بـ 20 مليار دج، إذن المبلغ الإجمالي سيصل بنا إلى قيمة تقرب 70 مليار دج، فبالنسبة لـ 35 ألف مسكن فإن متوسط السعر سيصل إلى 2 مليون دينار للسكن، أي 200 مليون سنتيم كلفة إنتاج كل سكن، فمن هو الذي يستطيع أن يشتري سنا بسعر 200 مليون سنتيم، وهذه السكنات هي (engagées par des E. P. L. F est des O.P.G.I et des promoteurs privés, et autres promoteurs) وهم قد أخذوا قروضا من الصندوق الوطني للاحتياط، فيستثمرون في الإنجاز ويحددون كلفة البداية (des dossiers techniques et économiques et financiers) وكل ستة أشهر يتقدمون إلى صندوق التوفير والاحتياط لطلب الزيادة لأن المبلغ لم يكف، ويبررون ذلك بوجود (un accroissement des coûts) وأشياء من هنا وهناك، ونحن لانعرف ماذا حدث لهذه المبالغ المالية، فهناك الأسواق العمومية وكل واحد كيف يتصرف، وعلى سبيل المثال فإننا نجد السكن المقدر سعره بـ 200 مليون سنتيم وهو من نوع F3 أو (70 m 2 c'est de l'impossible)

(un logement qui nous revient à 30.000 dinars le m2 c'est de l'impossible).

فالسكن الذي يفوق ثلاثة ملايين للمتر المربع كثير جدا، واليوم قد حددنا مقاييس لكلفة البناء

لسنة 2000، وتمثل كذلك 8.3% من الناتج الداخلي الخام، إذن هذا هو التحليل الموضوعي والحقيقي الذي يخص ميزانية الدولة، سواء كانت ميزانية التسيير أو ميزانية التجهيز.

أما فيما يخص بعض الأسئلة المتعلقة بالحسابات الخاصة، أبدأ بسؤال خاص بقوانين البرمجة أو التوجيهية، وقد تطرق الإخوة إلى قوانين البرمجة وهي متعلقة بالبحث العلمي والتي تحدد أهدافا وتوجيهات، فليست من صلاحيات قوانين البرمجة والقوانين التوجيهية، فتحديد اعتمادات الميزانية يختص به قانون المالية السنوية وهذه هي التدابير الدستورية، فغير ممكن أن تحدد اعتمادات بدون أن تحدد الإيرادات أو طريقة التمويل والإطار الخاص بتحديد الاعتمادات هو إطار قوانين المالية وإن شاء الله سأتيكم بالقانون العضوي الخاص بقوانين المالية وسيوضح بكل وضوح التدابير والقواعد التي نقترحها عليكم وهي نفسها المطبقة من طرف كل البلدان التي تطبق نظاما محكما ونظاما ديموقراطيا ونظاما ببرنامج واحد أو بغرفتين ويحدد حتى صلاحيات البرلمان فيما يخص تغيير أو اقتراح اعتمادات أو إدخال بعض التعديلات التي تمس الإيرادات أو الضرائب.

أما بالنسبة لميزانية البحث فالشيء الذي قلته للجنة هو أنه لا يجب على الأشخاص الذين يعملون في الجامعات أو المخابر أو في قطاع البحث العلمي اعتبارها كما لو كانت راتباً شهرياً إضافياً، صحيح أنه تمويل للبحث ويحتوي على منح للبحث للباحثين لكنه يمول نشاطا يمكن اعتباره استراتيجياً، هذا من جهة لكن من جهة ثانية نجد أن قيمة الملايير الخمسة التي تحدد سنويا لم تستهلك وإن الاعتمادات تحدد سنويا عندما تتوفر الإمكانيات - وتأتي الحكومة سنويا بقوانين المالية إلى البرلمان!! لذا إن كانت هناك ضرورة لدعم الاعتمادات الجديدة أو الإضافية لقطاع البحث العلمي والتكنولوجي فيلحد هذا الإجراء سنويا بالعلاقة مع التوازنات الكبرى.

تزويد وهران - مباشرة - بحجم يقدر بـ 40 مليون م3، ويخصص ما قدره 4 ملايين م3 في البداية لمنطقة غليزان وبالتحديد لمدينة سيدي علي، وستمون مدينة غليزان بالمياه الصالحة للشرب من سد سيدي محمد بن عودة، فالاعتمادات الأولى قدمت في سنة 1999م وستقدم الاعتمادات الثانية في سنة 2000م وهي مقترحة عليكم في مشروع قانون المالية لسنة 2000م.

أما فيما يخص قطاع التربية والتكوين، فإنه قد حددت قيمة 13 مليار دج للتعليم العالي و24 مليار دج كميزانية تجهيز خاصة بقطاع التربية الوطنية و5 ملايين و300 مليون دج لقطاع التكوين المهني وفي المجموع 42 مليار دج حدد لقطاع التربية والتكوين، وهذا مبلغ جد مرتفع.

أما فيما يخص النفقات الاقتصادية والاجتماعية فقد حدد لذلك مبلغا اجماليا يفوق 218 مليار دج أي مايمثل 23% من ميزانية التسيير وآخر ملاحظة خاصة بالاعتمادات المقدمة للجمعيات فالكثير من الجمعيات تستفيد من دعم بعض الوزارات من ميزانية الدولة، وقد اتفقنا مع المجلس الشعبي الوطني وقد جاءت هذه المادة في المشروع والتي تنص على أن كل جمعية في المستقبل وقبل أن تستفيد من أي دعم أن تقدم برنامج عمل سنوي، وأن يكون لها عقد مع محافظ الحسابات والذي يجب عليه مراقبة تسيير حسابات الجمعية ويسهر على استعمال هذه الموارد المالية حتى تكون لها علاقة مباشرة والبرنامج الذي التزمت به الجمعية وفي نهاية مارس من كل سنة تقدم حوصلة (certifié par le commissaire aux comptes) فيما يخص استعمال هذه الموارد المالية وأدنى شيء هو رقابة استعمال الموارد المالية التي تقدم من طرف خزينة الدولة.

أما في آخر المطاف فإن ميزانية التجهيز تمثل حوالي 8.3% من الناتج الداخلي الخام وهذا جد مهم في الوقت الذي يتميز بحتمية في إيرادات الميزانية فـ 8.3% من الناتج الداخلي الخام هي نفس النسبة المتعلقة بتسديد المديونية العمومية

صغيرة أو مدارس صغيرة أو شبكة توزيع المياه أو الإنارة أو الكهرباء، وقد وصل ببعض النواب اقتراح تخفيض تسعيرة الكهرباء التي سيدعمها الصندوق في رأيهم، إلا أننا كنا قدرفضنا ذلك لأن هذا الصندوق يحتوي على 14 مليار دينار وسيخصص هذا المبلغ لتمويل مشاريع ذات أهمية كبرى وتتجاوز حدود ولاية واحدة، ولما تكلم أحد الإخوة عن خطوط السكك الحديدية التي تمر من «تقرت» وتنزل إلى «حاسي مسعود» وتصل إلى «غرداية» و «ورقلة» فيمكن أن يكون هذا مشروعا استراتيجيا لكن تجب دراسته، فالمشاريع المهيكلة تتطلب دراسة معمقة ويمكن أن يكون هناك إنشاء لمطارات في بعض المناطق والتي ستعطي دفعا جديدا للسياحة في الجنوب، فهناك مشاريع مهيكلة يجب دراستها أيضا ليس بواسطة التحليل أو الدراسة القائمة على مستوى المصالح الإدارية التابعة للولاية - لأنه ليس بإمكانها تقديم ذلك - ولأنها - أي الدراسة - متعلقة بمكاتب دراسات مختصة، وقد وصل بي الأمر إلى أنني اقترحت القيام باجتماع على مستوى وزارة المالية فيما يخص هذا الموضوع لنواب المجلس الشعبي الوطني والذي يحتوي على طلب مساعدة ودراسة معمقة من طرف بعض البلدان التي تملك تجربة كبيرة فيما يخص انطلاق المشاريع التنموية في بعض المناطق كصحرائنا و- إن شاء الله - سنستفيد منها، فلا يجب تضييع هذه الموارد المالية فهي موجهة لاستعمال نبيل وهي محضرة لما بعد البترول لمناطق الجنوب، وإن شاء الله وبهذه الطريقة سنتحكم في مشاريع تعطي نتيجة في الميدان.

أما المبالغ المالية التي استعملت فهي تقدر بمليار دينار جزائري منها 600 مليون دج ذهبت لإنشاء طريق «إليزي - جانت» والذي كان وجوده ضروريا وميزانية التجهيز بصفة عادية لم تستطع تمويل هذا المشروع الذي يعتبر هاما جدا واستراتيجيا، فالطريق الرابط بين «إليزي وجانت» كان من المفروض إتمام إنجازه، أما القسط الثاني والمتمثل في 400 مليون دج فقد خصص لدعم الإنجاز الخاص بطريق الوحدة الافريقية وقد

أما فيما يخص الحسابات الخاصة بالخزينة فإن تحليل وتطهير الحسابات مازال مستمرا حاليا، وكنا قد اقترحنا عليكم بعض الإجراءات في هذا الموضوع.

أما فيما يخص صندوق ترقية وإعادة إدماج الشباب في المهن أو في القطاع (socio -professionnel) للشباب، فقد اقترحنا إلغائه لأنه لم يدخل أبدا في النشاط المخصص له وهو لا يحتوي على أي فلس وقمنا بتعويضه بصناديق أخرى نشطة، فنجد صندوق دعم تشغيل الشباب والصندوق الاجتماعي للتنمية وهناك صندوقان جديان قمنا بتأسيسهما في السنة الماضية وهما صندوق التكوين المهني وصندوق التمرن وهما ممولان من طرف الضريبة المتعلقة بالمؤسسات المستقلة ماليا وإداريا.

أما الصندوق الوطني الخاص بالثورة الزراعية مازال ينشط لحد الآن لأنه يعرف بعض الأعباء ومن الضروري تحملها وهناك تعويضات تمنح حاليا لبعض الناس الذين أمت أراضيهم وقد خصصت هذه المنح لبعض الذين مستهم هذه العملية وقد استفادوا من قرارات استرجاع لأراضيهم لكنهم لم يتمكنوا من استرجاعها لأنها قد استعملت لأغراض أخرى سواء كانت للبناء أو لأشياء أخرى لذا فقد خصصت لهم تعويضات مالية وكنا قد خصصنا للسنة الماضية 1999م مبلغ 300 مليون دينار كاعتماد إضافي لفائدة هذا الصندوق.

أما فيما يخص صندوق تنمية الجنوب فإننا - حقيقة - قد تأخرنا بالدخول في النشاط المتعلق به، ويوجد حاليا اقتراح وضع من طرف وزارة التجهيز ومن طرف مجموعة عمل متكونة من خبراء، إلا أن هذا الاقتراح - وكما ذكرت في المجلس الشعبي الوطني - لم نتفق عليه لوجود تناقضات بيننا فيما يخص النشاطات والمشاريع التي ستمول من طرف هذا الصندوق، وهذا الأخير قد أسس من أجل تمويل مشاريع تنموية استراتيجية مهيكلة بإمكانها أن تعطي دفعا قويا للنشاط الاقتصادي في جنوب البلاد، لكن ليومنا هذا فإن المشاريع التي اقترحت تعتبر مشاريع خاصة ب (P.C.D) وتخص أعمالا

فإننا نجد أن لكل بلدية مذبحا (mais ils sont bradés) فليذهبوا وليتفقدوا الشواطئ البحرية فإنهم سيجدونها أيضا (bradés) فالعائلة التي تدخل الشواطئ تدفع ما قيمته 50 دج للفرد الواحد ويمكن أن تكون البلدية قد تقاضت لذلك سنتيمين، ويحدث هذا كذلك في الأسواق وحظائر السيارات وهذه الأخيرة تترك للأطفال، فالذي يتوقف يدفع قيمة تذكرة توقف قدرها 20 دج أو 50 دج فلتستغل البلدية مساحاتها!! صحيح أن هناك بلديات تعرف عجزا ماليا، وهناك بلديات لا تملك نشاطا، لكن هناك إمكانيات لتحصيل موارد مالية تتخلى عنها بعض البلديات وتتركها لأشخاص آخرين، وقد وصلت المديونية اليوم إلى 18 مليار دج بعد ما كانت 41 مليار دج، فإن دعم الميزانية لصندوق الجماعات المحلية قد ارتفع بحوالي 4 ملايين دج لسنة 2000م، وهذا للسماح للصندوق بتدعيم البلديات التي تعرف عجزا ماليا، أما مداخل الضريبة المحلية فإنها سترتفع من 76 مليار دج في سنة 1998 إلى حوالي 83 مليار دج في سنة 1999، إذن هناك تحسن في مداخل الجباية المحلية سيمكننا من تخفيض مديونية البلديات، كذلك هناك اقتراح وضع لسنة 2000م متعلق بإعادة الهيكلة أو إعادة التوزيع الخاص بالرسم على القيمة المضافة، الذي سيستفيد منه - بقسط كبير- صندوق الجماعات المحلية وستخصص هذه الموارد للبلديات التي تعاني من المشاكل، أما الباقي، فإننا نتوقع مجهودا من بعض البلديات التي تملك إمكانيات، كذلك من المفروض أن تكون هناك مبادرات وإجراءات جديدة تطبق على مستوى المنتخبين.

أحد الإخوة يقول إنه لا يجب اعتبار البلدية الجزائرية بلدية أوروبية ولا يجب مقارنتها بها، بلى، نفس الشيء وأنا لا أشاطر هذا القول، لأن المنتخب في البلديات الأوروبية يهتم كثيرا بمداخل الميزانية، فالمنتخب يلتزم أمام المنتخبين ببرنامج وحتى ينجزه وجب عليه أن يبحث عن الموارد المالية، هذه هي القاعدة العالمية.

فضلنا ذلك حتى لا يكون هناك انقطاع في الإنجاز ولا نتخلى عن هذا المشروع، وهذه المشاريع الاستراتيجية التي تمس مناطق الجنوب وتمسنا كذلك عن طريق (l'Afrique Sub - Saharienne) .

أما فيما يخص المالية المحلية ومديونية البلديات فإن بعض الإخوة طلبوا مسح هذه المديونية وكان بودي أيضا أن أقول كمسؤول عن خزينة الدولة أرجو منكم مسح مديونية خزينة الدولة، 2600 مليار دج وهذا مشكل رأسمال، فمسح المديونية ليس سهلا (elle est lourde de conséquences).

أما ما يخص أوضاع البلديات فهي أوضاع تعرفها وتعد من الانشغالات الكبرى لدى الحكومة أي أن ذلك لا يعني أن البلديات التي تملك مديونية قدرها 18 مليار دج وأن الحكومة لم تأت باقتراح لمسح هذه المديونية وتعويضها بشيء آخر. والقول بأننا قد تخلينا عنها، فالجميع يعرف بأن الخلية والإدارة الأساسية لتسيير شؤون المجتمع والتي تقدم الخدمة العمومية أو الخدمات الاجتماعية هي البلدية ومن الضروري تقويتها، لكننا نحتاج أولا إلى تحديد المسؤولية الخاصة بالبلدية والدولة، وكنت قد أعطيتكم مثلا فيما يخص المدارس وتسييرها أو صيانتها فهل البلدية هي التي تقوم بصيانتها أم لا أم أن ميزانية الدولة هي المسؤولة عن ذلك؟ فهناك دراسة على مستوى وزارة الداخلية تحدد مسؤوليات الجماعات المحلية وميزانية الدولة وبالإضافة لذلك أريد أن أقول مايلي، إننا اليوم نملك وحسب أرقام سنة 1999م حوالي 1279 بلدية تعرف عجزا ماليا - وهذا أمر جد خطير - مقابل 1541 بلدية موجودة، فمن يتحمل ميزانية 1279 بلدية عاجزة؟ - حقيقة - في التحليل نجد أن هناك بلديات لا تملك لا نشاطا ولا موارد مالية، فهي فقيرة جدا وتحتاج للدعم عن طريق صندوق الجماعات المحلية، فهو يعمل ثم يذهب للتدعيم (Un fond de péréquation) لكن هناك الكثير من البلديات تملك نشاطا وإمكانيات تنموية وموارد مالية والناس لا تهتم بهذه الموارد المالية أي بمدخول الضريبة ولا حتى بأملاتها، فطريقة تسييرها تعتبر سيئة لم تخدم هذه البلديات،

أما ما يخص مدة الطعون على مستوى الإدارة المركزية فهي محددة بالقوانين الجبائية إلى 4 أشهر، فليس هناك أجل غير محدد، فالمدة محددة بأربعة أشهر للإجابة عنه من طرف دافع الضريبة.

وأصل الآن لتقديم تحليل بسيط حول شروط تمويل الاقتصاد الوطني والتوازنات الكبرى والجواب على بعض الانشغالات التي تخص وضعية الاقتصاد الجزائري وآفاقه فيما يخص العولمة وانضمامه إلى الاقتصاد العالمي، وقبل أن أتطرق إلى هذا الأمر أود أن أقدم الأجوبة الخاصة بإمكانية تمويل العجز المتعلق بالميزانية، هناك سؤال طرح من طرف اللجنة السنة الماضية والخاص باهتمام اللجنة واهتمامكم واهتمام الحكومة، وفي الحقيقة هو سؤال معقد جدا وهو كيف نمول عجز ميزانية الدولة؟ أذكركم الآن ببعض المعطيات، في سنة 1999م كان العجز المالي الإجمالي للميزانية يقدر بـ 185 مليار دج، وسيمول كما يلي:

- سندات الخزينة ما بين 40 و 50 مليار دج،

- الاعتمادات الخارجية 10 مليار دج،

- إيرادات إعادة الجدولة للمديونية الخارجية 97 مليار دج،

- وفي الأخير المداخل الإضافية المنتظرة من ارتفاع سعر المحروقات، حيث من الممكن اختتام هذه السنة (1999) بمعدل 17 دولارا للبرميل.

أما بالنسبة للعجز الإجمالي لسنة 2000، والمقدر بـ 226,73 مليار دج، فهناك فرضيتان لتغطيته:

- الفرضية الأولى (قصوى): سندات الخزينة 55 مليار دج، الاعتمادات الخارجية 100 مليار دج، مداخل إضافية التي ستنتج عن ارتفاع سعر المحروقات (+2 دولار للبرميل) 70 مليار دج، فستسمح هذه الفرضية بتغطية العجز كله أي 226 مليار دج.

- الفرضية الثانية (دنيا): سندات الخزينة 55 مليار دج، الاعتمادات الخارجية 30 مليار دج، مداخل إضافية التي ستنتج عن ارتفاع سعر المحروقات 70 مليار دج، أرباح المؤسسات كسوناطراك وأرباح بنك الجزائر، وستغطي هذه الفرضية مقدار 155 مليار دج من العجز.

أما فيما يخص الأسئلة الأخرى فقد طرح سؤال حول الرسم بـ 15 دج على القنطار الواحد من الحبوب فهو لا يعتبر رسما جديدا، لأنه مطبق منذ عشرين سنة - تقريبا - فقد كان بـ 4 دج وارتفع إلى 6 دج ثم 10 دج ثم إلى 15 دج، وهذه القيمة - أي 15 دج - مطبقة منذ حوالي عشر سنوات على كل قنطار حبوب مستوردا كان أم منتوجا محليا يحصل عليه من طرف (L'O.A.I.C)، إذن كل قنطار مستورد أو منتوج محلي يعرف أتاوة قدرها 15 دج وهذه الأخيرة تذهب لتمويل نشاطات البحث وتغطي بعض الأعباء الخاصة بتحسين المردودية وتقنية الإنتاج على مستوى قطاع الفلاحة، إذن فهي تخدم منتجي الحبوب، لكن منذ إلغاء الإحتكار في هذا الميدان ظهر مستوردون جدد يستوردون الحبوب، ولا يدفعون هذه الإتاوة لأنها محددة بمرسوم على مستوى (L'O.A.I.C)، (c'est L'O.A.I.C qui prélève et qui est responsable du petit fond. Donc c'est pour généraliser, pour mettre Les importateurs privés sur le même pied d'égalité que L'O.A.I.C et les amener à payer la redevance). التي تخدم الإنتاج الوطني، ومنه فهي ليست بضرية جديدة (elle ne pénalise pas le producteur).

أما فيما يخص الإتاوة على الصيد البحري فإن أحد الإخوة قال إن هذه الإتاوة من المفروض أن ترفع للحفاظ على الثروة السمكية (la redevance du thon par exemple)

أولا: الوقت يمر فهي ليست بثروة مجمدة عندنا فإن لم نصطده أكله الآخرون، وهذه الإتاوة على صيد سمك التونة كانت منخفضة في سنة 1997 وكنا نملك في السنة نفسها عقدا مع شركات يابانية ووصل الحجم الإجمالي للصيد عندنا إلى 1200 طن، الذي سمح لنا بالحصول على موارد مالية تقدر بـ 156 مليون دج، فبعد رفع هذه الإتاوة، كثرت الأعباء على هذه الشركة فتخلت عن العقد وذهبت ولم تستطع استغلال الوقت وخسرنا 156 مليون دج! واليوم لا نملك شيئا، إذن إذا أردنا تشجيع الصيد البحري واستغلال هذه الثروة وككل البلدان، من المفروض أن نخفض من هذه الرسوم ونشجع كل المبادرات الخاصة به.

على حرص فيها، (donc il s'agit d'optimiser nos capacités, la seule stratégie pour le pays aujourd'hui est d'abord d'utiliser l'outil existant).
صناعية معتبرة فعلى السهر على الاستعمال الحسن لهذه الطاقات.

هناك قدرات للاستثمار، وهناك موارد مالية فعلى أن نقوي الإطار التحفيزي لتشجيع رؤوس الأموال، ولكن الفعالية تحتاج أن نركز أساسا على قواعد تسيير معروفة من طرف الجميع
ce qui explique le licenciement de près de 400.000

agents) فالمؤسسة التي تشغل ألف شخص في حين تحتاج فقط إلى 400 أو 500 منهم، لن تفرض عليها البقاء أو تمثيل الجزائر في الأسواق الدولية.

المؤسسة التي تعاني من أعباء متراكمة طوال أكثر من عشر سنوات من غير الممكن نهوضها إذا لم تبذل مجهودا داخليا لتتكيف مع المعطيات الجديدة وما تفرضه السوق والمنافسة، ومن غير الممكن بهذا رفع قدرات اقتصادنا، (donc il y a des critères et des règles de bonne gestion et de bonne conduite des entreprises)

إن المؤسسة الجزائرية يعرف الجميع مشاكلها في جودة منتوجها وأصبح كل جزائري يتسوق ويسأل التجار: من صنعنا أم مستورد؟ هذه مصطلحات مستعملة عموما، فمنتوجنا ذو نوعية وجودة رديئة لذلك يهتس، ومستوى الأسعار وكلفة الإنتاج معروفان من طرف الجميع، ولولا القيمة الجمركية (la valeur administrée en douane) لكان الكثير من المؤسسات الجزائرية قد أغلقت أبوابها، (les sur effectifs) تعرفونه، ومشاكل تمويل التسيير والاستثمار تعرفونها، والكثير من المؤسسات الصناعية اليوم والتي كنا نفتخر بها سابقا صار جهاز إنتاجها قديما وتجووز، فلا بد من تجديده، (il faut absolument renouveler une bonne partie de l'appariel de production) والتعديلات الهيكلية ضرورية حتى ولو كانت لها كلفة اجتماعية، فأهم شيء هو السهر على تخفيض الأعباء الاجتماعية عن الفئات الاجتماعية المحرومة وأن نسهر على

ماهي السياسة الاقتصادية الممكنة أمام كل هذه الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية التي تطرقتم إليها؟ إنها مرتبطة أساسا بإمكانيات البلاد (toute politique exige des moyens, si on veut faire une politique sociale excessive, il faut des moyens importants)

وأعتقد أنكم تعرفون جميعا حتميات ومحدوديات الموارد المالية وقانون المالية لسنة 2000، قال عنه أحد الإخوة: «لا أحد يريد تحمل مسؤولية تبني هذا القانون!» وأنا أتأسف لأن المسؤولية تقع على الحكومة الجزائرية (c'est la loi de finances que présente

le gouvernement Algerien à son parlement) وسيصبح بعد مصادقة البرلمان قانون الجمهورية الجزائرية، لقد حددنا كل التوقعات في شروط تعرفونها جميعا، ولو فكرنا تفكيرا بسيطا وقلنا بما أن الحكومة ستذهب فلتتخذ 20 دولارا للبرميل كسعر مرجعي، وهذا سهل جدا (et je vais venir sur quelque chose qui concerne ce volet).

وعند ما نعرف ماهي هشاشة التوازنات الكبرى والمخاطر التي تحدثت عنها وفرضيات العولمة وشمولية الاقتصاد العالمي وغلطة قصة الأرنب والأسد والثعلب، وأعود إلى هذا المثل لأعبر عن الأوضاع بطريقة حقيقية، وأعتقد حاليا وبكل موضوعية أنه لم يعد هناك أرنب، فإما أن الأرنب استقوت وذهبت تتنافس مع الأسود وإما أنها ضعفت فأكلتها الأسود! وإذا أنت جئت بالثعلب وخيرته بين دخول قفص الأرنب أو قفص الأسد فإنك لن تستطيع أن تخرجه لأن الأسد خرج من قفصه ولم تبق له حدود فهو يمشي حيثما شاء، وإذا لم تذهب إليه سيأتي إليك ليأكلك!
(تصفيق).

إن فالعولمة تفرض علينا الزيادة في الفعالية، فعالية الاقتصاد الجزائري، والقدرة التنافسية هي الوسيلة الوحيدة التي تضمن بقاء مؤسساتنا وبقاء اقتصادنا في مستوى مقبول بإمكانه أن ينافس السلع المستوردة في الأسواق الداخلية وأكثر، بل يستطيع الذهاب إلى الأسواق الخارجية ويحصل

الصعبة، واليوم بعد ارتفاع أسعار المحروقات بدأ يتحسن هذا الاحتياط، ولهذا أقول إن أحسن ما يبقي على صحة الاقتصاد الجزائري وقدراته في الحفاظ على الاستقرار ودعم التنمية هو الثقة والممارسة الشفافة النزيهة، وبذلك سيكون إنعاش حقيقي، إذ لازلنا في مشاكل هيكلية تعرفها المؤسسات، ونحن نتحدث عن إصلاح المؤسسات الجزائرية منذ 1988م، وإذا كنتم تذكرون وضع المؤسسات العمومية التي دخلنا فيها منذ 1988 ومنذ ذلك التاريخ ونحن نتحدث عن استقلالية المؤسسات العمومية وإعادة هيكلة المؤسسات، والتطهير المالي لها، وفتح مجال للخصوصية، ودعم الاستثمار الخاص، وإلى غاية يومنا هذا لازلنا نتحدث عن ذلك، فماذا خوصنا خارج حل المؤسسات التابعة للقطاع المحلي، وخصوصة الأصول والمؤسسات لفائدة العمال؟ وأين هي إعادة الهيكلة خارج الحل؟ ولا شك أننا لا نزال بعيدين عن الأمر (Les problèmes de l'économie algérienne ne sont pas des problèmes des politiques macro-économiques) فيه إصلاح في سياسة الاقتصاد الكلي، وقد نجحت وأعطت ثمارها ولكنها فرضت تضحيات كبرى، والمشاكل المطروحة اليوم والتي تزيد من أعباء الخزينة هي مشاكل مؤسسات فإذا طبقنا برامج إعادة الهيكلة لهذه المؤسسات وبرامج خصوصية محكمة بشفافية مع اختيار مستثمرين حقيقيين لإنعاش هذه المؤسسات فبإمكان الاقتصاد الجزائري أن ينطلق انطلاقاً قوية لأن كل الطاقات موجودة، فالقاعدة الصناعية موجودة وتحتاج إلى عصنة فقط، والضروري اليوم هو الحفاظ على هذا الاستقرار والقيام بإصلاحات مؤسساتية لتقوية ثقة المستثمر وثقة رأس المال، وقد قلت هذا أمام المجلس الشعبي الوطني (le capital a besoin de confiance) إن رأس المال إذا شم رائحة القليل من المخاطر فرّ، والمخاطر طبعاً اقتصادية حتى ولو كان ثمة استقرار في كل الميادين، وإذا ما أيقن بكثرة الأرباح في بلد آخر ذهب إليه، وهذا هو دأبه فهو عالمي جزائرياً كان أم أجنبياً.

أحسن توزيع لكل هذه الأعباء لكيلا تبقى تتراكم على هذه الفئات المحرومة، (la maîtrise des dépenses publiques est indispensable) فإذا أردنا القضاء على اختلالات التوازنات الكبرى والاختلالات داخل المؤسسات فعلينا بالتضحيات، وإذا أردنا بعد استرجاعنا لهذه التوازنات الحفاظ عليها - لأن التوازنات الكبرى تلعب دوراً أساسياً في إنعاش الاقتصاد ودعم التنمية - فالمفروض علينا ألا نبقي في بعض التجاوزات وبعض الطرق فيما يخص تخصيص الموارد المالية، (Les réformes se justifient, elles sont incontournable) أو إذا كان ثمة زيادة في الاعتمادات أو أعباء الخزينة أو في التمويل المصرفي فمن المفروض أن تكون ثمة موارد مالية دائمة نتحصل عليها (donc mobiliser des ressources nouvelles durables; si non il faudra maîtriser les dépenses publiques si non les réduire) وعن نتائج الإصلاحات، قال بعض الإخوة إنها فشلت أو إنها كانت سطحية، لقد كان مستوى التضخم أكثر من 3% الذي حققناه بفضل مجهودات وتضحيات، ففي بداية التسعينات فاق 30% في إطار تحديد إداري للأسعار، ونسبة الفوائد انخفضت من 24% إلى 5،8%، وميزانية الدولة كانت تعرف عجزاً مالياً فاق في بعض الأحيان 8% من الناتج الداخلي الخام، وحصلنا على تخفيض بصفة تدريجية للعجز المالي للخزينة، ومررنا إلى فائض في الميزانية ولولا انهيار أسعار المحروقات سنة 1998 لكان في فائض في ميزانية الدولة، وأحسن دليل على النتائج الإيجابية جداً لهذه الإصلاحات هو صدمة المحروقات التي دامت من نهاية 97 إلى بداية 99 فيجب تحمل 15 دولاراً كسعر للبرميل الواحد من النفط في بلد لا يعتمد إلا عليه، فيجب تحمل ذلك، (et si ce n'étaient les réformes il n'y a pas de licences d'importation) فنحن نقلص من الاستيراد، والبنوك لم ترفض الفواتير المقبلة على (la domiciliation)، وفي نفس ظروف الافتتاح وفي نفس ظروف التحويل بقينا في استقرار ولا مشكل إلا أننا تأسفنا عن الانخفاض في احتياطنا بالعملية

السيد رئيس اللجنة المختصة: شكرا. سيدي الرئيس، عندي ملاحظتان اثنتان، أولاهما تخص كلام الأمس عن المديونية الخارجية وإرجاعها إلى فترات سابقة، أرى من واجب رئيس لجنة الاقتصاد والمالية الذي أعطى أرقاماً حقيقية فيما يخص المديونية الخارجية، الرجوع إلى الأرقام - فربما يحدث تباين في الأفكار - لأنها توضح الحقائق، خاصة أننا في شهر رمضان وقد قال تعالى: (إذا جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين)، إذن نأتي على أرقام المديونية الخارجية في الفترات التي عشناها منذ الاستقلال.

فمنذ الاستقلال إلى 1970 لم تكن هناك مديونية خارجية في الجزائر، ومن 1970 إلى 1980 ارتفع حجمها من 954 مليون دولار أي أقل من 1 مليار دولار إلى 17 مليار دولار، يعني أنه تضاعف بـ 17 مرة! والأخطر من هذا هو الخدمات أي تسديد الفوائد وقيمة المديونية، التي ارتفعت من 44 مليون دولار إلى 3917 مليون دولار، أي تضاعف بـ 84 مرة! هذا ما بين 1970 - 1980، وما بين 1980 - 1984 انخفض حجم المديونية الخارجية من 17 مليار دولار إلى 14 مليار دولار، وزاد بعد 1985م بتدهور أسعار النفط وزيادة نسب الفائدة وتدهور العملات أي من 1980 إلى 1990 إلى 27.8 مليار دولار، فإذا كان ولا بد من مقارنة عشرينيات - ولا أحب هذا - فالعشرية 1970 - 1980 تضاعف حجم المديونية فيها بـ 17 مرة، بينما في 1980 - 1990 تضاعف بـ 63% أي أقل من ضعف واحد بينما في الفترة الأولى تضاعفت بـ 17 مرة.

ونفس الشيء بالنسبة لخدمة المديونية، إذ كانت قد تضاعفت بـ 84 مرة ما بين 1970 - 1980 بينما لم تتضاعف إلا بـ 2.24% فيها، هذا وبعد التسعينيات تدهورت المديونية الخارجية حيث وصلت في الثلاثي الأول من 1994 نسبة خدمة المديونية إلى 114% ومعناه أنه إذا كان لدينا مدخول يقدر بـ 100 دولار من المحروقات أو خارجها فسنصرف منها 114 دولاراً خدمة للمديونية الخارجية وهذا خناق تام! بعد 1994

لقد عانينا من اضطرابات شديدة، في سنوات الجحيم والدمار والحرق، وهذا يوضح لماذا لم يكن لدينا استثمار لا جزائري ولا أجنبي، ولكن بعد عودة الاستقرار والتحكم في المشاكل الأمنية، أعتقد شخصياً أن كل شروط اليوم موجودة ومتوفرة لجلب استثمارات ورؤوس أموال سواء أكانت رؤوس أموال جزائرية أم أجنبية، إننا نحتاج اليوم إلى زيادة في الجهود بصفة مستعجلة لتنظيم وترقية سوق رؤوس الأموال وبورصة الجزائر والقيام بإصلاحات على المنظومة المصرفية، التي يجب أن نذهب فيها بسرعة أكبر مما عليه الآن، فالبنوك الآن تطبق برامج إصلاحات وإنجاز شبكة نقل المعلومات ما بين البنوك، وابتداء من السنة المقبلة - إن شاء الله - ستبدأ في تقديم خدمات فنتحسن يوماً بعد يوم، وأعتقد بكل موضوعية أن هذه هي الشروط الأساسية لدعم الإنعاش والنمو الاقتصادي في الجزائر، وهذه هي الشروط للرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية سواء لكي نضمن بقاءها في السوق الداخلية أو لتطلع إلى الأسواق الدولية وهذه هي الشروط إذا أردنا أن ننضم إلى العولمة.

وأخيراً أريد أن أقول بكل صراحة بأن أعباء اليوم التي يتحملها المواطن أو الأعباء الناتجة عن الإصلاحات أو عن التقليل من النفقات العمومية كانت بالأمس أعباء على خزينة الدولة، والأعباء التي تتحملها اليوم خزينة الدولة - مستوى المديونية مثلاً - سيتحملها المواطن غداً ولهذا نرفض دائماً الزيادة في الاعتمادات لنحافظ على الاستقرار المالي والتوازنات الكبرى حفاظاً على الأوضاع، وإن شاء الله سنتوجه إلى القطاعات التي من شأنها حقاً خلق الثروة، لئلا نبقى متكئين على الخزينة المتكئة على حاسي رمل وحاسي مسعود، شكراً على الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: نشكر السيد الوزير وندعو اللجنة المختصة إلى تناول الكلمة.

تكلم ممثل الحكومة عن الأرقام ولا داعي للرجوع إليها، هذا فيما يخص الملاحظة الأولى التي رأيت أن من واجبي إبدائها.

الملاحظة الثانية فيما يخص ضبط قائمة المتدخلين، وأظن أن هناك نظاما داخليا جديدا يحتّم علينا في مادته 56 نشر قائمة المتدخلين مسبقا قبل بداية الجلسات، وقد لاحظت تدخلات لم ترد أسماء أصحابها في القائمة، وشكرا.

السيد الرئيس: نشكر السيد رئيس اللجنة المختصة، وأشكر ثانية السيد ممثل الحكومة، وقد أنهينا بهذا مناقشة نص قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2000م واستمعنا إلى 38 تدخلا ولاحظنا مستوى عاليا محترما ولم يبق لنا الآن إلا رفع الجلسة، وسنستأنف أشغالنا يوم الأحد عند منتصف النهار وشكرا للجميع على مشاركته، والجلسة مرفوعة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رفعت الجلسة في الساعة الواحدة والدقيقة السادسة ظهرا.

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 08 ذو القعدة 1420 هـ

الموافق 13 فيفري 2000م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587